الملخص التنفيذي

جـدول المحتـويـات

١. الرؤية العامة والمرتكزات الأساسية للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية ١٤

٢. الإطار الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية ٢٧

٣. أبرز مقومات الاقتصاد المصري ٣٠

٤. فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط» ٣١

٥. استقرار الاقتصاد الكلي ٣٤

٦. تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية والتجارة الخارجية: محركات النمو وخلق فرص العمل ٤٢

٧. شراكة استراتيجية مع القارة الإفريقية ٥٨

٨. التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية على مستوى المحافظات ٥٩

٩. السياسـات الداعمـة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ٦٢

- الإصلاحات الهيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ٦٢

- الإصلاحات الهيكلية لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال ٦٤

- الإصلاحات الهيكلية لتنشيط القطاع الصناعي ٦٦

- الإصلاحات الهيكلية لرفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني ٦٧

- مصفوفة الإصلاحات الهيكلية - الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها ٦٩

١٠. المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية ٩٦

ما هي السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية؟

انطلاقًا من توجيهات السيد رئيس الجمهورية، وتكليفات رئيس مجلس الوزراء، واستنادًا إلى أحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ الذي ينص على رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي وتحديد الرؤية والاستراتيجيات ذات الصلة ومتابعة تنفيذها على المستويات القومية والإقليمية والقطاعية، وربطها بسياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية والأجنبية، بما يتسق مع قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدورها المنوط به وبالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية، بإعداد «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل».

وتعتبر السردية إطارًا شاملًا يُحقق التكامل بين برنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧، ورؤية مصر ٢٠٣٠، في ضوء المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية، بهدف التحول نحو نموذج اقتصادي يرتكز على ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية، والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة ، وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص، ويأتي هذا استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي.

فضلًا عما سبق، تستند السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل متضمنة في محاوره الثلاثة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر. وتشمل السردية الاستراتيجيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية، والتجارة الخارجية، والتشغيل بما يعزز كفاءة ومرونة سوق العمل، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية، منها الصناعة التحويلية والسياحة، والزراعة، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويأتي هذا مع طرح السياسات المالية والنقدية وحوكمة الاستثمارات العامة الداعمة لهذه الاستراتيجيات فضلًا عن التخطيط الإقليمي لدفع التنمية الاقتصادية.

وفي إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجيات، تترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط يتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.

وفي ضوء ما سبق، فإن جوهر هذا الإطار يقوم على علاقة تكاملية واضحة بين استقرار الاقتصاد الكلي وصياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية: فالاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

وتعتبر السردية **«برنامج إصلاح اقتصادي»** وأداة ترويج لركائز الاقتصاد المصري تعكس من خلالها السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو وجذب الاستثمار، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وعرض البدائل التمويلية المتاحة له وكذلك تسليط الضوء على الفرص القطاعية الواعدة.

تأتي السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية في ظل فترة يشهد العالم خلالها مزيدًا من الاضطرابات والتوتّرات الجيوسياسيّة، وتزايُد حِدة الصراعات الإقليميّة وكثرة التهديدات الملاحيّة بمنطقة البحر الأحمر. وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد شهد العالم تطوّرات مُتلاحقة في الأحداث - وبخاصة بعد احتداد السياسات الحمائية، وما ترتب عليها من اضطراب في أسواق المال العالمية - وقد صعّدت هذه التطورات من تخوّف المجتمع الدولي من تأثير تنامي التوتّرات الدوليّة على درجة استقرار النظام الاقتصادي العالمي، وعلى آفاق النمو المُستقبلي والاتجاهات التضخمية مما يزيد من حالة عدم اليقين.

وأخذًا في الاعتبار تبِعات الأحداث سالفة الذكر، تراعي الحكومة المصرية اتباع نهج توازني مُعتدل يُعزز من صمود الاقتصاد المصري وقدرته على مُواكبة الأزمات العالميّة واستغلال الفرص الكامنة لتجاوز أبعادها، وفي الوقت ذاته، التصدي بحزم للتحديّات الداخليّة بالتركيز على السياسات والبرامج التي من شأنها مُواجهة هذه التحديّات، وتسريع عجلة النمو الشامل والتنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أن تداعيّات الأحداث الدوليّة تدفعنا أيضًا إلى تطبيق النهج التخطيطي المرن، وما يتطلّبه من مُتابعة ومُراجعة مُستمرة لمُستهدفات الخطط والاستراتيجيات الوطنية بحسب تطوّر المُستجدات، الأمر الذي يُعدّ ضرورة لا غنى عنها في ظل هذا السياق المتغير وتزامناً مع جهود مستمرة لإعداد وتحديث مجموعة من الاستراتيجيات ذات الأولوية من بينها استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، استراتيجية التنمية الصناعية، استراتيجية تعزيز التجارة الخارجية، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بالإضافة إلى التحول نحو إعداد خطط التنمية والموازنة العامة في إطار مُوازني مُتوسط الأجل يضم سنة الموازنة وثلاث سنوات لاحقة.

ومن هذا المنطلق، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتنسيق الجهود مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية، لصياغة وإعداد إطارٍ شاملٍ تُحقق من خلاله هدف الدولة للوصول إلى نمو مستدام، يُعزز القدرة التنافسية، من خلال نموذج تنموي موحد يرتكز على مزيج متكامل من السياسات والإصلاحات مع وضع مستهدفات كمية واضحة على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل، ويأتي ذلك استجابة للحاجة المتزايدة إلى صياغة سردية وطنية موحدة للتنمية الاقتصادية، تُعزز الاتساق بين مختلف الجهات الحكومية، وتُسهم في توجيه الجهود الوطنية نحو أولويات مشتركة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد.

وبالتالي تسعى السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية إلى تعزيز التنسيق بين السياسات والاستراتيجيات والمستهدفات ضمن إطار متكامل يشمل مختلف المحاور الاقتصادية والقطاعية، بما يعزز الاتساق بين السياسات والاستراتيجيات القائمة. وتأتي هذه السردية في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يستهدف إطلاق الطاقات الكامنة (potential output) للاقتصاد المصري، وهي موجّهة بالأساس إلى المستثمرين المحليين والدوليين، ومؤسسات التمويل الدولية، وشركاء التنمية، والمفكرين الاقتصاديين واللجان الاستشارية واللجان المختصة بمجلسي الشعب والشورى من خلال عرض منسق لأولويات الدولة الإصلاحية ومجالات التدخل ذات الأثر التنموي.

اعتمدت السردية علي كثير من المخرجات والتوصيات والتكليفات الواردة من الأطر المؤسسية الموضوعة لاسيما الحوار الوطني، المجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية التابع لرئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للاستثمار واللجان الاستشارية التابعة لرئيس مجلس الوزراء ومنها لجنة الاقتصاد الكلي، ولجنة تنمية الصادرات، إلى جانب التنسيق المستمر مع الجهات الوطنية من خلال المجموعة الوزارية الاقتصادية والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية وتلك الخاصة بريادة الأعمال واللجان المختصة المختلفه فضلًا عن المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية وغيرها.

١. الرؤية العامة والمرتكزات الأساسية للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

في ظل التحولات المتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي والتحديات الهيكلية المتراكمة، يتبنّى الاقتصاد المصري مسارًا للنمو يرتكز على **نموذج اقتصادي** يقوم على تمكين القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل، مع إعادة توجيه الموارد **نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري** بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

ويأتي هذا التوجه الجديد كمرحلة متقدمة في مسار تنموي بدأ منذ أكثر من عقد، حيث ضخت الدولة استثمارات ضخمة في البنية التحتية، شملت تطوير شبكات الطرق، والطاقة، والموانئ، والنقل الذكي، بهدف تهيئة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي، ورفع الإنتاجية، وجذب الاستثمارات. وقد أرست هذه الاستثمارات الأساس الضروري لبناء اقتصاد أكثر ديناميكية قادر على امتصاص الصدمات الخارجية وخلق قيمة مضافة حقيقية. ويهدف النموذج الاقتصادي الجديد إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على توليد موارد ذاتية، ورفع كفاءة تخصيصها، وتقليص الفجوة التمويلية المزمنة، من خلال تحفيز النشاط الإنتاجي التنافسي، وتوسيع قاعدة الصادرات، زيادة التعقيد الاقتصادي، والتوسع في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، مما يُعزز من قدرة الاقتصاد التنافسية على المستوى الدولي وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

وفي هذا السياق، يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد في مصر على ثلاث ركائز مترابطة: **(١) استقرار الاقتصاد الكلي كمرتكز للنمو المستدام، و (٢) تحول هيكلي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري، (٣) وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص.**

أولاً: استقرار الاقتصاد الكلي كمرتكز للنمو المستدام

يُعد **استقرار الاقتصاد الكلي** شرطًا أساسيًا لتهيئة بيئة مواتية للنمو والاستثمار، وهو ما يتطلب تبني سياسات مالية ونقدية منضبطة تعزز من الثقة والاستقرار. فعلى صعيد السياسات المالية، يشمل ذلك ضبط أوضاع المالية العامة عبر ترشيد الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، بما يضمن أن تكون السياسة المالية محفزة للنمو الاقتصادي وقائمة على شراكة فعالة مع القطاع الخاص. ويُنظر إلى استقرار المالية العامة باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومرتفع، بما يسهم في الحفاظ على الملاءة والاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

وفي هذا الإطار، ترتكز **السياسة المالية** على تحقيق توازن دقيق بين الانضباط المالي ودفع النشاط الاقتصادي، من خلال مبادرات أكثر تحفيزًا وفعالية تدعم الثقة في الاقتصاد وتساند القطاعات الإنتاجية وتتيح فرص عمل جديدة. كما تشمل مستهدفات السياسة المالية وضع الدين العام على مسار تنازلي، واستمرار زيادة المخصصات الموجهة لصالح برامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية ودعم الفئات ذات الأولوية، إلى جانب تبني حزم من التسهيلات الضريبية التي تعزز الثقة مع الممولين ومجتمع الأعمال وتسهم في توسيع القاعدة الضريبية، بما يوفر مساحات مالية أكبر لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما على صعيد **السياسة النقدية**، يرتكز التوجه العام على تحقيق توازن مستدام بين استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي، من خلال احتواء التضخم وضمان مرونة سعر الصرف وتعزيز أدوات السياسة النقدية لضبط مستويات السيولة بما يتوافق مع المستهدفات الاقتصادية الكلية. ويستهدف هذا التوجه إعادة بناء الاحتياطيات الدولية وتعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية، بما يرسخ الثقة في استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذا الإطار، تمضي السياسة النقدية في مسار إصلاحي شامل يشمل التحول التدريجي نحو نظام الاستهداف الكامل للتضخم، والانتقال إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف اعتبارًا من مارس ٢٠٢٤، والقضاء على الأسواق الموازية. وقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة توافر النقد الأجنبي، ومعالجة الاختلالات في سوق الصرف، وإعادة بناء الاحتياطيات الرسمية، بما يدعم

استقرار الاقتصاد الكلي ويوفر الأساس لنمو اقتصادي أكثر توازنًا واستدامة.

ويشكّل **التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية** أحد الأعمدة الجوهرية لترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز مسارات النمو المستدام. فالتكامل المؤسسي بين إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة – عبر ترشيد الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد – وبين إدارة السيولة النقدية، واحتواء الضغوط التضخمية، وضمان مرونة سعر الصرف، يمكّن الدولة من صياغة بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للاستثمار والإنتاج. ويستند هذا التنسيق إلى مواءمة دقيقة بين أدوات السياستين بما يحد من التعارض في الأهداف، ويعزز الانضباط المالي، ويحافظ على استدامة الدين العام، مع ضمان اتساق السياسة النقدية في دعم استقرار الأسعار. ويمثل هذا الإطار المتكامل خط الدفاع الأول في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وعاملًا رئيسيًا في ترسيخ الثقة بالاقتصاد الوطني ورفع جاذبيته أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

فضلًا عما سبق، تُعد **حوكمة الاستثمارات العامة** أداة محورية لضمان توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو الأولويات التنموية، وإفساح المجال لاستثمارات القطاع الخاص، وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام. وتعكس هذه الحوكمة توجهًا نحو تعزيز كفاءة تخصيص الموارد من خلال تقييم جدوى المشروعات وتحديد أولويات التمويل بناءً على العائد التنموي.

إطار السياسة النقدية للبنك المركزي المصري

طبقًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، يهدف البنك المركزي المصري إلى ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على استقرار الأسعار، ويسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بما يتسق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويلتزم البنك المركزي المصري، في إطار مهمته المتعلقة باستقرار الأسعار، بتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

ومنذ عام ٢٠١٧، بدأ البنك المركزي المصري في التحول تدريجيًا نحو تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم، يستخدم أدوات السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم، واحتواء الضغوط الناتجة عن الطلب، والآثار الثانوية لصدمات العرض، وذلك بهدف تحقيق مستهدفات التضخم المحددة. وفي سبيل تحقيق مهمته أثناء التحول إلى إطار متكامل لاستهداف التضخم، حدد البنك المركزي المصري عدة مستهدفات للتضخم على نحو يُمكّن الاقتصاد المصري من التحول تدريجيًا من معدل التضخم الحالي إلى مستوى يتوافق مع استقرار الأسعار. في ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن البنك المركزي المصري عن مستهدفات التضخم للربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) و٥٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط، على التوالي.

وتجتمع لجنة السياسة النقدية ثماني مرات سنويًا لمناقشة تطورات الاقتصاد الكلي وتحديد مستوى أسعار العائد الرئيسية (أسعار العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية) بما يتسق مع تحقيق مستهدفات التضخم المحددة والحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. ويشكّل سعرا العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة الحدين الأدنى والأعلى لنظام الكوريدور الذي يتبعه البنك المركزي المصري، والذي يقع بينهما سعر العائد لليلة واحدة للمعاملات بين البنوك (الإنتربنك). وعقب كل اجتماع، ينشر البنك المركزي المصري بيانًا صحفيًا على موقعه الإلكتروني يوضح أسباب القرارات المتخذة.

أدوات السياسة النقدية

تحقيقًا لمهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار، يستخدم البنك المركزي المصري مجموعة من الأدوات: تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة، والاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، وعمليات ربط الودائع. ويستخدم البنك المركزي المصري أدوات السياسة النقدية لتوجيه سعر العائد لليلة واحدة على المعاملات بين البنوك (الهدف التشغيلي للبنك المركزي المصري) نحو المستوى الذي يتسق مع: (١) الحد من تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقًا مع استقرار الأسعار، و(٢) الحد من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي.

المصدر: البنك المركزي المصري

ثانياً: التحـول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبـادل التجـاري (Tradables)

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة على استثمار الإمكانات الكامنة للقطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفي مقدمتها الصناعات التحويلية، والسياحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، كمحرك رئيسي للتنمية. ويأتي هذا التوجه انطلاقًا من إدراك أن هذه القطاعات تمثل المحركات الأكثر قدرة على إحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد المصري، لما تتمتع به من إمكانات كبيرة في تعميق الروابط الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الصادرات، وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية. ولتحقيق هذه الغاية، تضم السردية **الاستراتيجيات القطاعية الوطنية** ومنها **استراتيجية التنمية الصناعية** لتعميق التصنيع المحلي، **والاستراتيجية الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر** لجذب الاستثمارات النوعية ونقل التكنولوجيا، و**الاستراتيجية الوطنية للتشغيل** لربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق

العمل، كما تشير إلى **استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون** لتطوير مزيج طاقة آمن ومستدام، و**الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة** لتعزيز الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي الريفي و**استراتيجية مصر الرقمية** لدعم التحول الرقمي وتوسيع الصادرات التكنولوجية إلى جانب **الخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة (NTSP) للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣١**، التي تستهدف مضاعفة الطاقة الاستيعابية للقطاع وتعزيز تنافسيته عالميًا، بما يسهم في زيادة التدفقات السياحية ورفع العوائد من النقد الأجنبي و**الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، بالإضافة إلى غيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة.**

ويتكامل هذا التوجه مع **وثيقة السياسة التجارية لمصر** التي تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على صياغتها كإطار مرجعي لتنمية التجارة الخارجية لمصر على المستويين المحلي والدولي، من خلال ربط السياسات التجارية بالسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية، بما يضمن تكاملًا مؤسسيًا يدعم أهداف التنمية الشاملة. وتركز هذه السياسة على معالجة التحديات التي تواجه القطاعات التصديرية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية في زيادة النفاذ إلى الأسواق، وتوسيع نطاق الصادرات السلعية والخدمية عالية القيمة، وتعظيم القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية. وبهذا الدمج بين السياسة التجارية والاستراتيجيات القطاعية، يتم وضع إطار متكامل للحوافز والإصلاحات التي تدعم النشاط الإنتاجي والتصديري في القطاعات ذات الميزة النسبية.

ويتمثل الهدف الجوهري لهذا النهج في **توليد فرص عمل منتجة وذات جودة**، بما يسهم في تحسين مستويات الدخل، وتقليص معدلات البطالة، ورفع معدلات المشاركة في سوق العمل، لا سيما بين النساء. وهنا يبرز مفهوم **مضاعف التشغيل** كأداة تحليلية لتوجيه السياسات نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف، إذ يقيس حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تنشيط الطلب على القطاعات المترابطة عبر سلاسل القيمة. وتشير تقديرات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى أن الصناعات التحويلية تحقق أعلى مضاعف للتشغيل في مصر، تليها قطاعات مثل السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي معدلات تفوق ما تحققه العديد من القطاعات الأخرى، ما يعكس قدرتها على خلق وظائف مستدامة ومرتفعة الإنتاجية، بالتوازي مع تعزيز القدرة التصديرية وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

ومن خلال هذا الترابط بين خلق فرص عمل نوعية مدعومة بمضاعفات تشغيل مرتفعة، وتعظيم القيمة المضافة عبر الإنتاج الموجه للتصدير، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، يؤسس النموذج الاقتصادي الجديد لمسار تنموي متكامل قادر على ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحفيز الاستثمار الخاص، ورفع مستويات الإنتاجية، وتحقيق نمو شامل ومستدام، ينعكس أثره المباشر في الارتقاء بجودة حياة المواطنين.

التحول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري

مضاعف التشغيل Employment Multiplier

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة على تنمية القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وفي مقدمتها قطاع الصناعات التحويلية، باعتباره ركيزة رئيسية لتحقيق النمو الشامل وخلق فرص العمل المستدامة. فعلى المستوى العالمي، تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) إلى أن كل فرصة عمل تُنشأ في الصناعة التحويلية تُسهم في خلق نحو ٢,٢ فرصة عمل إضافية في قطاعات أخرى، وهو ما يتجاوز بكثير الأثر المسجل في قطاعات مثل التشييد والبناء والتعدين، ويعادل نحو ثلاثة أضعاف مضاعف التشغيل في قطاع الخدمات الحديثة (مثل أنشطة النقل والتمويل وخدمات الأعمال). وتُظهر هذه الأنماط نفسها في كل من الدول المتقدمة والنامية، حيث يتمتع القطاع الصناعي بمعدلات توظيف مرتفعة ومضاعفات تشغيل عالية.

استنادًا إلى مفهوم مضاعف التشغيل[1] ، يقيس هذا المؤشر مقدار الزيادة المباشرة وغير المباشرة في فرص العمل على مستوى الاقتصاد نتيجة ارتفاع وحدة واحدة في الطلب النهائي (final demand) على قطاع معين. وتستند التقديرات إلى تحليل المدخلات والمخرجات (Input-Output Analysis) باستخدام جداول المدخلات والمخرجات لمصر لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ (أحدث بيان متاح)، لاحتساب إجمالي الوظائف التي تُولد بفعل زيادة الطلب على ذلك القطاع.

ويتم ذلك من خلال احتساب مصفوفة ليونتيف المعكوسة (Leontief Inverse Matrix)، التي توضح حجم الإنتاج المطلوب من جميع القطاعات لتلبية وحدة إضافية من الطلب النهائي على قطاع معين، مع مراعاة التشابكات القطاعية. ثم تُطبق معاملات التشغيل الخاصة بكل قطاع والتي تعكس عدد العمال المطلوبين لإنتاج وحدة من الناتج، لاستخراج مضاعف التشغيل الذي يبين عدد الوظائف الجديدة التي يتم توليدها على مستوى الاقتصاد ككل.

وتساعد هذه المنهجية في تحديد القطاعات الأكثر قدرة على خلق فرص العمل، بما يدعم توجيه السياسات العامة والاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية الأعلى أثرًا على التشغيل. وتشير التقديرات إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يحقق أعلى مضاعف للتشغيل، يتراوح بين ١,٩ و٤,٣، يليه بعض الأنشطة الخدمية مثل قطاع السياحة (١,٦٦) والاتصالات (١,٤٧)، بينما تسجل الصناعات الأولية مثل التعدين مضاعفًا أقل يبلغ ١,٣٧ كما هو موضح في الشكل التالي.

شكل ١ مضاعف التشغيل وفقًا للقطاع

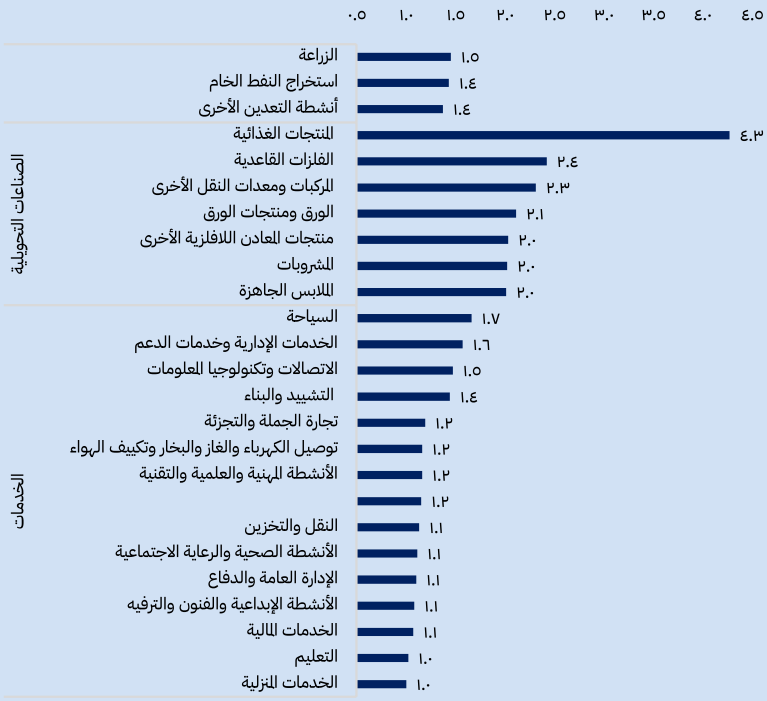

المصدر: زكي (٢٠٢٢)، العيوطي (٢٠٢٢) بالاستناد إلى جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصري لعام ٢٠١٦-٢٠١٧.

١ ويُحسب مضاعف الشغيل وفق المعادلة التالية:

$$E_{MULT} = \frac{\sum_{i=1}^{n} w_i \; l_{ij}}{w_j}$$

حيث:

w_i: تمثل نسبة تعويضات العاملين في القطاع (i) إلى إجمالي مخرجاته (X_i)، وتعد بمثابة معامل العمل(Labor coefficient) لهذا القطاع.

l_{ij}: تمثل العنصر في مصفوفة المتطلبات الكلية الذي يوضح حجم المدخلات المطلوبة من القطاع(i) لإنتاج وحدة واحدة في القطاع (j)

وفي هذا السياق، تُعد الصناعة التحويلية والسياحة والاتصالات من أكثر القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري، ليس فقط لما توفره من قيمة مضافة وقدرات تصديرية، بل أيضًا لدورها في تعزيز الروابط الإنتاجية وخلق فرص عمل، لا سيما بين النساء والشباب. فعلى سبيل المثال، يسجل قطاع الصناعات الغذائية أعلى مضاعف تشغيل بين القطاعات الاقتصادية (٤,٢٧)، يليه الصناعات المعدنية الأساسية (٢,٤٢)، ثم صناعة المركبات ومعدات النقل (٢,٣١)، وصناعة الورق (٢,١١)، وتعكس هذه الأرقام أهمية الصناعة التحويلية في تحفيز سلاسل القيمة المحلية، وخلق وظائف غير مباشرة في قطاعات متعددة. كما يُعد هذا القطاع من أبرز مصادر النقد الأجنبي، من خلال مساهمته المباشرة في الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، بما يعزز من صلابة الاقتصاد الكلي ويقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي.

وعلى صعيد القطاعات الخدمية القابلة للتبادل التجاري، يسجل قطاع السياحة مضاعف تشغيل يبلغ ١,٦٦، وهو أعلى من معظم القطاعات الخدمية الأخرى، ويُعد من الأنشطة ذات التأثير المباشر وغير المباشر على التشغيل. كما يسجل قطاع الاتصالات والمعلومات مضاعفًا يبلغ ١,٤٧، ما يعكس إمكاناته الواعدة في خلق وظائف نوعية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد.

وفي المقابل، يسجل قطاع التشييد والبناء مضاعف تشغيل يبلغ ١,٤٤، وهو مستوى معتدل مقارنة بالقطاعات الخدمية الأخرى، ويأتي بعد كل من قطاع السياحة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، فقد حافظ القطاع خلال السنوات الأخيرة على مساهمة كبيرة في سوق العمل، لا سيما من خلال استيعابه لفئات العمالة الأقل مهارة، إلى جانب طبيعته المضادة للدورات الاقتصادية (counter-cyclical)، والتي تُسهم في دعم استقرار التشغيل خلال فترات التباطؤ.

وفي ضوء ما سبق، وبينما يمثل قطاع التشييد والبناء ركيزة داعمة للتوظيف قصير الأجل، خصوصًا خلال فترات التباطؤ، فإن المسار الاستراتيجي الأكثر استدامة للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل يكمن في تعظيم الاستثمار في القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وعلى رأسها الصناعة التحويلية، والسياحة، والاتصالات. ويكمن التحدي الرئيسي في رسم سياسات تحقق توازنًا فعّالًا بين دعم القطاعات ذات الأثر الفوري في التشغيل، وتوسيع نطاق القطاعات ذات الأثر الهيكلي والمضاعف طويل الأجل، بما يُعزز من قدرة النموذج الاقتصادي على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتوفير فرص عمل نوعية تلبي احتياجات السوق[٢].

٢ تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تستند إلى جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ (أحدث بيانات متاحة)، ورغم أن هذه الجداول قد لا تعكس التطورات التي شهدها الاقتصاد المصري منذ ذلك الحين، فإنها تظل تقدم صورة مهمة عن الروابط القطاعية القائمة. ومن المتوقع أن يساهم إصدار الجداول المحدثة في إبراز كيفية انعكاس المستجدات الاقتصادية على مضاعفات التشغيل.

ثالثاً: إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص

أما الركيزة الثالثة فتتمثل في **إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص**. فلم تعد الدولة اللاعب الرئيسي في النشاط الاقتصادي، بل تتحول تدريجيًا إلى منظم وممكّن يضع الإطار العام ويهيئ البيئة المواتية، بينما يتولى القطاع الخاص دفع عجلة الإنتاج والاستثمار.

في إطار التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا ومرونة، تتبنى الدولة المصرية رؤية استراتيجية شاملة لإعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، بما يعزز من مكانة القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل. ويقوم هذا التحول على مبدأ الانتقال التدريجي من الدور التشغيلي المباشر إلى دور تنظيمي ممكن وشريك استثماري، يُسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعظيم العائد من الأصول العامة.

وتُعد وثيقة سياسة ملكية الدولة المرجعية الأساسية التي تُحدد إطار تدخل الدولة في مختلف القطاعات، حيث تميز بين القطاعات التي تستمر الدولة في إدارتها لأسباب استراتيجية، وتلك التي يُفسح فيها المجال أمام القطاع الخاص، سواء من خلال الشراكة أو التخارج الكلي أو الجزئي. وتعكس هذه الوثيقة توجهًا واضحًا نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

وتتكامل في تنفيذ هذه الرؤية ثلاث جهات رئيسية تلعب أدوارًا متخصصة ومترابطة:

١. **وحدة الشركات المملوكة للدولة التابعة لمجلس الوزراء:** تتولى هذه الوحدة المهام الفنية المتعلقة بتقييم الشركات العامة، من خلال تطبيق معايير استراتيجية تشمل الجدوى الاقتصادية، والملاءمة السوقية، وفرص مشاركة القطاع الخاص. كما تشرف على إعداد خرائط طريق واضحة للتخارج أو إعادة الهيكلة، وتحديد الأصول القابلة للنقل إلى الصندوق السيادي أو الإدراج في برنامج الطروحات. وتشمل مسؤولياتها تعزيز الحوكمة وفصل الملكية عن الإدارة، وبناء قاعدة بيانات شاملة، إلى جانب إعداد وتنفيذ استراتيجية تواصل مجتمعي فعّالة لشرح أهداف الإصلاحات وتعزيز الدعم المجتمعي لها.

٢. **الصندوق السيادي المصري:** يُمثّل الأداة الاستثمارية للدولة لإدارة الأصول العامة وفقًا لمبادئ الكفاءة والعائد الاقتصادي. يعمل الصندوق على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الشراكات طويلة الأجل، وإعادة إحياء العلامات التجارية الوطنية، وتوسيع نطاق الأصول المدارة لتعظيم القيمة الاقتصادية. كما يسعى إلى بناء مظلة استثمار وطنية متكاملة تضم تحتها صندوق الأجيال القادمة، بما يُعزز التوظيف الأمثل للثروة الوطنية ويُسهم في دعم الاستدامة المالية.

٣. **وحدة الطروحات:** تم إنشاءها كجهاز تنفيذي متخصص للإشراف على تنفيذ برنامج التخارج من الأصول العامة، من خلال التنسيق مع الجهات المعنية وعلى رأسها الصندوق السيادي ووحدة الشركات المملوكة للدولة. تضطلع الوحدة بتحديد أساليب الطرح المناسبة، والتنسيق مع الجهات المعنية لتعيين المستشارين وبنوك الاستثمار، وتطوير استراتيجيات التسويق، مع الاستفادة من الخبرات الدولية كشريك معرفة مثل مؤسسة التمويل الدولية. وتُسهم جهود الوحدة في تحويل الطروحات من مبادرات فردية إلى برنامج استراتيجي يعزز الشفافية، ويوسع قاعدة الملكية.

يعمل هذا الهيكل المتكامل على ضمان التنسيق الفعّال بين التقييم الفني، والتنفيذ المالي، والإدارة الاستثمارية للأصول العامة، بما يُسهم في تحقيق أهداف سياسة ملكية الدولة. ويُترجم ذلك إلى منظومة إصلاحية واضحة تستند إلى التخطيط القائم على الأدلة، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، والتخصيص الأمثل والفعال لموارد الدولة.

إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية تُشكّل محورًا مكمّلًا لهذا التحول، إذ تشمل مراجعة لعدد ٥٩ هيئة اقتصادية من أصل ٦٣ هيئة بهدف تعظيم العائد الاقتصادي، ورفع كفاءة الأداء، وتقليل التداخل في الاختصاصات، وترشيد الإنفاق العام. وتم اعتماد أربعة مسارات استراتيجية تشمل: الاستمرار في النشاط، التحويل إلى هيئات عامة، الدمج، أو التصفية، بما يعكس إرادة سياسية واضحة لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتهيئة هذه الكيانات لتكون أكثر جذبًا للاستثمار.

إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وثيقة سياسة ملكية الدولة

تعد وثيقة سياسة ملكية الدولة الإطار الحاكم الذي يحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و يتم تقييم كل كيان مملوك للدولة لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية

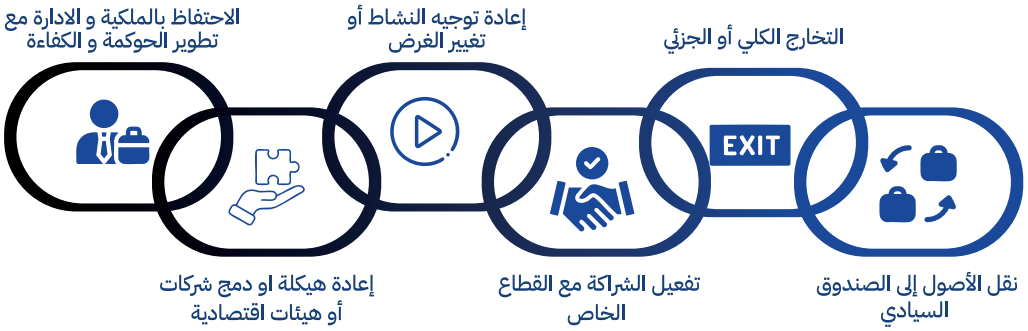

و تشرف على تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها أبرزها

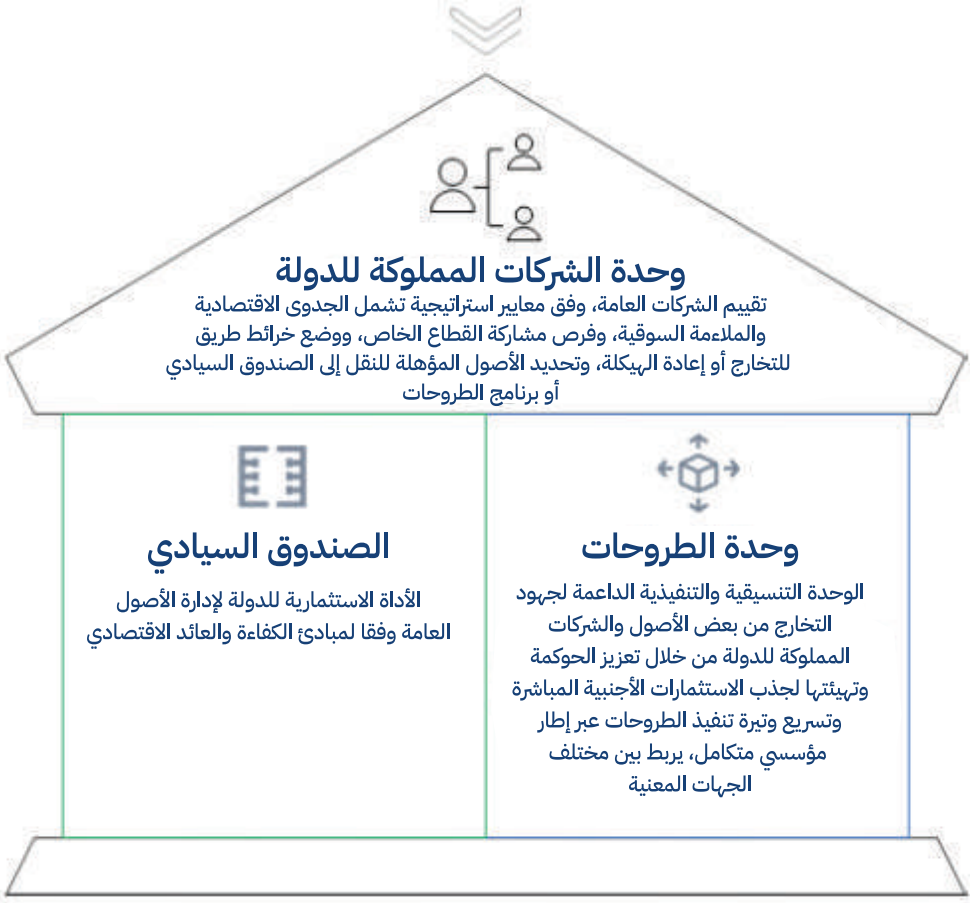

مؤشر مركب لقياس التقدم على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة

يعمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC) حاليًا على تطوير مؤشر سياسة ملكية الدولة، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية. يمثل هذا المؤشر أحد الأدوات المحورية التي تضعها الحكومة لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، باعتبارها ركيزة أساسية ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وتكمن أهمية المؤشر في كونه يوفر أداة كمية ومنهجية لقياس مدى التقدم في تطبيق السياسة، ليس فقط على مستوى الخطوات التنفيذية، بل أيضًا على مستوى الأثر الفعلي على الاقتصاد، بما يضمن وجود آلية متابعة موضوعية وشفافة تدعم اتخاذ القرار وتوجه السياسات المستقبلية.

ترتكز منهجية المؤشر على بُعدين رئيسيين، يندرج تحتهما خمس ركائز فرعية:

١- **بُعد التنفيذ:** ويشمل ثلاث ركائز لقياس التقدم في:

- تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.
- تشجيع أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي.

٢- **بُعد الأثر:** ويشمل ركيزتين لقياس التغير في:

- مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال نسبته في إجمالي الاستثمارات وفي إجمالي التشغيل.
- التحسن في بيئة الأعمال.

وسيتم احتساب مؤشر سياسة ملكية الدولة بصورة سنوية لقياس التقدم الشامل، مع تطوير مؤشر آخر منفصل على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي لرصد التغيرات المرتبطة بتمكين القطاع الخاص بشكل أكثر تكرارًا. بهذه الصورة، لا يمثل مؤشر سياسة ملكية الدولة مجرد أداة قياس، بل هو إطار متابعة استراتيجي يربط بين الأهداف المعلنة في وثيقة السياسة وبين النتائج الفعلية على أرض الواقع، مما يدعم استدامة الإصلاحات ويعزز ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين في التوجهات الاقتصادية لمصر.

المصدر: وزارة المالية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء (IDSC)

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

وفي هذا السياق، يُعد **البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية** الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة لترجمة الأهداف سالفة الذكر إلى واقع ملموس. فهو الإطار التنفيذي الذي يُترجم الرؤية الاقتصادية إلى سياسات وإجراءات عملية تعالج الاختلالات المؤسسية والتنظيمية والهيكلية في الاقتصاد، وتؤسس لنمو أكثر استدامة وشمولًا. ويستند البرنامج إلى ثلاثة محاور رئيسية: **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر.**

فإن جوهر الإصلاح الهيكلي يتمثل في **توحيد الجهات والرسوم، وتحسين كفاءة الجهاز الإداري للدولة، مع إعادة تعريف دور الدولة الذي سبق والإشارة إليه** بحيث تنسحب تدريجيًا من الأنشطة الاقتصادية التنافسية، وتتحول إلى دور المنظّم والمروّج والمحفّز للاستثمار، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر. ويُسهم هذا التحول في تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتوليد فرص العمل، وزيادة الصادرات، وتحسين مستوى المعيشة، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديين المتوسط والطويل.

محاور البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

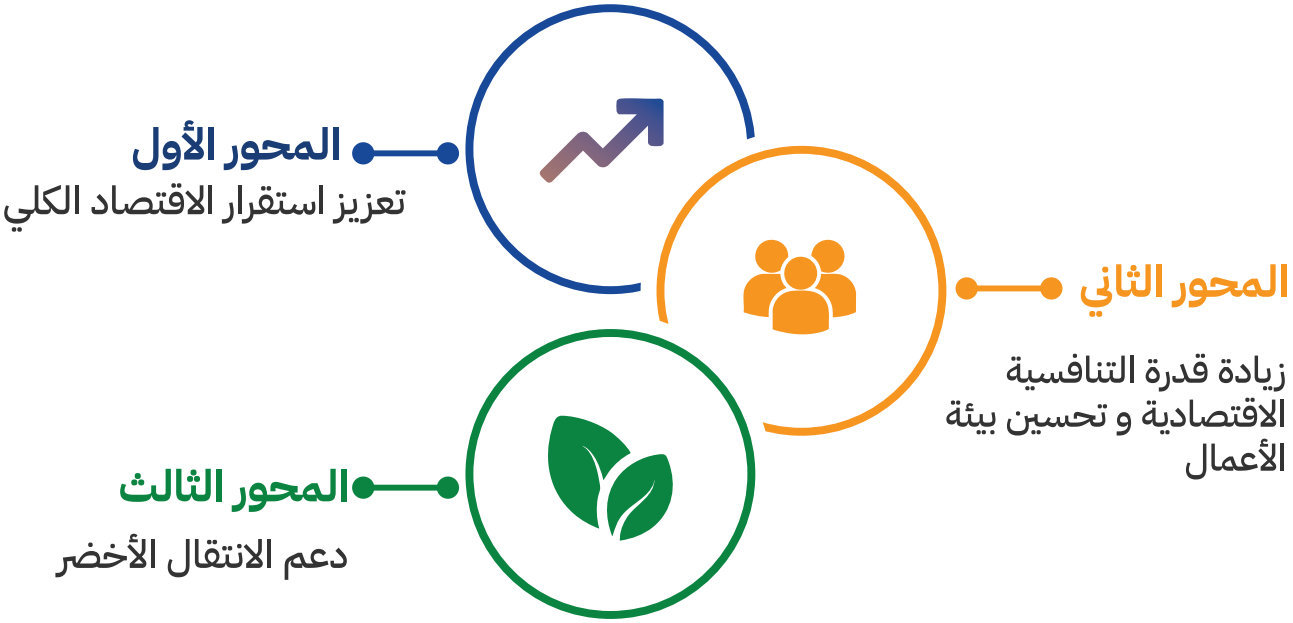

وتقوم هذه الجهود على قناعة راسخة بأن الاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية المستدامة **ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري.** وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

الاستقرار يمكّن الإصلاحات، والإصلاحات تعزز الاستقرار - مما يعزز التنمية الاقتصادية

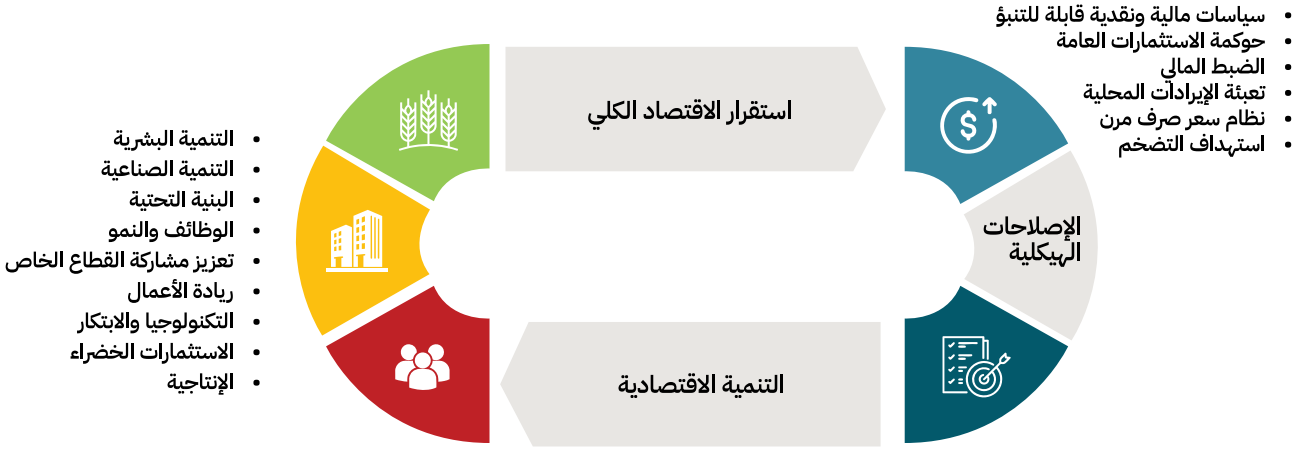

- المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي
- المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال
- المحور الثالث: دعم الانتقال الأخضر

ومن هنا تأتي السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية بهدف إلقاء الضوء على ما تقوم به الدولة من إصلاحات في مسيرة بناء الوطن، ورؤيتها بشأن السياسات المختلفة التي ستتبناها الدولة في سبيل استكمال مسيرة البناء والإصلاح، وتحقيقها.

ويتطلب نجاح هذا التحول **تنسيقًا مؤسسيًا عالي الكفاءة،** ومستهدفات كمية محددة وموحدة، إلى جانب الاستمرار في تعزيز الحوكمة المالية، والشفافية والمنافسة. وفي ظل توفر الإرادة السياسية، والدعم الدولي، وتراكم الزخم الإصلاحي خلال الفترة الأخيرة، تبدو مصر في موقع ملائم للانتقال إلى دورة نمو جديدة مدفوعة بالإنتاجية والتصدير والاستثمار الخاص، أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات، وتحقيق نمو شامل ومستدام على المدى الطويل.

هيكل السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

وفي هذا السياق، تتضمن السردية خمسة فصول رئيسة يتناول كل منها أحد المحاور الجوهرية في مسار التنمية الاقتصادية، تُشكل معًا إطارًا تحليليًا متكاملًا يركز على تعزيز تنسيق السياسات والإصلاحات الهيكلية. كما يتضمن تحليلاً معمقًا لمسارات النمو والتشغيل في مصر، وأبرز محركات النمو، مع تقديم توصيات قطاعية قائمة على الأدلة، تأخذ في الاعتبار المساواة بين الذكور والإناث وقضايا التغير المناخي.

ويتمثل المخرج الأساسي من السردية في قائمة الإصلاحات الهيكلية المزمع تنفيذها وإطار اقتصاد كلي مبسط بأهداف كمية قابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مأمول بحلول ٢٠٥٠، وفق ٣ سيناريوهات: أحدهما أساسي، والثاني قائم على تسريع وتيرة الإصلاحات، والثالث أكثر تحفظًا يأخذ في الاعتبار المخاطر النزولية المتمثلة في تصاعد حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي والتوترات الجيوسياسية وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، يختتم كل فصل بحزمة من السياسات الداعمة للنمو والتشغيل ومصفوفة الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة بما يسهم في تكوين رؤية متكاملة للإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي ضوء أهمية استقرار الاقتصاد الكلي كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، يسلط **الفصل الأول** الضوء على عدد من التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، وعلى رأسها الفجوة المزمنة بين الادخار والاستثمار، وصعوبة تعبئة الموارد المحلية، إلى جانب الحاجة إلى استمرار رفع كفاءة إدارة الاستثمار العام. ويستعرض الفصل السياسات المقترحة لتعزيز مرونة الاقتصاد المصري واستدامته المالية، من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والتصديرية ذات الأولوية. ويركز الفصل على أهمية التكامل بين قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، وتفعيل اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط، بما يسهم في تحديد الفجوات التنموية على المستويين القومي والمحلي، وتوجيه التمويل التنموي والدين العام نحو مشروعات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية.

كما يتناول الفصل أهمية مواءمة الخطة الاستثمارية للدولة مع الموازنة متوسطة الأجل، وضرورة تطوير إطار مؤسسي لتحديد فجوة التمويل ومصادرها، وضمان الاتساق بين السياسات الاقتصادية المختلفة في سياق تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية. ويستعرض الفصل جهود تفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFS)، بهدف تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوجيهها بشكل فعال لدعم القطاعات ذات الأولوية ودعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مع استهداف رفع نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى ٧٠ - ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ودمج البعد البيئي في عملية التخطيط التنموي. ويختتم الفصل بعرض التوجهات العامة للسياسة المالية، والتي تركز على تحفيز القطاع الخاص، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، ورفع كفاءة الاستثمار والإنفاق الحكومي، بما يسهم في خلق حيز مالي يتيح توسيع الإنفاق على أولويات التنمية، وفي مقدمتها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، يعاد صياغة سياسة **الاستثمار الأجنبي المباشر** باعتباره ليس مجرد آلية لسد الفجوة التمويلية، بل محركًا استراتيجيًا لتوطين المعرفة ونقل التكنولوجيا وتعزيز التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، وخلق وظائف ذات إنتاجية مرتفعة

بما يحفز النمو الإنتاجي طويل الأجل. وترتكز هذه الرؤية على استهداف القطاعات ذات القيمة المضافة والميزة النسبية، على رأسها الصناعة التحويلية، والتكنولوجيا، والسياحة. وهو ما يتناوله **الفصل الثاني** حيث يستعرض مجموعة من المحاور المتعلقة بتعزيز الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال تحديد القطاعات ذات الأولوية والجاهزة للترويج، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. ويبرز الفصل الترابط بين أولويات جذب الاستثمار وقطاعات الصناعة، بما يعكس التوجه نحو توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية. كما يتناول الفصل اتساق هذا التوجه مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، من خلال التركيز على القطاعات ذات الإمكانات المرتفعة للنمو وتوليد فرص العمل المستدامة. ويسلط الفصل الضوء على الفرص الواعدة في الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس فضلاً عن الدور المتزايد لريادة الأعمال والشركات الناشئة في جذب الاستثمارات، مع التأكيد على أهمية "ميثاق الشركات الناشئة في مصر" كأداة تنظيمية داعمة لتوسيع هذا الدور. ويتناول الفصل أيضًا التحول الهيكلي في تصور الدولة لدورها في النشاط الاقتصادي، من خلال تمكين القطاع الخاص ليقود جهود التنمية الاقتصادية، إلى جانب استعراض السياسات والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة بيئة أعمال تنافسية وجاذبة، بما يتماشى مع معايير تقرير "جاهزية بيئة الأعمال" (Business-ready).

ويستند هذا التوجه إلى نهج صناعي جديد يقوم على تعميق التصنيع وتعزيز التعقيد الاقتصادي، من خلال دعم الصناعات عالية التقنية وكثيفة العمالة. ويُسهم ذلك في تحسين موقع مصر على خارطة التعقيد الاقتصادي العالمية، ورفع مستويات الأجور، وزيادة القيمة المضافة في الناتج المحلي. وتُعد زيادة التشابك بين القطاعات الإنتاجية وتوسيع قاعدة التصدير من الأهداف الأساسية لهذا التوجه. وبالتالي يتناول **الفصل الثالث** استراتيجية التنمية الصناعية والخطة العاجلة للنهوض بالصناعة ووثيقة السياسة التجارية، حيث يركّز على تحديد الصناعات الواعدة ذات الأولوية، ويقدّم رؤية جديدة وشاملة لتعزيز أداء التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات. ويستعرض الفصل الإصلاحات المطلوبة لتسريع وتيرة النمو في القطاعين الصناعي والتجاري، مع التأكيد على التكامل مع استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل. كما يولي أهمية خاصة لجهود الحكومة في مواجهة تداعيات آلية تعديل الكربون على الحدود (CBAM)، بما يضمن الحفاظ على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية. ويسلّط الفصل الضوء على أهمية التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية الثنائيين من خلال تفعيل اللجان المشتركة كإحدى آليات التعاون "جنوب-جنوب"، إلى جانب إبراز دور المؤسسات المالية والضمنية الإقليمية في دعم الأنشطة التجارية والصناعية. ويختتم الفصل بعرض السياسات المقترحة لدعم التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، بما.

كما يُولي النموذج الاقتصادي الجديد أولوية استراتيجية **لتنمية رأس المال البشري وتعزيز بيئة الابتكار وريادة الأعمال**، باعتبارها من الركائز الأساسية للنمو المستدام والتحول الهيكلي. وفي هذا السياق، يتضمن **الفصل الرابع** الاستراتيجية الوطنية للتشغيل باعتبارها محورًا أساسيًا لتحقيق النمو وتعزيز الإنتاجية وتوليد فرص العمل اللائقة، لا سيما للشباب والنساء. ويعكس هذا التوجه التزامًا بتوجيه جزء متزايد من الاستثمارات العامة نحو قطاعات التعليم، والصحة، والتعليم الفني، بهدف بناء منظومة مهارية متكاملة تلبي احتياجات الاقتصاد الإنتاجي، وتعزز التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال تطوير المهارات الفنية والتقنية، وتحسين جودة التدريب المهني، بما يُسهم في معالجة اختلالات سوق العمل وزيادة معدلات التشغيل والاندماج في الاقتصاد الرسمي. وفي موازاة ذلك، تعمل الدولة على تعزيز بيئة ريادة الأعمال والابتكار من خلال إصلاح الأطر التشريعية والتنظيمية، وتيسير النفاذ إلى التمويل، وتطوير الحوافز الموجهة للقطاعات الناشئة. ويُسهم ذلك في خلق فرص عمل جديدة ومرنة، وزيادة مساهمة الاقتصاد المعرفي في النمو، وتمكين

المشروعات الصغيرة والمتوسطة من لعب دور أكبر في دورة النمو الاقتصادي.

كما يُسلّط الضوء على أهمية تعزيز التنمية البشرية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين رأس المال البشري، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الإناث والذكور وضمان تكافؤ الفرص، وذلك بالاستناد إلى أبرز نتائج تقارير التنمية البشرية.

بينما يتناول **الفصل الخامس** الجهود المبذولة لتفعيل قانون التخطيط العام للدولة على المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، بما يعزز كفاءة منظومة التخطيط ويضمن تكامل الأهداف التنموية. ويبرز في هذا الإطار ثلاثية التوطين الفعّال، التي تقوم على الدمج المتكامل بين البرامج المحلية المطوّرة وخطط المواطن وآليات المشاركة المجتمعية، إلى جانب التركيز على توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، بما يحقق العدالة المكانية في توزيع الاستثمارات والخدمات. ويؤكد الفصل على الدور المحوري للبيانات والأدلة في صياغة سياسات تنموية دقيقة وفعّالة، من خلال الاعتماد على الدراسات الإحصائية والمؤشرات التنموية، وتوظيفها في تحديد أولويات التدخل وتوجيه الموارد للمناطق الأكثر احتياجًا. ويتناول أيضًا آليات تعزيز التنافسية بين المحافظات، وفي مقدمتها مؤشر تنافسية المحافظات. ويبرز كذلك المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" كأحد أكبر برامج التنمية المكانية الشاملة، إضافة إلى منصة "مصدر" المخصصة لرصد ومتابعة مؤشرات التنمية المستدامة. وفي سياق دمج البعد البيئي في التنمية المحلية، يسلط الفصل الضوء على جهود توطين العمل المناخي من خلال المبادرات الوطنية، مثل المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية وبرنامج "نُوفي"، وغيرها من المبادرات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

٢. الإطار الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ – ٢٠٢٧/٢٠٢٦) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية سالفة الذكر التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

وفي ضوء بيئة إقليمية ودولية يشوبها قدر كبير من عدم اليقين، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة لن يتأتى إلا من خلال التكامل بين عناصر المنظومة الاقتصادية، واعتماد نهج وسياسات قائمة على الأدلة. ومن هذا المنطلق، وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية الذي يستهدف تحقيق «جودة النمو».

وفي إطار التزام الدولة المصرية بتطوير منظومة التخطيط المالي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، جاء اعتماد قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ كخطوة محورية نحو ترسيخ ممارسات التخطيط الاستراتيجي وتعزيز فعالية الإنفاق العام، وربط السياسات التنموية بالموازنات العامة بشكل أكثر تكاملًا وشفافية. هذه الأطر التشريعية تُمثل ركيزة أساسية لتنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تعمل على ضمان التوافق بين الخطة القومية للتنمية المستدامة والموازنة متوسطة الأجل، بما يتماشى مع البرامج الحكومية القطاعية والاستراتيجيات الوطنية، في ظل رؤية تشاركية متكاملة.

إطار الاستدامة و التمويل من أجل التنمية الاقتصادية

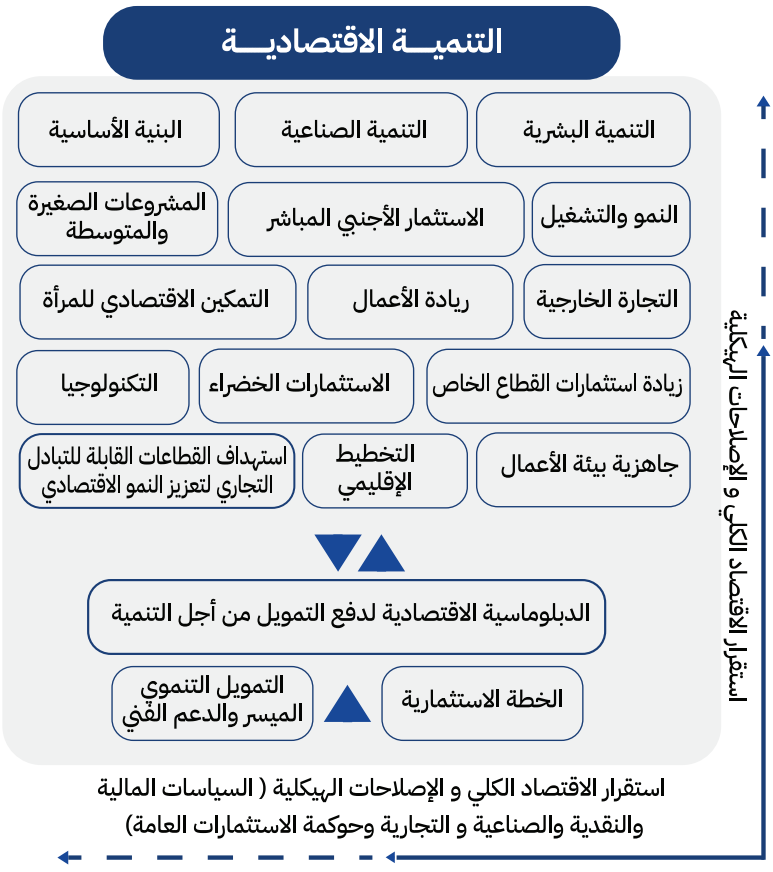

وتنسجم هذه الجهود مع التوجه الحكومي نحو استعادة الثقة في السياسات الاقتصادية والمالية، سواء على المستوى المحلي أو أمام الشركاء الدوليين، من خلال تبنّي الأولويات التالية:

أولاً: مُواصلة الدولة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة بمحاوره الثلاث، والتي تشمل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال لزيادة مشاركة القطاع الخاص، ودعم الانتقال الأخضر، والتي تستهدف جميعها إلى استدامة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل والمُستدام، وزيادة الإنتاجيّة للاقتصاد المصري.

ثانياً: استمرار التنسيق والتكامُل بين السياسات النقديّة والسياسات الماليّة بما يُحقّق استقرار المُعاملات المالية والمصرفيّة، ويُوفّر سُبُل الاستدامة الماليّة، ومع توافُق السياسات المُطبّقة بشأن احتواء التضخّم وترشيد الإنفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري، ودعم المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر، واستهداف حماية الفئات مُنخفضة الدخل.

ثالثاً: تحقيق التوازن بين الانضباط المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تبني سياسات مالية متوازنة تجمع بين ضرورة ضبط العجز والدين العام من جهة، وتوفير الحوافز الاقتصادية من جهة أخرى لدعم النشاط الإنتاجي وتحسين التنافسية.

رابعاً: الالتزام بتطبيق فكر الأولويّات لترشيد أوجه الإنفاق العام ورفع كفاءته، من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولويّة التي تُسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وفي مقدمتها الزراعة، والصناعة التحويليّة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى القطاعات التي تمتلك فيها مصر ميزة نسبيّة مثل السياحة واللوجستيات، إلى جانب القطاعات الخدميّة الحيويّة كالصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي. ويُعزّز هذا التوجّه بمواصلة حوكمة أوجه الإنفاق العام، وتطبيق مُوازنة البرامج والأداء من المنظورين المالي والتخطيطي، واتباع معايير العائد والتكلفة لتعظيم المنافع المُتحققة من المشروعات المُنفذة.

خامساً: استعادة الثقة من خلال إصلاح المنظومة الضريبية بمكوناتها المختلفة من ضرائب مباشرة وجمارك وضريبة عقارية - ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الضريبية، وتعزيز الشفافية، وتوسيع القاعدة الضريبية، الأمر الذي يسهم في بناء الثقة بين الدولة والمواطن، ويضمن استدامة الإيرادات العامة على المدى الطويل.

سادساً: العمل الجاد للتصدي لـمُشكلة السيولة الدوليّة من خلال تحفيز التصدير وتنمية تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وزيادة موارد البلاد من السياحة وقناة السويس، وتشجيع الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة، فضلًا عن تعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة ومبادلة الديون وإطالة آجال الدين. ويتكامل ذلك مع تبني نهج الإدارة الاستباقية للدين العام، من خلال خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين هيكل آجال الاستحقاق، وتنويع أدوات وأسواق التمويل، إلى جانب تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية، بما يُسهم في تخفيض تكلفة خدمة الدين وضمان استدامتها.

سابعاً: اعتماد نموذج تنموي قائم على القطاعات والأنشطة القابلة للتبادل التجاري والتصدير (tradables) ذات القيمة المُضافة المُرتفعة، وذلك بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري، وخلق المزيد من فرص العمل المنتجة. ويأتي هذا النمط الجديد في إطار السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، التي تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والإصلاحات من أجل النمو والتوظيف وتحقيق اقتصاد مرن، من خلال استراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستراتيجية التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، وضبط المالية العامة، وتطوير أدوات التخطيط.

ثامنًا: تبني رؤية شاملة ومتكاملة لتطوير منظومة التجارة الخارجية وتعزيز الصادرات، كأولوية وطنية خلال المرحلة المقبلة، من خلال مجموعة من المرتكزات الاستراتيجية التي تعكس تحولًا هيكليًا في السياسات التجارية. وتشمل هذه المرتكزات: تطبيق البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات الذي يتميز بمرونة وتحفيز موجه للقطاعات الإنتاجية عالية القيمة، تطوير

الإطار المؤسسي والسياساتي لمنظومة التجارة ليتكامل مع السياسات النقدية والضريبية، تنفيذ إصلاحات إجرائية لتيسير حركة التجارة وتحديث منظومة التخليص الجمركي، اعتماد خارطة طريق دقيقة لتنمية الصادرات المصرية في الأسواق الإفريقية بما يعزز النفاذ المستدام، ووضع خطة طموحة لتعظيم استفادة مصر من رئاستها الحالية للمجلس الوزاري لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تاسعًا: تحفيز وتطوير الصناعات الرامية إلى توطين التصنيع المحلي للمُكوّنات المُستوردة، وكذلك الصناعات الواعدة التي تقوم على الابتكار والتقدّم التقني والمعرفي، بما يُسهم في تعميق التصنيع المحلي، وتعظيم القيمة المُضافة الصناعيّة.

عاشرًا: مُواصلة كافة التدابير اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص على مُمارسة الأعمال من خلال حزم التيسيرات والحوافز المُشجعة للنشاط وخفض تكلفة المُعاملات، وبهذه المناسبة فقد تم إقرار «حزمة تسهيلات» تركز على توفير تسهيلات جمركية للإفراج عن السلع المستوردة، وتطوير منظومة الجمارك، وتعزيز الرقابة على الصادرات والواردات، مع تبني سياسات اقتصادية تشجع على الاستثمار والإنتاج والتصدير، حيث شملت الحزمة ٢٩ حافزًا لتسهيل الإجراءات.

حادي عشر: مواصلة جهود تحفيز الابتكار وريادة الأعمال، في إطار أعمال المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، والتي تستهدف تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة ويُسهم في خلق فرص عمل غير تقليدية.

ثاني عشر: استهداف التشغيل من خلال تحفيز التوسّع في المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر، وتدعيم العلاقات الارتباطيّة والتشابُكيّة مع المشروعات كبيرة الحجم.

ثالث عشر: توسيع الحيّز المالي للاستثمار في رأس المال البشري حيث تلتزم الدولة بتوجيه الوفورات المحققة من الإصلاحات إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي المستهدف، لاسيما في قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة، وبما يتسق مع أولويات «بناء الإنسان المصري».

رابع عشر: تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التمويل من أجل التنمية بما يضمن الاتساق والربط بين خطط واستراتيجيات التنمية على المستوى القومي والقطاعي، وتعظيم الاستفادة من مصادر التمويل المختلفة سواء من الخزانة العامة أو من تدفقات التمويل التنموي الميسر من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، وبما يخدم خطط وبرامج الدولة وتوجهاتها التنموية، وذلك في إطار الاستراتيجيّة الوطنيّة المُتكامِلة لتمويل التنمية.

خامس عشر: وانطلاقًا من التزام الدولة **بتحقيق التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر،** سيتم العمل على تنفيذ كافة الأولويات المذكورة أعلاه في إطار يراعي تحقيق انتقال أخضر عادل، من خلال مواصلة تضمين البُعد البيئي في منظومة التخطيط، وتطبيق «دليل معايير الاستدامة البيئية»، بما يسهم في رفع نسبة المشروعات الخضراء ضمن الخطة الاستثمارية إلى نحو ٧٠ - ٧٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بحلول عام ٢٠٣٠، وكذا الاستمرار في تفعيل المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء «نُوَفِّي» كأداة استراتيجية لتعبئة الموارد العامة والخاصة نحو العمل المناخي، وتعزيز قدرة الدولة على تنفيذ التزاماتها البيئية، من خلال توجيه الاستثمارات نحو مشروعات ذات أولوية في مجالات الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، والإدارة المتكاملة للمياه، والزراعة الذكية بما يحقق الاتساق مع أولويات الدولة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

وتعكس هذه الرؤية الإصلاحية المتكاملة حرص الدولة على إرساء دعائم اقتصاد قوي ومرن، قادر على التكيف مع الصدمات وتعظيم الاستفادة من الموارد الوطنية، وجاذب للاستثمارات المحلية والدولية، وذلك من خلال أدوات تخطيط متطورة وممارسات مالية منضبطة تضع المواطن في قلب العملية التنموية.

٣. أبرز مقومات الاقتصاد المصري

يمتلك الاقتصاد المصري مقومات فريدة تجعله ركيزة أساسية لدعم أهداف السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، وعاملًا مؤثرًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول نحو نموذج تنموي جديد يقوم على تعزيز الإنتاجية وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة.

يُعد الاقتصاد المصري من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، مستندًا إلى قاعدة إنتاجية تشمل الزراعة، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، وبنية تحتية متطورة، وسوق محلي ضخم، وموارد بشرية شابة ومؤهلة. وقد شهد العقد الماضي طفرة في تطوير البنية التحتية ونموًا ملحوظًا في الاقتصاد الرقمي، مما عزز قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات العالمية. كما رسّخت مصر مكانتها الإقليمية من خلال نماذج ناجحة للتكامل، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، وتعمل حاليًا على تعميق هذا الدور عبر قطاعات استراتيجية تشمل: الطاقة الخضراء، الأمن الغذائي والتجارة والخدمات اللوجستية.

ويمثل الموقع الاستراتيجي لمصر ميزة تنافسية كبرى، يُعزز من جاذبيتها كمركز إقليمي لنقل العمليات في دول مجاورة nearshoring بفضل القرب الجغرافي من أوروبا وآسيا، وانخفاض التكاليف، وتوافر المهارات. وتدعم الدولة ذلك بأنظمة استثمارية متنوعة تشمل الاستثمار الداخلي، والمناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية فضلاً عن منظومة متكاملة من ضمانات الاستثمار و الحوافز والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية. توفر مصر للمستثمرين سوقًا استهلاكيًا داخليًا يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة، إضافة إلى نفاذ مباشر إلى ما يقارب مليار مستهلك من خلال شبكة اتفاقيات تجارة حرة مع أكثر من ٧٠ دولة تغطي نحو ٣٥٪ من الناتج العالمي، بما يتيح فرصًا واسعة للتصدير والتكامل الصناعي والإقليمي.

٤. فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط»

لقد نما الاقتصاد المصري خلال العقدين الماضيين بوتيرة معتدلة ، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو ٤,٤٪ ومتوسط نمو نصيب الفرد ٢,٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢. ويعكس هذا الأداء مسارًا مستقرًا يتيح فرصة للبناء عليه عبر تعزيز الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد. فعلى الرغم من أن نمو إنتاجية العمل كان متواضعًا بمتوسط ٢,٥٪ خلال نفس الفترة ، إلا أن ذلك يفتح المجال أمام تسريع الإصلاحات الهيكلية وتبني سياسات داعمة للابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي، بما يعزز من إمكانات النمو المستقبلي.

وقد شهد الاقتصاد المصري خلال العقد الماضي تحولاً تدريجياً نحو قطاعات مثل العقارات والتمويل والنقل، حيث ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠ نقاط مئوية وعلى الرغم من أن تلك القطاعات لم تكن موجهة للتصدير non-tradables، إلا أنها ساهمت بشكل إيجابي في تطوير البنية التصديرية.

واستمرارًا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار. ويُترجم هذا التوجه من خلال:

- **توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية** مثل الصناعة التحويلية، والتكنولوجيا، والسياحة ، لما لها من دور في خلق فرص عمل وتحسين التنافسية.
- **دمج التكنولوجيا في مختلف الأنشطة الاقتصادية** لرفع الإنتاجية وخفض التكاليف.
- **دعم الابتكار والبحث والتطوير** كمحرك للنمو طويل الأمد ووسيلة لإنتاج حلول محلية ذات قيمة مضافة.

يتبنى البنك الدولي استراتيجية 3I للدول ذات الدخل المتوسط، والتي تقوم على ثلاث ركائز مترابطة: الاستثمار INVESTMENT ، الضخ INFUSION ، والابتكار IN-NOVATION. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة هذه الدول على تجاوز «فخ الدخل المتوسط» والتحول إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتعكس الاستراتيجية مسارًا تدريجيًا لتحفيز النمو من خلال تطوير رأس المال ورفع الإنتاجية للتحول التدريجي من نموذج نمو قائم على **تراكم رأس المال** إلى نموذج أكثر تقدمًا يقوم على **الكفاءة والابتكار** . تبدأ المرحلة الأولى بتكثيف الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والمؤسسات، بما يُسهم في تطوير البنية التصديرية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام. ثم تنتقل إلى مرحلة «الضخ»، التي تركز على نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة من الخارج بشكل منهجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TOTAL FACTOR PRODUCTIVITY. أما المرحلة الأخيرة فهي «الابتكار»، حيث يتوسع الاقتصاد في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، مما يُعزز من قدرته التنافسية على المستوى الدولي.

ويُعد القطاع الخاص ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي قائم على الإنتاجية والابتكار وتوفير فرص العمل، خاصة في ظل تطلع مصر إلى تعزيز النمو الشامل وتحسين جودة مخرجاته. ومع اتساع دور القطاع الخاص خلال العقدين الماضيين، أصبح يستوعب النسبة الأكبر من قوة العمل، حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه من ٦٦,٩٪ إلى ٨٢,١٪ من إجمالي المشتغلين، مقابل تراجع تدريجي في التوظيف بالقطاع العام. ويعكس هذا التحول الهيكلي تزايد الاعتماد على القطاع الخاص كمصدر رئيسي للتشغيل.

ورغم هذا التحول، تشير البيانات إلى استمرار ميل نسبة أكبر من النساء إلى العمل في القطاع الحكومي،

الذي يوفر مستويات أعلى من الأمان الوظيفي، إذ بلغت نسبة الإناث العاملات في هذا القطاع ٣٥,٦٪ في عام ٢٠٢٤، مقابل ١٤٪ فقط من الذكور.

ورغم أن مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت محدودة نسبيًا (١٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢٣٪ في ٢٠١٢ و٢٧٪ في ٢٠٠٦) وفقًا لمسح سوق العمل المصر (ELMPS) ، فإن هذا الواقع يعكس في الوقت ذاته فرصة واعدة لتعظيم دور المرأة اقتصاديًا، خاصة في ظل تفوقها الملحوظ في التحصيل العلمي. فبينما يبلغ متوسط مشاركة الإناث في سوق العمل نحو ٣٨٪ في الدول متوسطة الدخل و٦١٪ في الدول متوسطة الدخل الأعلى بحسب مؤشرات البنك الدولي، تظل الفجوة في مصر مؤشراً على الإمكانات غير المستغلة. كما تكشف بيانات عام ٢٠٢٣ أن معدل البطالة بين الإناث الحاصلات على التعليم الجامعي وفوق الجامعي بلغ ٢٦,٥٪، مقارنة بـ١٧٪ للحاصلات على التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط، وهو ما يعكس وجود طاقات بشرية مؤهلة يمكن استثمارها بشكل أفضل عبر سياسات تستهدف التوظيف النوعي وتمكين المرأة، بما يسهم في تعزيز النمو الشامل.

وفي هذا السياق، **يشير البنك الدولي إلى أن رفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل ليوازي معدل مشاركة الذكور يمكن أن يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣٤٪ في مصر.** ولتحقيق هذا التحول النوعي، لا بد من تبني حزمة من السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تشمل: تعزيز الشمول المالي للنساء، تنظيم القطاع غير الرسمي، وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لاحتياجات سوق العمل وبما يراعي خصوصية النوع الاجتماعي، سواء في فرص العمل بأجر أو ريادة الأعمال والعمل الحر.

وتسلط هذه الاتجاهات الضوء على أهمية تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة، وتوسيع الفرص الاقتصادية أمام الشباب والنساء، إلى جانب دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو المحلي. كما يمثل اكتساب وتوطين التكنولوجيا عاملًا محوريًا في رفع إنتاجية القطاع الخاص وتعزيز الابتكار، لا سيما في ظل ما تتطلبه المرحلة التنموية التي تمر بها مصر كدولة من فئة الدخل المتوسط الأدنى. وفي هذا السياق، تحتاج السياسات الاقتصادية إلى

القطاع الخاص: المحرك الرئيسي لتحقيق «جودة النمو»

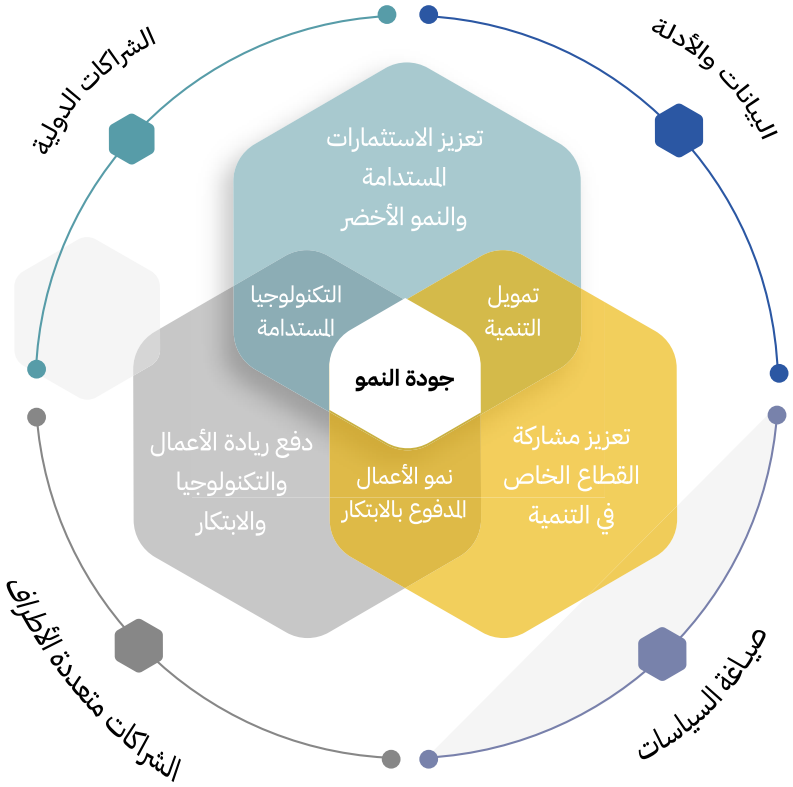

تبني نهج تدريجي يجمع بين تشجيع الاستثمار، ودمج التكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية، تمهيدًا للانتقال إلى نموذج اقتصادي قائم على الابتكار.

وبالتالي تلعب ريادة الأعمال دورًا محوريًا في استراتيجية مصر للخروج من فخ الدخل المتوسط، من خلال تعزيز الابتكار، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص عمل مستدامة في قطاعات مستقبلية عالية النمو. يمثل مجتمع الشركات الناشئة محركاً محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير العديد من التقارير إلى أن قطاع الشركات الناشئة يستحوذ في المتوسط على ٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية السنوية في مصر خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، مما يعكس نموًا ملحوظًا في جذب الاستثمارات لهذا القطاع. حيث تجاوز عدد الشركات الناشئة ٢٠٠٠ شركة بإجمالي استثمارات تفوق ٨ مليار دولار والذي أسهم في توفير حوالي ٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٢٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشر طبقاً لتقديرات عام ٢٠٢٤، مما يعزز من دور ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري.

وفي قلب هذه الجهود، جاءت «المجموعة الوزارية لريادة الأعمال»، برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والتي تم إنشاؤها بقرار من رئيس مجلس الوزراء لتنسيق السياسات وتعزيز بيئة ريادة الأعمال على المستوى الوطني. وقد نجحت المجموعة في إقرار تعريف وتصنيف رسمي موحد للشركات الناشئة، ما يُعد خطوة مؤسِّسة لتيسير حصول هذه الشركات على الحوافز المالية والإجرائية، وتوفير إطار واضح للجهات المانحة والمستثمرين.

وتعمل الحكومة على إعداد **مبادرة تمويلية موحدة** تهدف إلى دمج الموارد العامة المتاحة، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال أدوات مالية مبتكرة تقلل من المخاطر وتعزز الاستثمارات في صناديق رأس المال المخاطر، خصوصًا أن المؤسسات الدولية تمثل أكثر من ٤٠٪ من المساهمين في هذه الصناديق داخل مصر. هذا التوجه يعكس سعي الدولة نحو تحقيق تكامل أفضل بين السياسات والتمويلات لتسريع نمو الشركات الناشئة ذات الإمكانات العالية.

كما تعمل المجموعة الوزارية على صياغة **«ميثاق الشركات الناشئة في مصر»**، والذي يمثل خارطة طريق شاملة لتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية وتقديم حوافز واضحة وإجراءات مبسطة، بما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين. ويشمل الميثاق فصلًا خاصًا بالقطاعات ذات الأولوية، استنادًا إلى حوارات مكثفة أجرتها المجموعة الوزارية مع الأطراف المعنية، ويشمل قطاعات ذات قدرة تنافسية عالية ونمو مستقبلي واعد، مثل: الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والتنقل الكهربائي، والسياحة الذكية، والتكنولوجيا الصحية والتعليمية، والذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال النسائية، وتكنولوجيا التصنيع والزراعة.

ولتحقيق نمو مرن ومستدام، يُوصى بأن تواصل مصر تكثيف جهودها في تطوير التعليم وتحسين جودته، وتعزيز الحراك الاجتماعي بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف، مع الاهتمام بتطوير السياسات والمؤسسات على نحو مستمر، ولا سيما في فترات الأزمات، فضلًا عن تقوية الإطار المؤسسي وتوسيع آفاق الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية.

وانطلاقًا من الإطار العام للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية وأهدافها الاستراتيجية، تقدم الأجزاء التالية عرضًا لأهم السمات والمحاور التي تحدد ملامح المسار التنموي خلال المرحلة المقبلة، بما يضمن التدرج المنهجي في الانتقال من الإصلاح إلى النمو المستدام. ويعالج كل فصل قضية محورية في هذا المسار، بدءًا من ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره الأساس لضمان استمرارية الإصلاحات وتعزيز الثقة في الاقتصاد، مرورًا بتعظيم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النشاط الإنتاجي ونقل التكنولوجيا، وتطوير قطاع صناعي متنوع وذي قدرة تنافسية عالية يدعم الصادرات ويعزز موقع مصر في سلاسل القيمة العالمية، وتحسين كفاءة ومرونة سوق العمل بما يرفع معدلات الإنتاجية ويستجيب لمتطلبات الاقتصاد الحديث، وصولًا إلى إرساء نهج متكامل للتخطيط الإقليمي كقاطرة لدفع التنمية الاقتصادية في مختلف أنحاء البلاد.

٥. استقرار الاقتصاد الكلي

على مدار السنوات الماضية، تبنّت الدولة مسارًا تنمويًا يرتكز على إعادة البناء، من خلال الاستثمار المكثف في البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، بالتوازي مع جهود توفير الموارد التمويلية اللازمة، سواء عبر تحسين إدارة المالية العامة وتوسيع قاعدة الإيرادات، أو من خلال تنويع مصادر التمويل الخارجية، وذلك بهدف دعم مسار النمو وتعزيز ركائز التنمية المستدامة.

على الرغم من الجهود والإصلاحات التي تبنتها الدولة على مدار العقدين الماضيين لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، إلا أنه ما زال يواجه الاقتصاد المصري عدة تحديات مالية وتمويلية، والتي زادت من وطأتها الأزمات المحلية والعالمية التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، مما أدى إلى تزايد الضغط على الموازنة العامة التي سجلت عجزًا يناهز ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط على مدى العقدين الماضيين.

كما أن توافر الموارد التمويلية المحلية من الركائز الأساسية لتمويل خطط التنمية وضمان استدامتها، إذ يتيح للدولة تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي والحد من مخاطره وآثاره السلبية. غير أن ضعف الادخار المحلي يشكل أحد أبرز التحديات التي قيدت قدرة الدولة على تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية، حيث بلغ متوسط معدل الادخار المحلي نحو ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الأخيرين، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار، والاعتماد على التمويل الخارجي، بما ساهم في ارتفاع رصيد الدين الخارجي ليصل إلى نحو ٣٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

ومن هذا المنطلق، تعكف مصر على تعزيز تعبئة الموارد التمويلية المحلية، وتمكين القطاع الخاص، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، حيث أنه لا يمثل فقط محركًا للنمو، بل يعد أيضًا ضرورة أساسية لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وضمان استدامة النمو على المدى الطويل. كما تولي مصر اهتمامًا متزايدًا بتعزيز الإنتاجية باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية. فقد أثبتت التجارب أن الاعتماد على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والقابلة للتصدير، إلى جانب تمكين القطاع الخاص، يسهم في توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة الاقتصاد، ويعزز

شكل ٢ نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي الإيرادات (متوسط الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٢٣)

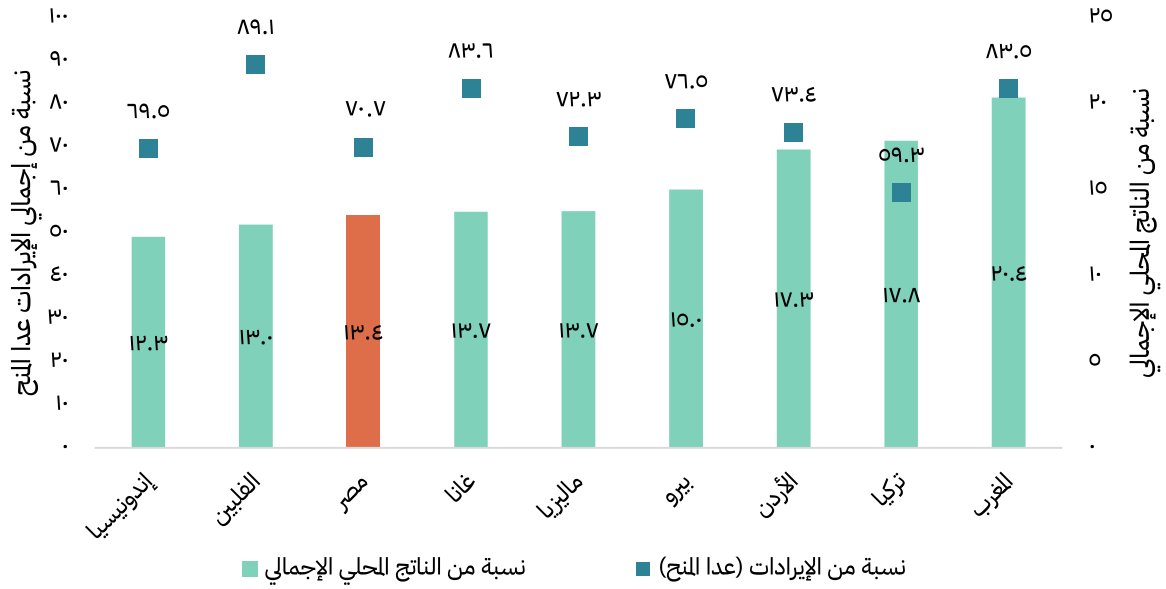

المصدر: البنك الدولي واستناداً إلى بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (لبيانات مصر).

استدامة النمو، ويحد من الاعتماد على التمويل بالعجز.

وعلى صعيد الإيرادات العامة، ورغم التحديات الهيكلية في تعبئة الموارد، فقد نجحت الدولة في خفض مستويات العجز الكلي عبر ضبط الإنفاق وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، مع العمل على توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الإيرادات غير الضريبية. وتشير البيانات للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) إلى أن نسبة الإيرادات الضريبية قد بلغت نحو ١٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تمثل قاعدة يمكن البناء عليها للانتقال تدريجيًا نحو المستويات الدولية، على غرار دول مثل المغرب وتركيا، بما يعزز قدرة مصر التمويلية ويدعم مسارها نحو التنمية المستدامة.

لذلك تشهد مصر جهودًا متسارعة لتعزيز الاستدامة المالية من خلال إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين كفاءة تعبئة الموارد العامة، سواء من المصادر الضريبية أو غير الضريبية. فعلى الرغم من التحديات المرتبطة بتراجع بعض بنود الإيرادات، فإن التحسن في العجز الكلي يُظهر نجاح سياسات ضبط الإنفاق، ويفتح المجال للتركيز على رفع كفاءة تعبئة الموارد المحلية.

وفي هذا السياق، تركز السياسة المالية الحالية على تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النمو الاقتصادي بشكل قوي ومستدام، إدراكًا لأهمية توفير بيئة أعمال مستقرة وآمنة للمستثمرين بعيدًا عن الهزات الكبيرة، مع تقديم المساندة الكافية للقطاعات الإنتاجية والصناعية. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، استنادًا إلى شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية ووزارة المالية ومجتمع الأعمال، من أبرزها:

- وضع نظام مبسط ومتكامل ومحفز للممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي ٢٠ مليون جنيه، يشمل جميع الأوعية الضريبية (ضريبة الدخل – القيمة المضافة – الدمغة – رسم تنمية موارد الدولة).
- تعديل تشريعي يتيح حل وإنهاء النزاعات لكافة الملفات الضريبية للأعوام السابقة بشكل سهل ومرن وسريع.
- تحديد حد أقصى للغرامات الضريبية بحيث لا يتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة، بهدف إنهاء أكبر قدر من المنازعات.
- تشجيع غير المسجلين ضريبيًا – سواء أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين– على التسجيل بمصلحة الضرائب المصرية عبر فتح صفحة جديدة معهم بعدم مطالبتهم بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم، تأكيدًا لمبدأ الثقة والشراكة.
- تبسيط وزيادة فاعلية منظومة رد الضريبة بما يرفع قيمة وأعداد المستفيدين أربعة أضعاف.
- تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها، مع النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي تيسيرًا على الممولين.

على الرغم من التحديات الهيكلية، شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات المالية نتيجة للإصلاحات التي تبنتها وزارة المالية، خاصة في مجال الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تحسين الخدمات وتعزيز الشفافية. حيث سجل العجز الكلي ٧,٤٪ من الناتج المحلي، إلى جانب تحقيق فائض أولي وصل إلى ٣,٦٪ من الناتج (٦٢٩ مليار جنيه) وهو الأعلى في تاريخ مصر. كما ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية من الناتج لتصل إلى ١٢,٦٪ مدفوعة بتحقيق معدل نمو سنوي استثنائي للإيرادات بلغ نحو ٣٥,٧٪، دون اللجوء إلى زيادة أية أسعار ضريبية أو تنفيذ سياسات ضريبية جديدة تخلق عبء إضافي على المجتمع المصري.

كما يُسهم التراجع النسبي في معدلات الاستدانة، حيث توضح المؤشرات الأولية تراجع دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨٩,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٤ إلى ٨٥,٦٪ في يونيو ٢٠٢٥ ، مع استهداف الوصول إلى أقل من ٨٠٪ على المدى المتوسط، إلى جانب تحسن الإدارة المالية، في تقليص الضغط على القطاع المصرفي وفتح المجال أمام توجيه المزيد من الموارد للقطاع الخاص والاستثمار الإنتاجي.

شكل ٣ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي بالمليار جنيه

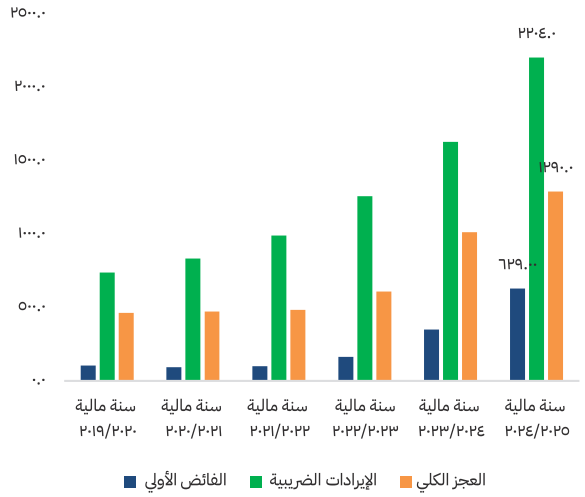

شكل ٤ تطور الفائض الأولي بالمليار جنيه مقابل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

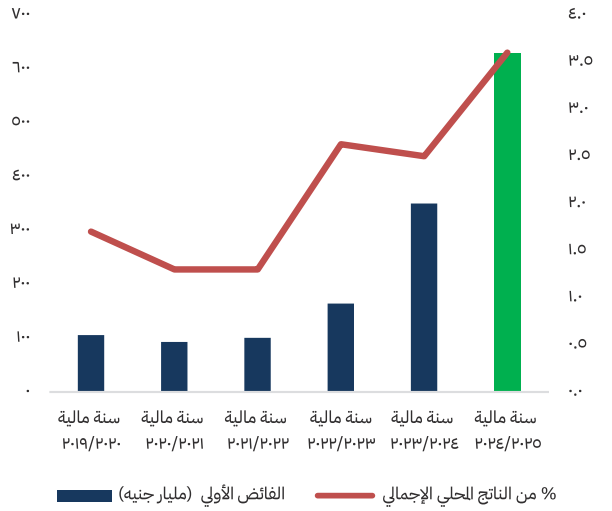

وعلى مستوى الدين الخارجي، فقد عملت الدولة على تخفيف الضغوط التمويلية خاصة على الأجل القصير من خلال تنويع آجال الاستحقاق، وتنويع السندات المصدرة لتكون بعملات مختلفة لتقليل مخاطر تركز الاستحقاقات. كما سعت إلى تنويع أسواق الإصدار والمستثمرين، بما يسهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري.

وقد سجل الائتمان المحلي الحقيقي الموجه إلى القطاع الخاص نمو بنسبة ٧,٣٪ في المتوسط خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بحوالي -٨,٨٪ خلال العام المالي السابق، مما يُشير إلى بدء التعافي. ومن المتوقع أن يظل هذا الاتجاه مستمرًا في المستقبل، مما يسهم في تعزيز الاستثمارات الاقتصادية وتمويل المشروعات الجديدة. وقد تم توجيه ٤٣٪ من التسهيلات الائتمانية المقدّمة إلى القطاع الخاص نحو القطاع الصناعي.

والجدير بالذكر أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٧٧,١٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وهي تشمل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية والتجارية. أما بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص في مصر، فهي تشهد تعافيًا تدريجيًا ومسارًا تصاعديًا، بعد عقد من التراجع، مدفوعة بتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة وزيادة كفاءتها، إلا أنها لا تزال أقل من متوسط دول شبيهة متوسطة الدخل. شهدت مصر تغيراً ملحوظًا في معدلات الاستثمار خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٩,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، ثم سجل ١٤,٨٪ خلال ٢٠١١-٢٠١٣، قبل أن يتعافى تدريجيًا ليصل إلى نحو ١٦٪ خلال العقد الأخير ٢٠١٥-٢٠٢٤، بما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على استعادة زخمه الاستثماري. وتبرز البيانات الحديثة مسارًا إيجابيًا لاستثمارات القطاع الخاص، حيث سجلت نموًا بنسبة ٢٤,٢٪ في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتستحوذ على نحو ٦٢,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية خلال الربع (بدون مخزون)، وهو ما يعكس الدور المتنامي للقطاع الخاص في دفع النشاط الاستثماري، ويؤكد نجاح السياسات الداعمة لتوسيع قاعدة المشاركة في العملية التنموية وتعزيز دور الاستثمارات المحلية والأجنبية في الاقتصاد المصري.

ويعكس هذا التوجه الإيجابي أهمية مواصلة الإصلاحات المالية والضريبية كأداة استراتيجية لتعزيز الإيرادات، وتقليص فجوة الادخار، وتحفيز النمو القائم على الاستثمار، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي على أسس أكثر توازنًا واستدامة. وفي هذا الإطار، يشكل توافر الحيز المالي عنصرًا محوريًا في تعزيز قدرة الاستثمار العام على دعم أنشطة القطاع الخاص، من خلال توجيه موارد إضافية إلى القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بما يضاعف

شكل ٥ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في البلدان متوسطة الدخل، القطاع الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) - متوسط الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٢

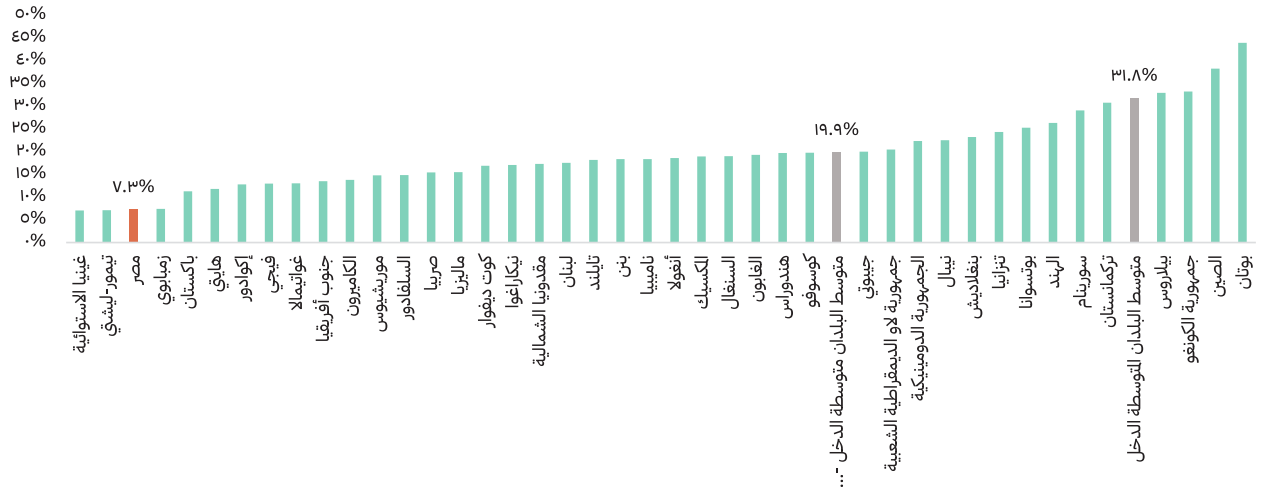

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

شكل ٦ الاستثمارات المنفذة (بدون مخزون)

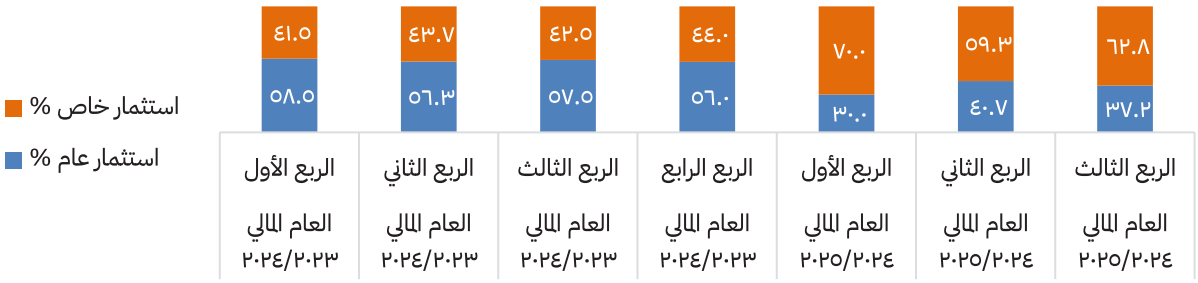

من الأثر التنموي للاستثمارات العامة ويعزز كفاءتها. كما أن ترسيخ الاستقرار المالي وخفض مستويات الدين سيسهمان في تخفيف أعباء التمويل، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتوسع القطاع الخاص، مما يفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات المنتجة ويعزز فرص النمو المستدام. ويبرز ذلك الدور المتكامل بين الاستثمارات العامة والخاصة في دفع مسيرة التنمية الشاملة في مصر.

وفي ضوء ما سبق، تمضي الدولة في تنفيذ حزمة متكاملة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، بهدف ترسيخ استقرار المالية العامة باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومرتفع، والحفاظ على الملاءة والاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل. ويرتكز هذا التوجه على تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النشاط الاقتصادي، من خلال مساندة قطاع الأعمال وتعزيز الثقة في الاقتصاد، ودعم القطاعات الإنتاجية والسياحة والتكنولوجيا، ووضع الدين العام على مسار تنازلي، وزيادة المخصصات الموجهة لبرامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم. وتتمثل الأولويات الرئيسية للسياسة المالية في أربع ركائز. تشمل الركيزة الأولى تطوير المنظومة الضريبية والجمركية واستعادة الثقة في التعامل مع المصالح الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين، والتي تهدف إلى بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وعادل وصديق للاستثمار، يدعم التنافسية، ويُبسّط الامتثال، ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال. أما الركيزة الثانية فهي الحفاظ على الانضباط المالي ومساهمة السياسات المالية في دعم نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص والتصدير، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة المستثمرين من خلال تعبئة الإيرادات بكفاءة، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق غير ذي الأولوية، وتنسيق التخطيط المالي مع نموذج النمو المعتمد على القطاع الخاص. وتتمثل الركيزة الثالثة في

تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته، والتي تهدف إلى تقليص عبء الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة وكفاءة وتنويع الأسواق والأدوات وخفض التكلفة والمخاطر السوقية. وأخيرًا، تركز الركيزة الرابعة على زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية.

كما يتضمن هذا التوجه توسيع القاعدة الضريبية عبر دمج القطاع غير الرسمي وترشيد الإعفاءات الضريبية، مع ضمان عدم إلحاق أعباء إضافية بالمواطنين أو التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي. وتستند فلسفة الإصلاحات الضريبية إلى مبدأ الشراكة مع مجتمع الأعمال وتعزيز الثقة مع المصالح الضريبية، بما يسهم في رفع مستوى الالتزام وزيادة النشاط الاقتصادي، ومن ثم التأثير الإيجابي على الإيرادات الضريبية. وفي هذا الإطار، يجري العمل على إعداد استراتيجية ضريبية متوسطة المدى حتى عام ٢٠٣٠ لتوفير إطار واضح ومستقر للسياسة الضريبية يتيح القدرة على التنبؤ أمام مجتمع الأعمال.

وفي موازاة ذلك، يجري تطوير استراتيجية متوسطة الأجل لدين أجهزة الموازنة (MTDS) كأداة لتحليل الخيارات التمويلية وتقييم التكلفة والمخاطر، بما يضمن استدامة الدين وخفض أعبائه تدريجيًا. كما يتم تفعيل إطار الموازنة متوسطة الأجل (MTBF) لضمان اتساق السياسات المالية مع مستهدفات النمو والتنمية، وتعزيز الانضباط المالي والشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

وتدمج الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ حزمة من المبادرات المحفزة لدعم القطاعات الإنتاجية والخدمية ورفع معدلات التشغيل، وتشمل برنامجًا جديدًا لرد أعباء المصدرين، ومبادرة لدعم القطاع السياحي عبر التوسع في الطاقة الفندقية، ومبادرة لدعم فائدة قروض القطاعات الصناعية والزراعية، وحوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي، وبرامج دعم للقطاعات الصناعية ذات الأولوية لزيادة الطاقة الإنتاجية، وحوافز نقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إضافة إلى مبادرات لتحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي، وتوفير سيارات تاكسي ومركبات نقل للشباب تعمل بالغاز الطبيعي.

مُسرّع مستقبل النمو: إطار تحليلي متكامل لتقييم المسار الاقتصادي

وتُعد مشاركة مصر في مبادرة **«مُسرّع مستقبل النمو» (Future Growth Accelerator)** التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي، بمثابة منصة دولية هامة لتعزيز هذا التوجه، حيث تُوفّر إطارًا تحليليًا يساعد على تشخيص التحديات الهيكلية في الاقتصاد ومسرعات النمو، وتحديد الإصلاحات المطلوبة، ومواءمة التوجهات الوطنية مع المعايير الدولية، لا سيّما في مجالات الابتكار، والحوكمة، والشمول، والاستدامة والمرونة المؤسسية. وتكمن أهمية هذه المبادرة في قدرتها على تحويل النموذج التنموي من نموذج تقليدي كمّي إلى نموذج نوعي، قادر على خلق فرص عمل لائقة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس. كما تتيح المبادرة فرصًا لتبادل الخبرات مع دول أخرى، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في تصميم السياسات الاقتصادية. وتقدّم المبادرة إطارًا تحليليًا رباعي الأبعاد لقياس جودة النمو يشمل:

١. **الابتكار:** كأداة لتحفيز الإنتاجية وتوظيف رأس المال البشري بفعالية، خصوصًا في القطاعات القائمة على التكنولوجيا.
٢. **الشمول:** لضمان توزيع عادل لثمار النمو، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويخفف من أعباء الحماية الاجتماعية على المالية العامة.
٣. **الاستدامة:** عبر تحسين كفاءة استخدام الموارد والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، بما يقلل من المخاطر البيئية والمالية طويلة الأجل.
٤. **الصمود:** من خلال تقوية الهياكل المؤسسية والقدرة على التكيّف مع الصدمات، بما يعزز استقرار الاقتصاد الكلي ومرونته في مواجهة الأزمات.

التمويل من أجل التنمية

تمضي الدولة بخطى ثابتة في تنفيذ إصلاحات شاملة لإرساء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، ضمن

رؤية استراتيجية متكاملة تنطلق أولًا من تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، باعتبارها الأساس لأي جهد تخطيطي وتمويلي فعّال. وفي هذا السياق، يُعد تطبيق أحكام قانون التخطيط العام للدولة أداة رئيسية لتحديد الفجوات التنموية على المستويين القطاعي والجغرافي، بما يسمح بالتوجيه الأمثل للموارد. كما يُرسّخ القانون الربط المنهجي بين الخطط التنموية ومتطلبات التمويل، ويُعزز من إعداد خطط استثمارية متوسطة الأجل تعكس الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية، مما يُمكّن من رصد الفجوة التمويلية بشكل واضح.

وبمجرد تحديد هذه الفجوات، تأتي أهمية تعبئة الموارد المالية، من خلال العمل على تعزيز الإيرادات العامة، وتعظيم الاستفادة من التمويل التنموي الميسر، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة بما يتيح تنويع مصادر التمويل، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الأصول العامة. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تحقيق استقرار مالي طويل الأجل، وتقليل الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة.

وعلى صعيد كفاءة التخصيص المالي، يُسهم قانون المالية العامة الموحد في تعزيز الانضباط المالي دون التأثير سلبًا على معدلات النمو، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام. ويكمل ذلك الدور الذي يقوم به قانون التخطيط العام في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى، بما يعزز جدوى الاستثمارات العامة.

ولتوحيد هذا الجهد، تمضي الدولة في تنفيذ استراتيجية وطنية لتمويل التنمية، تهدف إلى الربط المنهجي بين مختلف مصادر التمويل، سواء كانت محلية أو دولية، عامة أو خاصة، وتعزيز التنسيق الفعّال بين الجهات المعنية، بما يضمن تخصيصًا أمثل للموارد يدعم الأولويات التنموية، ويُسهم في خفض الاعتماد على الاقتراض غير المُيسر وتحسين إدارة الدين، يرسخ استقرار الاقتصاد الكلي، ويُعزز مرونة النظام المالي في مواجهة تقلبات السياق العالمي.

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية

وفي موازاة ذلك، جاء إطلاق **الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFS)** كإطار تمويلي داعم. وتُعد هذه الاستراتيجية أول وثيقة وطنية تتبنى النهج العالمي لتخطيط وتمويل أهداف التنمية المستدامة،

حيث تم إطلاقها دوليًا خلال الدورة الـ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة وقمة المستقبل (نيويورك ٢٠٢٤). تُوفر الاستراتيجية خارطة طريق عملية لتعبئة الموارد المحلية والدولية، العامة والخاصة، وتوجيهها بكفاءة نحو القطاعات ذات الأولوية، بما يُسهم في تقليص فجوة التمويل التنموي، وتحقيق الاتساق بين أولويات السياسات الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة. ويقوم هذا الإطار على ثلاثة محاور رئيسية:

١. **تعزيز تعبئة الموارد المحلية** من خلال تحسين كفاءة الإنفاق وتوسيع القاعدة الضريبية دون فرض أعباء جديدة.

٢. **تحفيز التمويل الخاص** عبر بيئة استثمارية مواتية وشراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص.

٣. **تنويع أدوات التمويل التنموي** واستحداث آليات مبتكرة تضمن الاستدامة والمرونة المالية، بما في ذلك التمويل الأخضر، وأدوات الدين المرتبطة بالتنمية.

ويساعد هذا الإطار الديناميكي على دعم جهود الدولة في ضبط المالية العامة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، لا سيّما في ظل تزايد الحاجة إلى مصادر تمويل أكثر تكاملاً واستجابة لتقلبات السياق العالمي.

التمويل التنموي الميسر لتمكين القطاع الخاص

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال كما هو موضح في الرسم التوضيحي أدناه.

أدوات تمكين القطاع الخاص

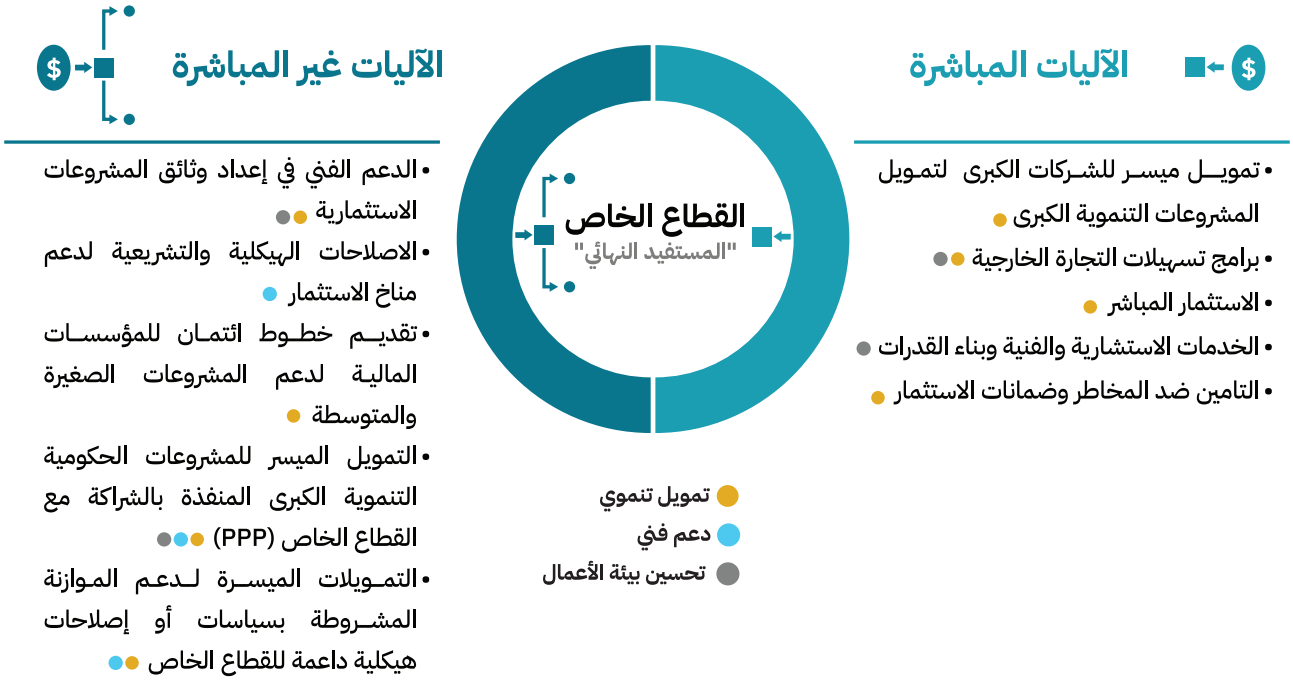

وتُعد آليات ضمانات الاستثمار أداة محورية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حيث تسهم في تقليل المخاطر وتحفيز تدفقات التمويل نحو مشروعات نوعية واستراتيجية. وفي هذا السياق، تعمل الدولة المصرية على الاستفادة من الأدوات المتاحة، مثل منصة الضمانات الموحدة التي أطلقها البنك الدولي لتبسيط إجراءات الحصول على الضمانات، بما يُعزز من قدرة القطاع الخاص على النفاذ إلى تمويل أكثر مرونة وفعالية.

وتبرز آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (EFSD+) كنموذج بارز للتعاون متعدد الأطراف، حيث تُمكِّن من دمج جهود الاتحاد الأوروبي مع مؤسسات التمويل الدولية، والبنوك المحلية، والقطاع الخاص، لدعم استثمارات مبتكرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر. وتنقسم الآلية إلى مسارين رئيسيين:

١. دعم المشروعات الاستراتيجية الكبرى من خلال تقديم ضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، التي توظفها لتمويل مشاريع ضخمة بالتعاون مع شركات كبرى في مجالات مثل الطاقة الخضراء والتقنيات المتقدمة.

٢. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من خلال ضمانات تقاسم المخاطر التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية للبنوك المحلية، ما يتيح تقديم قروض ميسّرة للمشروعات الصغيرة، ويُعزز الشمول المالي وخلق فرص عمل مستدامة.

وتشمل هذه الجهود برامج تمويلية مثل "Hi-BAR" من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم الهيدروجين الأخضر، وبرنامج "MSME PPG" من بنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز النمو الأخضر والشمول المالي. وتؤكد هذه الآليات المتكاملة التزام الدولة بدعم بيئة الأعمال وتوسيع فرص التمويل من خلال أدوات مبتكرة تعزز التنافسية والاستدامة.

والجدير بالذكر أنه منذ عام ٢٠٢٠، شهد القطاع الخاص المصري تطورًا ملحوظًا في علاقاته مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، في ضوء التزام الدولة بتمكينه كمحرك رئيسي للنمو الشامل، وتوليد فرص العمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أصبحت مساهمات شركاء التنمية الدوليين عنصرًا محوريًا في دعم البيئة الاقتصادية، من خلال توفير تمويلات موجهة إلى المؤسسات المالية والقطاعات الإنتاجية، إلى جانب تدخلات فنية لبناء القدرات وتعزيز الكفاءة المؤسسية. وقد انعكس هذا التوجه في النمو اللافت لمحفظة التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص، والتي تجاوزت لأول مرة **٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٤**، متفوقة على التمويل التنموي المخصص للقطاع الحكومي، في مؤشر واضح على التحول المتزايد في استراتيجيات الشركاء الدوليين نحو دعم الاستثمار الخاص كمحرك للتنمية المستدامة.

٦. تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية والتجارة الخارجية: محركات النمو وخلق فرص العمل

يُعد التكامل بين الصناعة والتجارة والاستثمار أحد العوامل الجوهرية لدفع النمو الاقتصادي. فالتجارة الخارجية تُشكّل امتدادًا للمنظومة الصناعية من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، بينما يُسهم الاستثمار وخاصة الاستثماري الإنتاجي في تطوير البنية التحتية الصناعية، ونقل التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.

وتُظهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر أداءً يفوق المتوسط الإقليمي عند قياسها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. بلغ إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٤) أكثر من ١٨٤ مليار دولار، بمتوسط حصة عالمية ٠,٥٨٪، وباستثناء الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ (في أعقاب جائحة كوفيد-١٩) والفترة التي أعقبت ثورة عام ٢٠١١، حافظت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى أعلى من المتوسط الإقليمي.

وتُشير بيانات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة (Greenfield FDI) إلى أن حوالي ٧٩٪ من الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ تركز في قطاعات مثل الفحم والنفط والغاز والكهرباء، مع انخفاض الاستثمارات الموجهة نحو عدد من القطاعات كالخدمات والسلع كثيفة المعرفة مثل تكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير والصناعات الإلكترونية والمعدات الطبية.

مما يؤكد على ضرورة تنويع طبيعة الاستثمارات لتشمل مجالات تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا حيث من شأنه أن يُعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني، ويوفر فرص عمل نوعية، ويعزز من القيمة المضافة للصادرات المصرية.

والجدير بالذكر أن بيانات النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تشير إلى تصدر القطاع الخدمي قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات، مستحوذًا على نحو ٤٠٪ من إجمالي التدفقات، وتركز هذه الاستثمارات بشكل رئيسي في الخدمات البترولية والتجارية وبيوت الخبرة. ويليه القطاع الصناعي بنسبة ١٧,٣٪ مدفوعًا بالاستثمارات في الصناعات الهندسية والكيماوية والغذائية والدوائية، ثم القطاع التمويلي بنسبة ١٦,٧٪ بقيادة البنوك والخدمات المالية، مما يعكس توجهًا واضحًا نحو تعزيز الاستثمارات في قطاعات التصنيع والخدمات النوعية، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصادرات.

شكل ٧ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: مصر مقارنة بالدول النظيرة، ٢٠١٠–٢٠٢٣

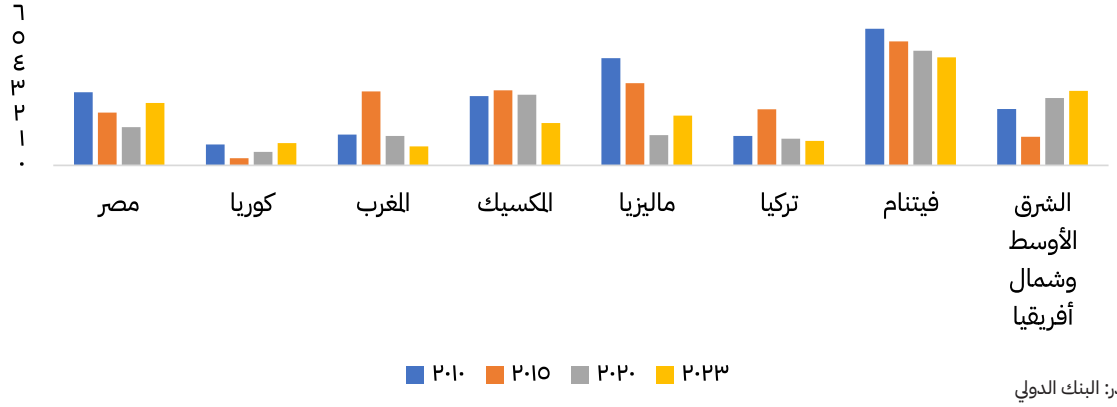

المصدر: البنك الدولي

شكل ٨ بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة[٣]

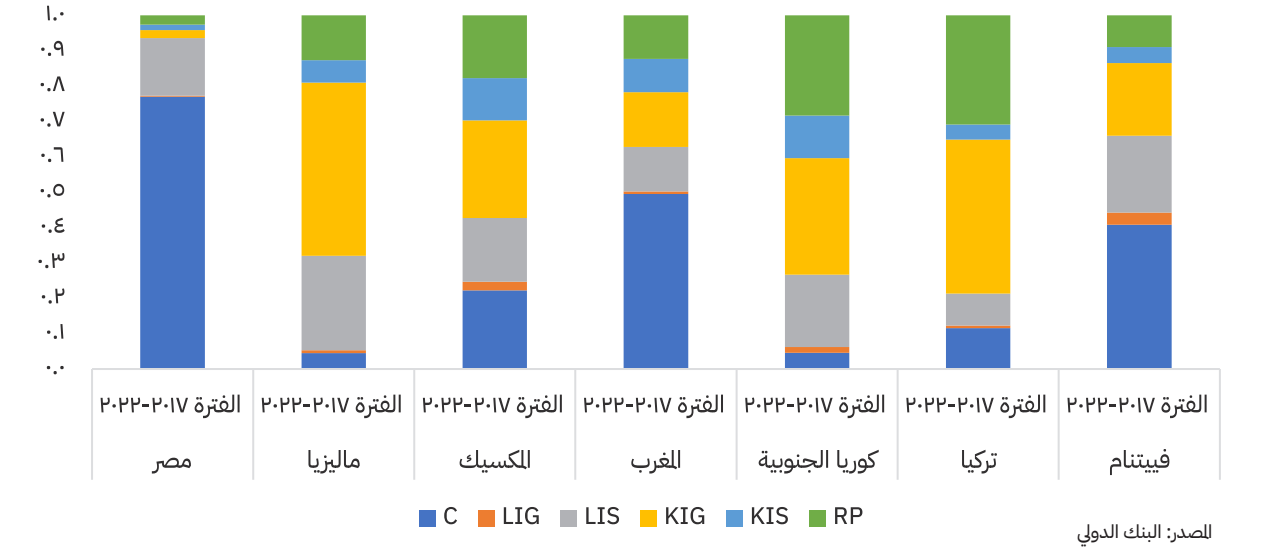

المصدر: البنك الدولي

وتعكس هذه الاتجاهات جهود الدولة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز التنافسية، وتوسيع قاعدة الاستثمارات النوعية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، حيث يبرز نجاح مصر في استقطاب شركات عالمية كبرى في مجالات السيارات والصناعات الدوائية والإلكترونيات كمؤشر واعد يعكس تزايد الثقة الدولية في الاقتصاد المصري ويدعم تحقيق أثر اقتصادي أوسع وأكثر شمولًا.

وفي هذا السياق، تكتسب أنظمة الاستثمار في مصر أهمية متزايدة بوصفها إطارًا محفّزًا لاستيعاب هذه الطموحات، لما توفره من أدوات متنوعة وحوافز متخصصة تعزز من جاذبية الاقتصاد المصري وتدعم انفتاحه وتكامله مع الأسواق الإقليمية والعالمية.

أنظمة الاستثمار في مصر

تتكون منظومة الاستثمار في مصر من مجموعة متكاملة من الآليات والأطر المؤسسية التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشمل هذه المنظومة المناطق الحرة، والمناطق الاستثمارية، والمناطق التكنولوجية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وفي مقدمتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) . وتتميز هذه المناطق بتهيئة بيئة أعمال جاذبة من خلال الحوافز الاستثمارية، والبنية التحتية المتطورة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، بما يتيح لمصر ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتصنيع والخدمات واللوجستيات، ويعزز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

١. المنطقة الاقتصادية لقناة السويس SCZone

وتُعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس SCZone منصة متكاملة للاستثمار الصناعي والخدمي واللوجستي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي على أهم ممر ملاحي في العالم وخلال السنوات الثلاثة السابقة جذبت المنطقة استثمارات بنحو ٨,٥ مليار دولار، وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في يوليو ٢٠٢٥. تتميز SCZone بتوفير **حوافز استثمارية وتسهيلات جمركية وضريبية جذابة**، منها الإعفاء الكامل من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية

٣ وقد تم تصنيف هذه الاستثمارات وفقًا لأنماط سلاسل القيمة العالمية، كما وردت في تصنيفات البنك الدولي ومعهد ماكينزي العالمي، إلى الفئات الآتية:
- الاستثمارات القائمة على السلع (C) مثل الكهرباء، الفحم، النفط والغاز، وهي تمثل النسبة الأكبر من الاستثمارات المُعلنة في مصر.
- السلع كثيفة العمالة (LIG) كالصناعات النسيجية والملابس، التي توفر فرص عمل لكنها محدودة القيمة المضافة.
- الخدمات كثيفة العمالة (LIS) مثل السياحة والخدمات اللوجستية.
- السلع كثيفة المعرفة (KIG) مثل الصناعات الإلكترونية والمعدات الطبية، وهي تسهم في رفع مستوى التصنيع المتقدم.
- الخدمات كثيفة المعرفة (KIS) وتشمل تكنولوجيا المعلومات، البحث والتطوير، والخدمات المالية، وتُعد أكثر قدرة على نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار.
- المعالجة الإقليمية (RP) استثمارات تُركز على تحويل مصر إلى مركز إقليمي للإنتاج والخدمات.

على الواردات المستخدمة في الإنتاج أو التصدير، وخصومات ضريبية تصل إلى ٥٠٪ على تكاليف الاستثمار. كما تعتمد المنطقة على نظام «النافذة الواحدة» الذي يتيح تسجيل الشركات واستخراج التراخيص خلال أيام معدودة عبر منصات رقمية متكاملة.

٢. **المناطق الحرة العامة والخاصة،** والتي تمنح إعفاءً كاملا من الضرائب الجمركية وضريبة الدخل للأنشطة الموجهة للتصدير، وتضم حاليًا أكثر من ١٢٠٨ مشروعًا، برؤوس أموال تتجاوز ١٤,١ مليار دولار، وفقًا للبيانات الصادرة عن وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في يونيو ٢٠٢٥.

٣. **مناطق الاستثمار،** والتي وصل عددها إلى ١٨ منطقة استثمارية في ٧ محافظات، تحتضن أكثر من ١٠ آلاف مشروع في مجالات الصناعات الخفيفة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات ذات القيمة المضافة. وقد بلغت حجم الاستثمارات بتلك المناطق نحو ٤ تريليون جنيه وفقًا لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية.

٤. **المناطق التكنولوجية،** والتي تعفى فيها المعدات والآلات من الرسوم الجمركية، وتدعم القطاعات الابتكارية القائمة على التكنولوجيا، لاسيما الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال ٦ مناطق متخصصة على مستوى الجمهورية.

وتمثل هذه الآليات المتنوعة ركيزة أساسية تعزز من مكانة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمحور استراتيجي في خطة الدولة لجذب رأس المال، خاصة استثمارات القطاع الخاص، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل في قطاعات ذات أولوية.

وبالتوازي مع الإصلاحات الجارية في مجالات تخصيص الأراضي، وتبسيط التراخيص، والتحول الرقمي في الحوكمة، تدعم المنطقة الاقتصادية رؤية أوسع للتصنيع الشامل والمستدام. ويعكس هذا التوجه تحول نوعي من نماذج ترويج الاستثمار التقليدية والمجزأة إلى نموذج موحد يرتكز على المستثمر، ويهدف إلى تعظيم القيمة المضافة، وتعزيز الصادرات، ودعم الابتكار.

تعظيم دور الصناعة والصادرات في دفع النمو وتعزيز التنافسية

تمتلك مصر مقومات واعدة يمكن توظيفها لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، وتعزيز القدرة التصديرية. ويتطلب ذلك تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية والتي ترتكز على الابتكار، وتستهدف تحفيز الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، بما يعزز من دور الصناعة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام.

تطور فضاء المنتجات المصرية (٢٠٢٣) Egypt in the Product Space

يُعد الفضاء الإنتاجي أداة تحليلية توضح الروابط بين المنتجات المختلفة، بناءً على المعرفة والقدرات اللازمة لإنتاجها. وتشير نتائج مختبر النمو بجامعة هارفرد إلى أن الدول عادة ما تتجه لتنويع أنشطتها الإنتاجية بالانتقال إلى منتجات مرتبطة أو متقاربة من حيث المهارات والمعرفة المطلوبة، مما يتيح لها البناء على القدرات المتوافرة لديها. ويربط الفضاء الإنتاجي أكثر من ٨٠٠ سلعة باستخدام بيانات التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال، الدول التي تنتج نوعًا من المنسوجات تكون قادرة في الغالب على إنتاج منسوجات أخرى مشابهة.

يوضح فضاء المنتجات المصرية (شكل ٨) ترابط صادراتها الحالية مع المسارات الممكنة لتنويع الاقتصاد. فتحتل مصر المرتبة الخامسة من بين ١٤٥ دولة في مؤشر آفاق التعقيد (Complexity Outlook Index)، وهو ما يعكس إمكانات قوية لتنويع صادراتها نحو منتجات أكثر تعقيدًا. يقيس هذا المؤشر مدى قرب المنتجات المعقدة من القدرات الإنتاجية الحالية للدولة، حيث يشير الترتيب المرتفع إلى أن الاقتصاد يمتلك قاعدة إنتاجية مترابطة تتيح له التوسع في صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتطلب معارف ومهارات مشابهة. ويُظهر موقع مصر في هذا المؤشر أنه رغم التحديات المرتبطة بعملية التحول الهيكلي، فإن قاعدة الإنتاج الحالية توفر منصة واعدة للانتقال إلى منتجات أكثر تطورًا. ومن خلال الاستثمار المستهدف في المهارات والتكنولوجيا وتعزيز القدرات المؤسسية، تستطيع مصر الاستفادة من هذه الميزة لدفع التنويع الاقتصادي وتعزيز تعقيدها الاقتصادي بشكل ملموس.

شكل ٩ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space

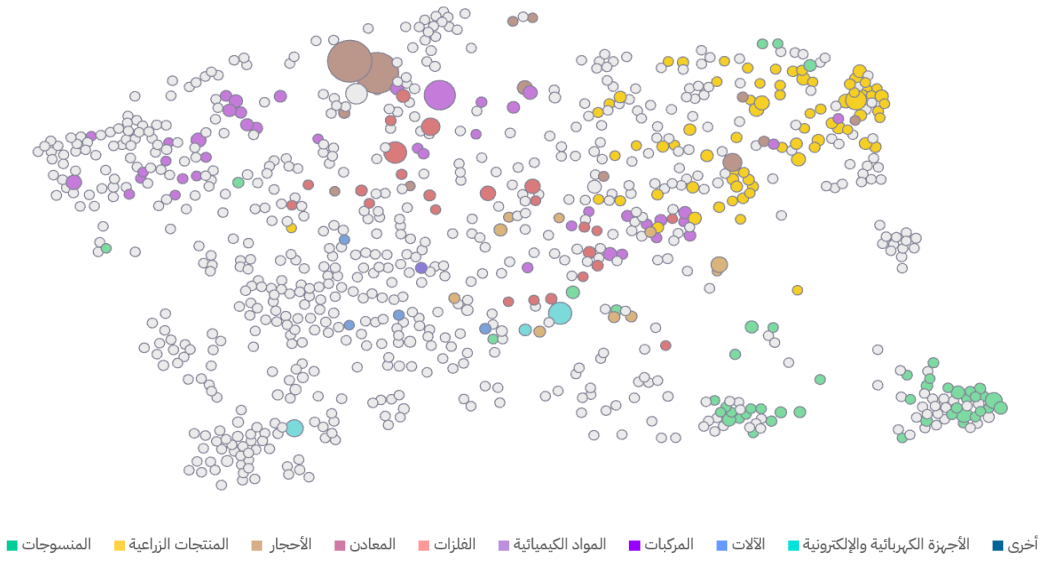

المصدر: مختبر النمو بجامعة هارفرد

في ضوء ما سبق، يُظهر مؤشر التعقيد الاقتصادي أن مصر تمتلك فرصة كبيرة لتعزيز مكانتها في سلاسل القيمة العالمية من خلال تنويع قاعدة إنتاجها وزيادة القيمة المضافة لصادراتها. ويشير هذا التوجه كذلك إلى الفرص الواعدة أمام مصر لزيادة الإنتاجية الصناعية وتوسيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات التقنية والمتقدمة، وهو ما يفتح المجال أمام تنويع أكبر للقاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على الاندماج.

وفي ظل التوجه العالمي المتسارع نحو التحول الأخضر وخفض الانبعاثات الكربونية، يشير تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي ٢٠٢٤ إلى أن مصر تُعد من بين الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات على مؤشر آفاق التعقيد الأخضر. ويعكس ذلك قدرتها على تنويع قاعدتها الإنتاجية وتطوير قطاعات وصناعات أكثر استدامة، بما يتيح فرصًا واسعة لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الخضراء. ويُعد هذا التصنيف مهمًا في دعم مسار مصر نحو الاقتصاد الأخضر، مستفيدة من ما تحقق في مجالات الطاقة المتجددة، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للتحول المستدام وكمحرك رئيسي لخلق فرص عمل نوعية في المستقبل.

شكل ١٠ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر
Green Complexity Potential Index

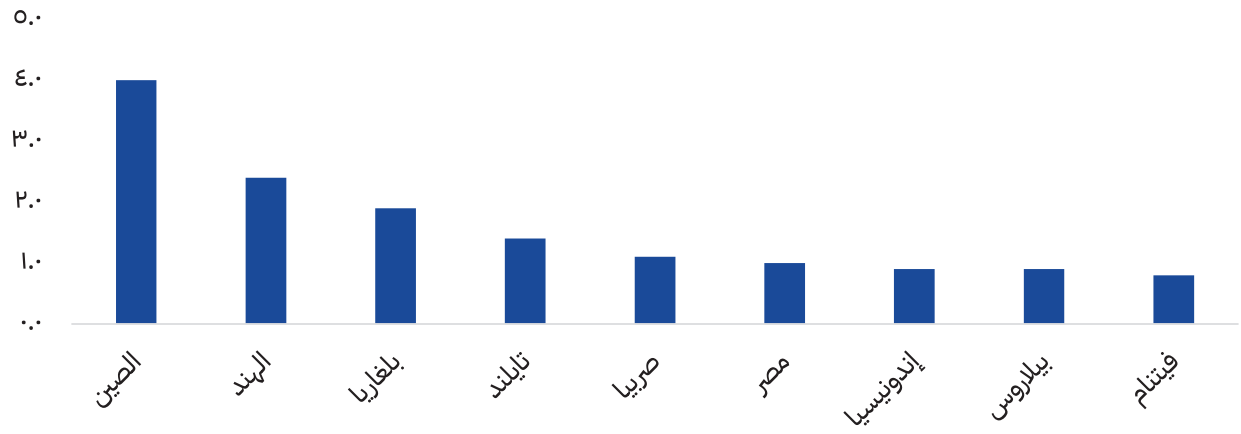

المصدر: تقرير التنمية العالمية التابع للبنك الدولي

تنامي الدور الاقتصادي للصناعة التحويلية

أظهر نشاط الصناعة التحويلية تحسنًا تدريجيًا كمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا النمو مدفوعًا بزيادة الإنتاج الصناعي نتيجة لتسهيلات الإفراج الجمركي عن المواد الخام والأولية الخاصة بقطاع الصناعة. ويبرز هذا الاتجاه بشكل خاص اعتبارًا من الربع الرابع من العام المالي الماضي، حيث سجل مساهمة النشاط في نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا ملموسًا بلغ ١,٩ نقطة مئوية في الربع الثالث للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مما يعكس تنامي الدور الاقتصادي لهذا القطاع الحيوي في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنويع الإنتاجي.

شكل ١١ نسبة مساهمة قطاع الصناعة غير البترولية لنمو الناتج (نقطة مئوية)

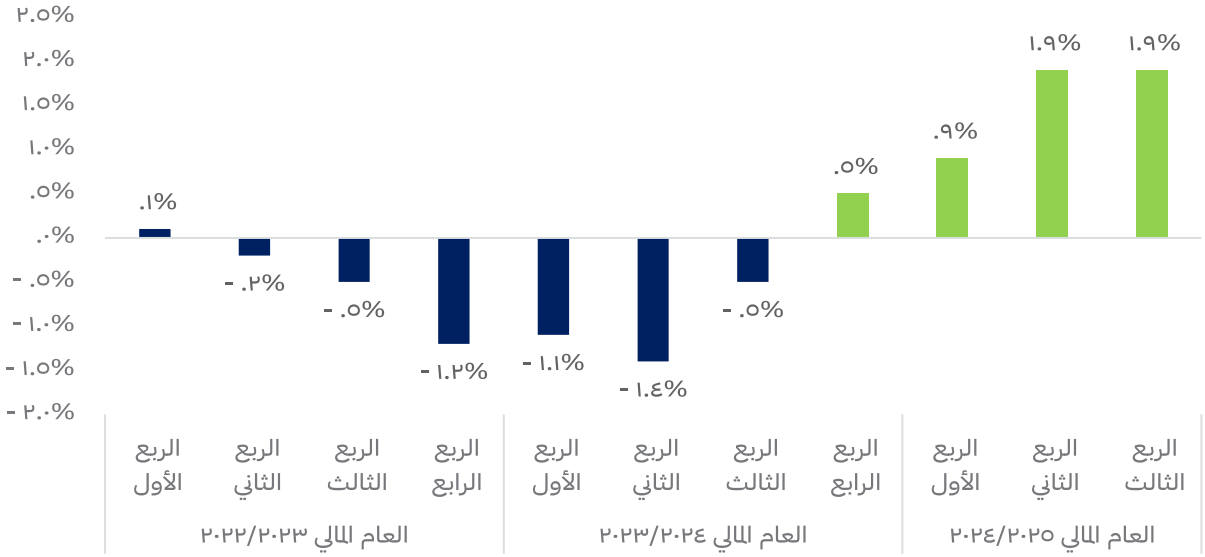

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٢ معدل النمو السنوي لأهم الصناعات التحويلية - الربع الثالث ٢٥/٢٤

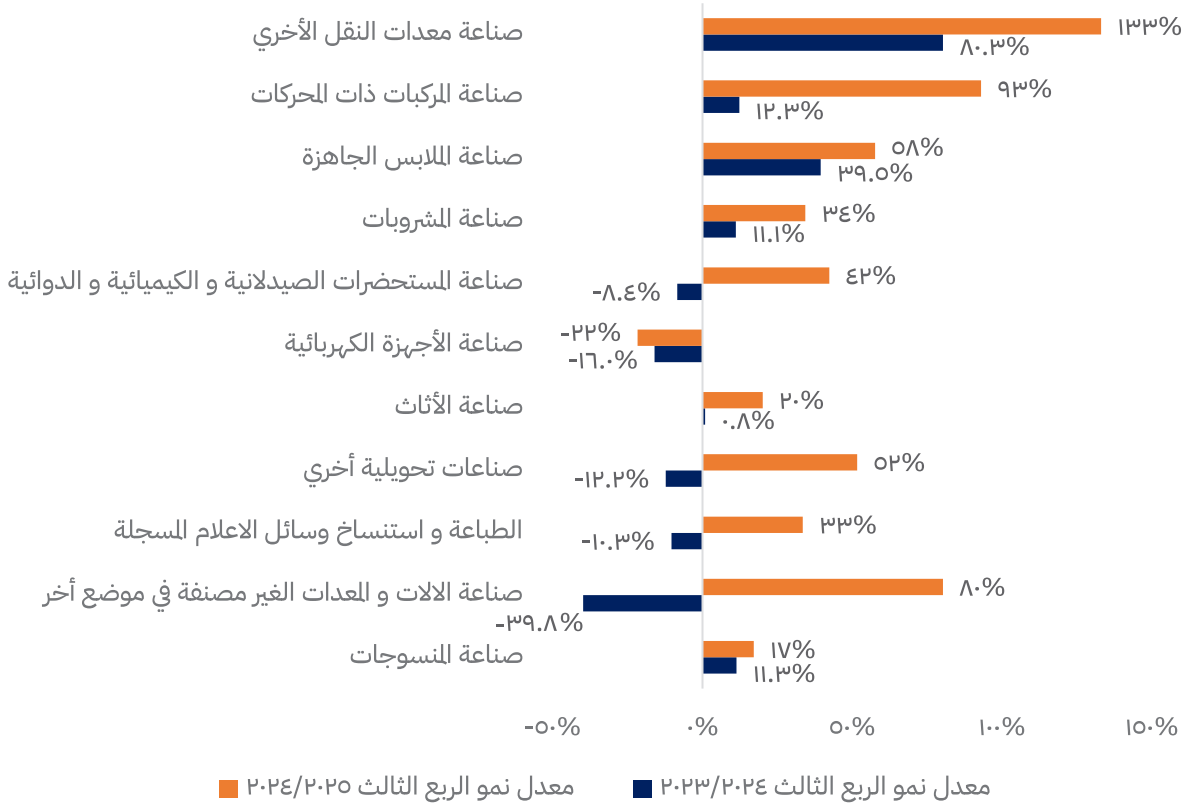

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شملت القطاعات الرئيسية المحفزة لهذا النمو صناعة السيارات (٩٣٪) الملابس الجاهزة (٥٨٪)، المشروبات (٣٤٪)، والمنسوجات (١٧٪). تألقت **صناعات** معدات النقل الأخرى وصناعة **الملابس الجاهزة** كمحرك آخر للنمو الصناعي، حيث سجّلت معدل نمو سنوي بلغ ١٣٣٪ و ٥٨٪ على التوالي خلال الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بنفس الربع من العام السابق، ويعزي هذا الأداء إلى زيادة ملحوظة في الصادرات، مع توقعات باستثمارات أجنبية مباشرة - خصوصًا من الشركات الصينية- وتوسعات في المدن الصناعية المتخصصة بإنتاج المنسوجات والملابس، ما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه الصناعة في الأسواق الدولية.

ويتزامن هذا النمو مع تحولات كبرى في المشهد التجاري الدولي، لا سيما في ظل تصاعد السياسات الحمائية والحرب التجارية، ما يفتح أمام مصر فرصًا واعدة لتعزيز مكانتها كمركز بديل للإنتاج والتصدير في قطاع الملابس الجاهزة.

يعد القطاع الخاص محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في مصر، حيث يمتلك إمكانات كبيرة لتعزيز دوره في دفع التنمية والاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي. ورغم أن نسبة الشركات المصرية المصدرة مباشرة تراوحت منذ عام ٢٠١٣ بين ٧٪ و٨٪، فإن أداء هذه الشركات في الأسواق العالمية يعكس قدرات واعدة؛ إذ تظهر بيانات استبيان الشركات الصادر عن البنك الدولي أن الصادرات شكّلت نحو ٤٤٪ من إجمالي مبيعات الشركات المصدّرة[٤]، وهو مستوى يماثل نظيره في الأردن وتركيا، ويتفوق على دول مثل المغرب وماليزيا وبولندا، بما يؤكد قوة القاعدة التنافسية للشركات المصرية. وتبرز هذه المؤشرات أهمية مواصلة السياسات التي تستهدف تحسين مناخ الأعمال، وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل، وتعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا السياق، يُعد الابتكار عنصرًا محوريًا لتعظيم دور القطاع الخاص، حيث إن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدلات الابتكار تنعكس على ارتفاع صادرات الشركات بنحو ١,٤٦ نقطة مئوية. ومن هنا، تكتسب الحوافز الداعمة للبحث والتطوير، وتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، وربط التحديث التكنولوجي بالتوسع في الأسواق، أهمية خاصة في دفع الصادرات المصرية إلى مستويات أعلى وترسيخ مكانتها في التجارة العالمية.

وتُعد محدودية الابتكار أحد أبرز هذه القيود؛ إذ لا تتجاوز نسبة الشركات التي تقدم منتجات جديدة ١,٦٪، مقارنة بنحو ٢٨٪ عالميًا. ووفقًا للتقديرات، فإن كل تحسن بمقدار نقطة مئوية واحدة في الابتكار يؤدي إلى زيادة صادرات الشركات بنحو ١,٤٦ نقطة مئوية. وهو ما يُبرز الحاجة لتبني حوافز تُشجع البحث والتطوير، وتعزز الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، وتربط بين التحديث التكنولوجي والتوسع في الأسواق.

وفي هذا الإطار، تُعد كفاءة الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة عبر الحدود من العوامل المحورية في دعم قدرة القطاع الخاص على التوسع خارج السوق المحلي. وقد شهدت مصر تقدمًا ملموسًا في كفاءة حركة البضائع عبر الحدود، حيث تحسن ترتيبها في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) لعام ٢٠٢٣، متقدمة عشرة مراكز لتصل إلى المرتبة ٥٧ من أصل ١٣٩ دولة. ورغم استمرار الفجوة مع المتوسط العالمي، فقد تحسنت مؤشرات مدة بقاء الواردات في الموانئ ودوران السفن.

وتعمل الحكومة حاليًا على تقليص زمن الإفراج الجمركي من ١٤ يوم إلى يومين فقط بحلول نهاية ٢٠٢٥، من خلال تقليل عدد جهات العرض للبضائع التي تخضع لتقييم مشترك، وتفعيل نظام رقمي متكامل لإدارة المخاطر على الحدود.ولا تنحصر أهمية هذه الإصلاحات في تسريع حركة التجارة فحسب، بل تُعد جزءًا من رؤية أشمل لتحويل مصر إلى مركز لوجستي إقليمي وعالمي. فبفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي على مفترق طرق التجارة بين ثلاث قارات، ووجود قناة السويس كممر ملاحي عالمي، تملك مصر المقومات الكاملة لتكون حلقة وصل رئيسية في سلاسل التوريد الدولية. وتُسهم الاستثمارات الجارية في تطوير الموانئ، والربط السككي، والمناطق الصناعية واللوجستية، والبنية التحتية الرقمية في ترسيخ هذه المكانة، وخلق بيئة داعمة لتمكين القطاع الخاص من النفاذ إلى أسواق جديدة، وتحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال التجارة العابرة والأنشطة التصنيعية المرتبطة بها.

٤ طبقاً لنتائج استبيان الشركات لعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي

وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، أصبحت التنمية الصناعية والتجارية وجذب الاستثمارات ذات الطابع المستدام أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما في ظل الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير سلاسل القيمة، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. ومن هنا، يأتي التركيز من الدولة المصرية على صياغة وتنفيذ استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية واستراتيجية لتعزيز التجارة الخارجية، ترتكز على مبادئ الاستدامة والتكامل والاتساق مع باقي الاستراتيجيات الوطنية.

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠

وفي إطار حرص الدولة على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، تعمل الحكومة المصرية حاليًا على إعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وذلك بدعم فني من مجموعة البنك الدولي، بهدف تنويع التدفقات الاستثمارية وزيادة نصيب القطاعات المعرفية والتكنولوجية من إجمالي الاستثمارات.

تستند الاستراتيجية إلى تصنيف منهجي يحدد أولويات الترويج بناءً على جاهزية القطاعات والفوائد التنموية المتوقعة، مع التركيز على ١٣ قطاع اقتصادي تتضمن ٨ قطاعات جاهزة للترويج الفوري و٥ قطاعات طموحة تتطلب إصلاحات إضافية. وتهدف هذه المقاربة إلى توجيه جهود الترويج نحو القطاعات ذات العائد الأكبر المحتمل، وتخصيص الموارد بشكل فعال بما يتماشى مع أولويات الإصلاح الاقتصادي.

وفي ضوء التوجه نحو جذب استثمارات أجنبية مستدامة ومتنوعة وتعظيم العائد التنموي منها، ترتكز الاستراتيجية الوطنية الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر على خمس ركائز رئيسية:

١. **الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ بالسياسات:** تسعى الدولة من خلال إصلاحات مالية ونقدية هيكلية منها خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على سعر صرف مرن وخفض معدلات التضخم إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة تعزز الثقة وتقلل من المخاطر الاستثمارية.

٢. **بيئة تمكين الأعمال:** يجري العمل على معالجة التحديات التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب، بما في ذلك تسهيل إصدار التراخيص، وتحسين سلاسل القيمة في التصدير والاستيراد، وتوفير الأراضي والخدمات، وتعزيز المهارات، وتوسيع خيارات التمويل طويل الأجل.

٣. **الترويج للاستثمار:** يتم إعادة هيكلة دور الهيئة العامة للاستثمار لتكون الجهة الوطنية الرائدة في جذب الاستثمار، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية، واستخدام أدوات ترويج حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين عبر دورة حياة المشروع، وتعزيز فعالية المتابعة والتقييم من خلال جمع وتحليل بيانات دقيقة عن المشروعات الاستثمارية.

٤. **الإطار المنظم للاستثمار:** تتضمن مراجعة قانون الاستثمار والمعاهدات الثنائية وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وتبسيط دورة حياة المستثمر، وتحسين كفاءة منظومة الحوافز من خلال إعداد قائمة واضحة وتحليل تكاليفها وعوائدها، إضافة إلى تعزيز الروابط المحلية داخل سلاسل القيمة في القطاعات ذات الأولوية، ومعالجة الفجوات التي تواجه الموردين المحليين في التعاقد مع الشركات العالمية.

٥. **السياسات والبرامج القطاعية:** من خلال وضع إصلاحات لتحسين تنافسية مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد أمرًا حاسمًا للقطاعات ذات الأولوية ويشمل ذلك إعداد وتنفيذ خطط تنمية قطاعية شاملة، وتطوير البنية التحتية والمهارات، ومواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية، كما ان العديد من الإصلاحات اللازمة لتعزيز التنافسية القطاعية تُعد إصلاحات أفقية عامة، مثل تعزيز المنافسة وتقليص دور الدولة، وتحسين أداء التجارة والخدمات اللوجستية، وتطوير المهارات.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

بالإضافة إلى استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي إطار جهود الدولة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وتوسيع قاعدته الإنتاجية، تواصل وزارة الصناعة الانتهاء من إعداد **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية**، والتي تستهدف بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام، قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة. وتهدف الاستراتيجية إلى ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع المرن، من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد، وتعزيز التحول الصناعي والابتكار.

وتركز الاستراتيجية على تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة للصادرات، وتعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ومعالجة التحديات القائمة في قدرات الصناعة مثل ضعف الإنتاجية، جذب الاستثمارات بقطاع الصناعة، ورفع نسبة المكون المحلي في عمليات التصنيع، وتحسين تخصيص واستغلال الأراضي وتعزيز الصادرات وتيسير عمليات التجارة، تطوير المرافق الصناعية والبنية التحتية، بما يعزز تنافسية وجودة المنتجات المصرية في الأسواق الدولية وذلك من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة.

كما راعت الاستراتيجية مقومات الصناعة في مصر مثل توافر البنية التحتية المتطورة، والموارد التعدينية والزراعية، والعمالة المؤهلة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تركيا والمغرب والهند وفيتنام. وانطلاقًا من هذه الأسس والمعايير، تم تحديد ٢٨ صناعة وفرصة استثمارية واعدة وفق معايير رئيسية تشمل توافر المواد الخام وتكنولوجيات الإنتاج، تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، خفض استهلاك الطاقة، وكثافة العمالة.

وفي إطار رؤيتها لبناء اقتصاد صناعي أكثر تكاملاً وانفتاحًا، تضع مصر أولوية لتطوير محاور الربط مع دول الجوار الإفريقي. وتركز هذه المحاور على تعزيز الترابط الاقتصادي واللوجستي مع تجمعات إقليمية كبرى مثل الإيكواس، وEAC، وECCAS، والسادك، من خلال ممرات برية وتجارية استراتيجية. وتهدف هذه الجهود إلى تسهيل حركة التجارة البينية الإفريقية، وتقليل التكاليف اللوجستية، وربط الصناعات المصرية بأسواق جديدة، بما يعزز القدرة التصديرية لمصر ويحول موقعها الجغرافي إلى رافعة استراتيجية للنمو الصناعي والتجاري، مع دعم جهود التكامل الاقتصادي في القارة.

كما تم إطلاق خطة عاجلة للنهوض بالصناعة تستهدف تسريع تنفيذ البرامج ذات الأولوية، وتوفير حلول سريعة للتحديات التي تواجه المستثمرين، وتعظيم الاستفادة من الفرص القائمة من خلال تنفيذ **سبعة محاور رئيسية** تشمل: تعميق التصنيع المحلي بالاعتماد على المواد الخام المتوفرة، التوسع في الصانع الموجهة للتصدير، إعادة تشغيل المصانع المتوقفة، تحسين جودة المنتجات الوطنية، مواكبة التحول الرقمي والصناعات الخضراء، خلق فرص عمل مستدامة، والتوظيف من أجل الانتاج وتدريب وتأهيل العمالة الفنية.

وفي هذا السياق، تم تأسيس **المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية** برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء، بموجب القرار رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٢٤، لتنسيق الجهود بين الوزارات المعنية، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة النهوض بالصناعة، ووضع حلول عاجلة للتحديات التي تواجه المستثمرين الصناعيين. وقد عقدت المجموعة أكثر من ٢٩ اجتماعًا حتى الآن، أفضت إلى سلسلة من الإجراءات والإصلاحات التي تسهم في تهيئة بيئة أعمال صناعية أكثر فاعلية ومرونة.

وثيقة السياسة التجارية لمصر

وعلى صعيد التجارة الخارجية، فقد انتهت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية من إعداد وثيقة السياسة التجارية لمصر كخطوة استراتيجية تستجيب للتحولات المتسارعة في النظام التجاري العالمي، بما في ذلك تصاعد النزعة الحمائية واضطراب سلاسل الإمداد. وقد تم وضع هذه الوثيقة كإطار استرشادي يحدد التوجهات الكبرى للتجارة الخارجية، من خلال ربط السياسات التجارية بالسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية، بما يضمن تكاملًا مؤسسيًا يدعم أهداف التنمية الشاملة. ويؤسس لمرحلة لاحقة يتم خلالها صياغة استراتيجية وطنية متكاملة ببرامج تنفيذية وتوجهات قطاعية وأطر زمنية واضحة، تراعي خصوصية الاقتصاد المصري ومكانته الإقليمية والدولية.

وتركز هذه السياسة على معالجة التحديات التي تواجه القطاعات التصديرية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية في زيادة النفاذ إلى الأسواق، وتوسيع نطاق الصادرات السلعية والخدمية عالية القيمة، وتعظيم القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية. وبهذا الدمج بين السياسة التجارية والاستراتيجيات القطاعية، يتم وضع إطار متكامل للحوافز والإصلاحات التي تدعم النشاط الإنتاجي والتصديري في القطاعات ذات الميزة النسبية.

كما تركز السياسة التجارية الجديدة على الربط بين الاستثمار والتجارة كمدخل رئيسي لمعالجة عجز الميزان التجاري، عبر توجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير، وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية، مع تحقيق التوازن بين الانفتاح على الأسواق والحفاظ على المصالح الوطنية.

ويمثل الربط بين التصنيع المحلي وتوسيع الأسواق الخارجية أحد الركائز الجوهرية لتعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل. فالتصنيع المحلي لا يحقق أهدافه الكاملة دون الارتباط بسياسات توسع الأسواق الخارجية، والعكس صحيح. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة من خلال الاستراتيجيات الوطنية سالفة الذكر على توحيد الجهود بين الوزارات المعنية والهيئات التنفيذية، بما يضمن تحقيق التناسق بين خطط الإنتاج وسياسات التصدير ومبادرات النفاذ إلى الأسواق، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية. ويتمتع الاستثمار الإنتاجي الموجه للتصدير بدور محوري في هذه الرؤية، لما له من دور في رفع القيمة المضافة للصادرات المصرية، وتسريع اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي. ويعد هذا التكامل بين التصنيع والتصدير شرطًا أساسيًا للتحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قادر على مواكبة التحولات الإقليمية والدولية والتكيف مع تحدياتها.

ويشكّل الربط بين استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر والاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية ركيزة أساسية لتعزيز التحول نحو اقتصاد منتج وتنافسي ومستدام. فاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة لا يسهم فقط في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الإنتاجية، بل يخلق أيضًا روابط قوية بين الشركات المحلية والعالمية، مما يعزز من تكامل سلاسل القيمة ويحفّز الابتكار ويعزز الإنتاجية.

وفي المقابل، تساهم تنمية قاعدة صناعية قوية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير بيئة مواتية للإنتاج والتصدير. هذا التكامل بين المسارين يُمكّن الاقتصاد من خلق فرص عمل منتجة، وتحقيق تحوّل في مستويات الدخل، والارتقاء بجودة النمو الاقتصادي، بما يضمن استدامته على المدى الطويل ويعزز من قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

ومن خلال دراسة دقيقة للقطاعات المعنية، تم تحديد مجموعة من القطاعات المستهدفة والمشتركة بين استراتيجيتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية، وذلك على النحو التالي:

- **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** اللوجستيات والنقل، خدمات التعهيد والاتصالات، مراكز البيانات، الفنادق والمنتجعات السياحية، المستشفيات والمراكز الطبية، الصناعات الدوائية والطبية، والهيدروجين الاخضر،
- **استراتيجية التنمية الصناعية :** البلاستك والمطاط، صناعات جلدية، والصناعة الخضراء.
- **وتتضمن القطاعات المشتركة:** صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الالكترونية، الصناعات الكيماوية وأشباه الموصلات، الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي، صناعة السيارات والصناعات المغذية والصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

كما تم تحديد القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي وهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الصناعات الاستراتيجية: الصناعات الغذائية، الأدوية، الكيماوية، الهندسية.
- مجموعة الصناعات الهامة: الأجهزة الطبية، الغزل والنسيج، مواد البناء، الاخشاب.
- مجموعة الصناعات المستقبلية: البرمجيات، السيارات الكهربائية، البطاريات، الوقود الأخضر والصناعات الخضراء.

والجدير بالذكر أن هذه القطاعات والأنشطة الفرعية تندرج ضمن القطاعات القابلة للتبادل التجاري التي تم تحديدها سابقًا، وتشمل الصناعات التحويلية، السياحة، الزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،وهي القطاعات التي تمثل الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام وزيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

وتعكس مخرجات اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات، المُشكّلة بقرار من دولة رئيس مجلس الوزراء، اتساقًا واضحًا مع النتائج التي خلصت إليها الاستراتيجيات الوطنية، ، حيث حددت ثلاثة قطاعات بعينها على أنها تمتلك فرصًا سريعة للنمو (quick wins)، وهي: الصناعات الطبية، والملابس الجاهزة والغزل والنسيج، والحاصلات الزراعية. وتستند هذه القطاعات إلى ميزات تنافسية واضحة، تشمل توافر المواد الخام، وتكامل سلاسل القيمة، والطلب العالمي المتنامي، بالإضافة إلى قدرتها على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتعزيز القيمة المضافة محليًا.

أهم التوصيات والحلول القطاعية

كما سبق الإشارة من قبل، فإن مصر تستعد للترويج الاستثماري في ثمانية قطاعات واعدة تمثل المرحلة الأولى من جهود الترويج المستهدف، لما لها من قدرة كبيرة على جذب الاستثمارات، وتحقيق قيمة مضافة عالية، وخلق فرص عمل مستدامة. تشمل هذه القطاعات: **الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي، الطاقة المتجددة، الصناعات الإلكترونية، الصناعات الكيماوية، الغزل والنسيج، خدمات التعهيد والاتصالات، اللوجستيات والنقل، والفنادق والمنتجعات السياحية.** وتمثل هذه القطاعات نقاط ارتكاز في الاستراتيجية الوطنية لتعظيم الإنتاجية، تعزيز التنافسية، وتحقيق التكامل بين أهداف الاستثمار والتشغيل، خاصة وأنها تستهدف مواءمة الاستثمارات مع التحول الأخضر والرقمي، وتركز على تعظيم دور القطاع الخاص وتحديث البنية المؤسسية والتنظيمية.

وفي ضوء الجهود المبذولة لتعزيز القدرة التصديرية وتحقيق المستهدفات القطاعية بحلول عام ٢٠٣٠، قدمت اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات عددًا من التوصيات العامة والمقترحات القطاعية التي تستهدف معالجة المعوقات الرئيسية وخلق بيئة تمكينية للنشاط التصديري، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الدوائية، الملابس الجاهزة والغزل والنسيج، والحاصلات الزراعية.

أولًا: توجهات رئيسية مشتركة لدعم الترويج الاستثماري وتعزيز القدرة التصديرية

تظهر عدة محاور مشتركة بين الجهود الرامية إلى الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الصادرات، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مما يعكس وجود توجه متكامل نحو إصلاح بيئة الأعمال وتعزيز الإنتاجية والتنافسية. ويمكن تلخيص أبرز هذه المحاور كما يلي:

١. **تعزيز دور القطاع الخاص وتقليص الدور التشغيلي للدولة:** تم التأكيد على التخارج التدريجي للقطاع العام، خاصة في الصناعات الكيماوية والأعمال الزراعية، لصالح خلق بيئة جاذبة ومحفزة للقطاع الخاص.

٢. **تحسين الإطار التنظيمي والحوكمة:** يشمل ذلك تبسيط الإجراءات، تسريع إصدار التراخيص والشهادات، ومواءمة المعايير المحلية مع الدولية، خاصة في الصناعة، الزراعة، السياحة، والاتصالات. كما تم التوصية بإنشاء جهة تنسيقية مسؤولة عن تخصيص الأراضي الصناعية والزراعية بنظام حق الانتفاع طويل الأجل، لتيسير نفاذ المستثمرين إلى الأراضي الإنتاجية.

٣. **رفع كفاءة البنية التحتية وتحسين الربط اللوجستي و النفاذ إلى الأسواق الخارجية:** يتكرر التركيز على توسيع البنية التحتية لسلاسل الشحن البحري والجوي وتطوير البنية الأساسية الداعمة كالتخزين والتبريد في الزراعة، وشبكات الكهرباء للطاقة المتجددة، والبنية اللوجستية والنقل متعدد الوسائط. كما تم التوصية بتفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل، خاصة في قطاع الأدوية، للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، فضلا عن إنشاء منصة موحدة للمعلومات التجارية تضم قاعدة بيانات بالأسواق ذات الطلب المرتفع، والمعايير الفنية المطلوبة. إلى جانب دعم قدرات الترويج التجاري، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في المعارض الدولية.

٤. **تحفيز الاستثمار والإنتاج عبر أدوات مالية وضريبية أكثر مرونة**، من خلال تحديث آليات رد الأعباء التصديرية لتواكب التغيرات في هيكل تكلفة الإنتاج، كما تمت الدعوة إلى تقديم أدوات تمويل منخفضة التكلفة بالعملة المحلية، تشمل التمويل التشغيلي والاستثماري للمصدرين، مع إيلاء اهتمام خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥. **بناء القدرات البشرية وتنمية المهارات والابتكار التكنولوجي:** تمثل تنمية المهارات المتخصصة عنصرًا محوريًا لضمان توافق القوى العاملة مع متطلبات القطاعات المستهدفة، من خلال إطلاق برامج تدريبية متقدمة بالشراكة مع الجامعات ومراكز التدريب، واستقطاب خبرات دولية لنقل التكنولوجيا، وتحفيز البحث والتطوير، خاصة في القطاعات التي تتطلب مطابقة صارمة للمعايير الفنية والجودة العالمية. ويشمل ذلك نماذج ناجحة مثل الأكاديمية المصرية الألمانية والمبادرات الرقمية في مجالات السياحة والتعهيد.

٦. **تعظيم استخدام الأصول العامة غير المستغلة**، من خلال إتاحة الأراضي والمرافق غير المُفعّلة بشروط تفضيلية، خاصة للأنشطة التصديرية ذات الأولوية، وتخصيص مساحات صناعية جديدة لتوسيع خطوط الإنتاج وإنشاء مجمعات صناعية متكاملة.

٧. **التوجه نحو التحول الأخضر والرقمي**: ظهر جليًا في دعم التكنولوجيا الخضراء في الصناعة، وتبني حلول الاستدامة، وتنمية قطاعات تعتمد على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والابتكار.

ثانيًا: التدخلات القطاعية الموجهة

كما أن هناك إصلاحات قطاعية محددة لضمان جذب الاستثمارات وتعظيم القيمة المضافة. فعلى سبيل المثال، تشمل الإصلاحات في **الأعمال الزراعية** تحديث النظم عبر التكنولوجيا وتعزيز سلاسل القيمة، مع تيسير تخصيص الأراضي بنظام حق الانتفاع، ودعم الشحن السريع، وإنشاء محطات التعبئة والتبريد، وتمديد الإعفاءات الضريبية على مستلزمات التعبئة، بينما تركز **الطاقة المتجددة** على تحسين البنية التحتية للشبكة وتسهيل التصاريح. وفي **الصناعات الإلكترونية**، تُعطى الأولوية لإدارة

النفايات ومتابعة تنفيذ المبادرات الوطنية، أما **الصناعات الكيماوية** فتشهد تخارجًا حكوميًا وتمكينًا أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. **قطاع الملابس الجاهزة والغزل والنسيج** يتجه نحو تبني التكنولوجيا الخضراء وتحسين الامتثال للمعايير البيئية، مع التركيز على توفير أراضٍ صناعية وتجهيز الأصول غير المستغلة للاستثمار، وتحديث نظام رد الأعباء بما يتناسب مع طبيعة الصناعات كثيفة العمالة، إلى جانب تطوير التعليم الفني، وتوفير تمويل ميسر لدعم التوسعات الإنتاجية والتشغيلية، في حين يركز **قطاع الاتصالات والتعهيد** على الابتكار وحماية الملكية الفكرية. وتشمل إصلاحات **قطاع النقل واللوجستيات** تحسين الحوكمة والبنية التحتية، بينما يعزز **قطاع السياحة** كفاءة الكوادر، ويسهل الإجراءات، ويواكب الاتجاهات العالمية في التسويق الرقمي والسياحة البيئية.

أما في **قطاع الصناعات الدوائية**، تمثلت التوصيات في إنشاء وحدة مستقلة بهيئة الدواء المصرية لتسريع إجراءات التسجيل والتحليل والتفتيش، وتطبيق سياسة تسعير مرنة تأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف والتضخم وأسعار الفائدة، وتقديم حوافز للمنتجين المحليين تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية، مع توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل مع أسواق رئيسية في المنطقة.

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

وبالتوازي مع الجهود المبذولة لتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير قطاعي التجارة والصناعة كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي، يجري إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) والأطراف ذات الصلة من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشباب. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رسم سياسة عامة واضحة للتشغيل في مصر ترتكز على زيادة معدلات التشغيل، وخفض معدلات البطالة، وربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الفعلية، وتنمية المهارات بما يتلاءم مع الوظائف الحالية والمستقبلية.

كما تسعى الاستراتيجية إلى وضع برامج محددة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، لتعظيم فرص العمل اللائق والكامل والمنتج والمختار بحرية. وذلك بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأولويات الحكومة في البرنامج المشار إليه (٢٠٢٤–٢٠٢٧) من خلال اتباعها لنهج متكامل لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، يرتكز علي عدد من المحاور أهمها: بناء قدرات ومهارات القوى العاملة المصرية؛ تعزيز تصميم وتنفيذ خدمات التوظيف وبرامج سوق العمل النشط؛ تعزيز حوكمة سوق العمل وتحسين ظروف العمل اللائق للمشتغلين في الداخل والخارج، بالإضافة إلى تعزيز إدماج المرأة في سوق العمل وإزالة العوائق أمام مشاركة الفئات الأكثر احتياجًا.

فضلاً عن ذلك، وفي إطار التزام الدولة المصرية بتطوير سياسات العمل وإعادة صياغة العلاقة بين العامل وصاحب العمل، فقد عملت الحكومة على إعداد قانون العمل الجديد، الذي تم اقراره بالفعل في مجلس النواب، بما يتسق مع رؤية مصر لتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة مُشاركة القطاع الخاص في عمليات البناء والتنمية، فضلاً عن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تحقيق التكامل بين استراتيجيات الاستثمار الأجنبي، والتنمية الصناعية، والتجارة الخارجية والاستراتيجية الوطنية للتشغيل لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

تعمل الحكومة المصرية على تعزيز التكامل بين استراتيجيات **الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية، والتجارة الخارجية مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل**، بهدف تعظيم الأثر التنموي من حيث خلق فرص عمل منتجة ولائقة، إلى جانب تعزيز النمو المستدام.

يأتي هذا التوجه في سياق الاستعداد لمواجهة الزيادة المتوقعة في أعداد الداخلين إلى سوق العمل خلال العقد المقبل، نتيجة ما يعرف بظاهرة «الصدى الديموغرافي Youth Bulge»، وما قد يصاحبها من ضغوط على معدلات البطالة بحلول عام ٢٠٣٣، إذا لم تواكب سياسات التشغيل وتيرة النمو السكاني، حيث من المتوقع أن يزيد عدد السكان في سن العمل بأكثر من ١,٧ مليون سنويًا حتى عام ٢٠٣٠.

وتتضح أوجه التكامل بين الاستراتيجيات المختلفة على النحو التالي:

شكل ١٣ الصدى الديموغرافي Youth Bulge

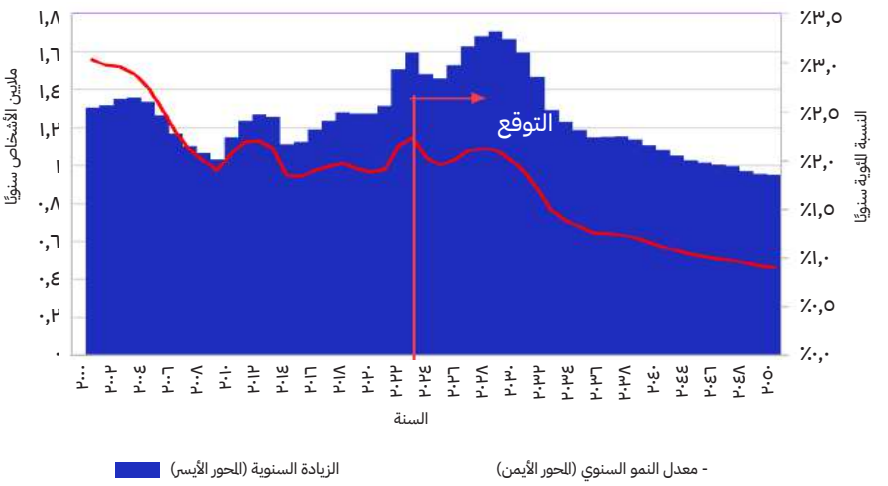

المصدر: حسابات خبراء منظمة العمل الدولية بناءً على متوسط توقعات السكان لمصر التي قدمتها مراجعة عام ٢٠٢٤ لتوقعات السكان العالمية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤).

أولًا: الاستثمار الأجنبي كمدخل للإنتاج والتشغيل

تُولي الحكومة اهتمامًا متزايدًا بتوجيه **الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد فرص العمل**، مع التركيز على قطاعات كثيفة العمالة، إلى جانب القطاعات التي تمزج بين عنصري العمل ورأس المال؛ كالصناعة التحويلية، السياحة، الزراعة، الطاقة المتجددة، والصناعات الكيماوية، وخدمات التعهيد. ومن المستهدف أن يساهم الاستثمار في هذه القطاعات في نقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية، وتحقيق تأثيرات إيجابية على التوظيف والدخول.

ثانيًا: الصناعة كمحرك للنمو والتشغيل

تُشير بيانات ٢٠٢٤ إلى أن **قطاع الصناعة وحده يستوعب ١٣,٢٪ من المشتغلين (نحو ٣,٩٥ مليون مشتغل)**، ليأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء. ويمتلك هذا القطاع إمكانات كبيرة لزيادة معدلات التشغيل، لا سيما في المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ويتم التركيز على **دعم الصناعات كثيفة العمالة** من خلال: تقديم حوافز استثمارية موجهة للمحافظات الأقل جذبًا، لضمان توزيع عادل للفرص وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ودعم جهود نقل ملكية الأصول الصناعية غير المستغلة وتوظيفها كضمانات لإطلاق برامج تمويل إنتاجي.

ولعل تجارب شرق آسيا (إندونيسيا وتايوان وكوريا على سبيل المثال) مثال يحتذى به في هذا الشأن، إذ استطاعت تلك الدول من خلال سياسات التعليم والتدريب المرتبطة بتحفيز قطاع الصناعات التحويلية، أن تحقق زيادة فرص العمل، ومساعدة الفئات المهمشة والفقيرة من السكان علي الخروج من براثن الفقر.

علاوة على ذلك، فإن تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة وخاصة الريادية القائمة علي الابتكار، من شأنها أن تؤدي الي انتعاش النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل وتحسين الدخول.

ثالثًا: التجارة كمُحفّز للطلب ومُضاعف لفرص العمل

لضمان استدامة التوظيف الناتج عن التصنيع والاستثمار، تعمل الحكومة على ربط الإنتاج الصناعي بقنوات التصدير، من خلال: تعزيز النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية وتطوير البنية التحتية اللوجستية والموانئ وتحفيز الالتزام بالمعايير العالمية للجودة والسلامة. هذا الربط يُؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات القطاع الصناعي، ويولّد وظائف مباشرة، وغير مباشرة، تؤدي إلي تحسين مستويات الدخول إلى جانب زيادة التنافسية.

رابعًا: تنمية المهارات والابتكار التكنولوجي وربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل

ولضمان تحقيق أقصى عائد من الاستثمارات الصناعية والتجارية، تمثل المهارات المدخل الأساسي لنجاح هذا التكامل حيث تشير دراسة للصندوق النقد الدولي إلى أن زيادة متوسط سنوات التعليم بمقدار سنة واحدة تنعكس إيجابًا على المدى الطويل، إذ تسهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد

بنسبة تتراوح بين ٣ و٦ بالمئة، وتضيف ما بين ٠,٤ و١,٤ نقطة مئوية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ووفقًا للبنك الدولي، فإن زيادة معدل التعلم بواقع سنة واحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٢٪. وبالتالي يجب التركيز على التدخلات الآتية:

- **ربط برامج التدريب الفني والمهني باحتياجات السوق لضمان مواءمة العرض مع الطلب على العمالة.** فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم تفعيل مساهمته في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة. ومن أبرز هذه المبادرات تعاون شركات كبرى مثل شنايدر إلكتريك، بي.تك، وأوراسكوم مع الحكومة لدعم تطوير التعليم الفني وربطه بالقطاعات الاقتصادية الحيوية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات كثيفة العمالة، مثل الملابس الجاهزة والتصنيع الزراعي، تمثل مسارًا حيويًا لاستيعاب نسبة كبيرة من النساء في سوق العمل، مما يجعل من تطوير المهارات في هذه القطاعات أداة فعالة ليس فقط لتعزيز التوظيف، بل أيضًا لتمكين المرأة اقتصاديًا، وتحقيق مزيد من الشمول في سوق العمل.

كما أن الاستثمار في تحسين جودة التعليم الفني وتوسيع نطاقه الجغرافي والقطاعي يسهم في تقليص الفجوة بين العرض والطلب على العمل، وتعزيز قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل الرسمي، وتوفير العمالة الماهرة. وقد شمل ذلك إنشاء كل من «الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم الفني والتقني (إتقان - ETQAAN)»، «ومركز تعزيز جودة التعليم الفني (CEQAT)»، «وأكاديمية معلمي التعليم الفني والتقني (TVETA)».

- **تنمية المهارات من خلال شراكات مؤسسية بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية** لضمان جاهزية القوى العاملة، مثل التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسة التدريب الأوروبية لتطوير المهارات الخضراء، وكذا منظمة العمل الدولية لدمج اعتبارات التشغيل في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية والاستثمارية.

من ناحية أخري، يساهم القطاع الخاص في دعم المدارس الفنية المتخصصة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية، وتحديث المعدات والبرامج التعليمية. على سبيل المثال، قامت شركات بتقديم دعم مالي وتقني لمدارس فنية متخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، مما ساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة، حيث أن هذا الدعم يُعزز من قدرة المدارس على تقديم تعليم فني عالي الجودة يتماشى مع المعايير الدولية.

- **تحسين التنسيق المؤسسي بين السياسات الاستثمارية، والصناعية، والتجارية** وتطوير آليات لقياس الأثر على التشغيل بشكل دوري.

- **في هذا الصدد، يُعد تفعيل عمل مجالس المهارات قطاعية في القطاعات الاقتصادية المستهدفة**، تجسيدًا عمليًا للتدخلات سالفة الذكر. تساهم هذه المجالس في تطوير المعايير المهنية، واعتماد الكفاءات، وتعزيز التطوير المستمر للمهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص التوظيف، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري كما هو الحال في قطاع الصناعات الكيماوية. فقد قام المجلس المشكل بالفعل من قبل القطاع في تحديد أهم المهن والوظائف، والمهارات والجدارات المقابلة لها- الحالية والمستقبلية - مع تحديد الفجوات القائمة في تلك المهارات والجدارات، والعمل علي سدها من خلال إعداد أطر التدريب والتعليم الخاصة بالقطاع. وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سيتم إعطاءه الرخصة الرسمية لإعداد هذه الأطر وتنفيذها وفقًا للمعايير الأوروبية. الأمر الذي سيجعل من العاملين بالقطاع عاملاً تنافسيًا هامًا ليس فقط في دعم القطاع محليًا وإنما في جذب الاستثمارات الخاصة به، ويضمن من

ناحية أخرى عدم الإحلال بعمالة أكثر مهارة كأحد التداعيات المحتملة التي قد تترتب علي الاستثمار الأجنبي المباشر في حال عدم توافر العمالة الماهرة المحلية بالقطاع .

- وقد تم الاتفاق على إطلاق هذه المجالس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمله من مجالات واعدة كالأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتطوير البرمجيات، والخدمات الرقمية، حيث يتطلب قوة عاملة تمتلك مهارات تقنية ورقمية متقدمة.
- وفيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، تركز المجالس على تنمية المهارات في مجالات التحول الأخضر، لضمان توافق البرامج التدريبية مع مسار التحول نحو اقتصاد مستدام بيئيًا. وفي هذا السياق، يجري حاليًا تنفيذ مجالس المهارات القطاعية لقطاع الطاقة المتجددة بالتعاون مع مؤسسة ETF، وذلك ضمن جهود أوسع لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني وربطها باحتياجات التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم النمو المستدام في مصر.
- من جانب آخر، تتعاون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع مُنظمة العمل الدولية حول تنفيذ نموذج تقييم الوظائف الخضراء كأداة لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة يتم تطبيقها عالميًا لقياس كيفية تأثير السياسات الخضراء والمناخية - الإيجابية والسلبية - على العمالة **وخاصة للنساء والشباب**، وتوزيع الدخل وتنمية المهارات والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى الإشارة الى التدابير والتد خلات التي سيتم اتخاذها لضمان الانتقال العادل للعمال.

وفي ظل التغيرات الديناميكية في أسواق العمل واتساع فجوة المهارات، يُحذّر البنك الدولي من وجود «فجوة في رأس المال البشري» تعيق استعداد القوى العاملة لمتطلبات المستقبل. لذا، يتعين على الحكومات، لا سيما في الدول النامية، القيام بدور حاسم في بناء رأس مال بشري قوي، من خلال الاستثمار المبكر في الصحة والتعليم، وتوسيع فرص التدريب المهني، وتوفير بيئة تمكينية للفئات الأكثر هشاشة.

وتتطلب هذه الرؤية الشاملة لتطوير رأس المال البشري اتباع مسار متكامل عبر مراحل الحياة المختلفة يشمل:

- **تنمية شاملة خلال أول ١٠٠٠ يوم من الحياة؛**
- **تطوير المهارات المعرفية والاجتماعية في مرحلة الطفولة؛**
- **اكتساب المهارات وسلوكيات العمل المناسبة في فترة المراهقة والشباب؛**
- **تحديث المهارات باستمرار خلال مرحلة النضج المهني؛**
- **والحفاظ على صحة جيدة لتحقيق شيخوخة منتجة ونشطة.**

ويكتسب هذا التوجه بعدًا تطبيقيًا من خلال مؤشر التنمية البشرية (HDI)، الذي يقيس التقدم التنموي عبر ثلاثة أبعاد مترابطة: الصحة (متوسط العمر المتوقع)، والتعليم (متوسط وعدد سنوات الدراسة المتوقعة)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الدخل القومي). ويُعد HDI مرآة لفعالية سياسات تنمية رأس المال البشري، حيث تُظهر تجارب الدول أن التحسينات في هذا المؤشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بانخفاض الفقر والبطالة، وارتفاع مستويات العدالة الاجتماعية. وفي حالة مصر، ورغم التحسن التدريجي في تصنيفها، لا يزال هناك مجال كبير لتعزيز مكونات المؤشر، لا سيما في التعليم والصحة، لتحسين جودة الحياة وتحقيق طفرات تنموية مستدامة. لذا، يُعد تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٢٥ من أبرز الأدوات الوطنية التي تقدم تحليلاً موضوعيًا لقياس التقدم في مجالات التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة، وهي جميعها عناصر مترابطة تؤثر بشكل مباشر على تعزيز الجاهزية لسوق العمل وزيادة الإنتاجية.

كما تبرز أهمية مؤشر رأس المال البشري HCI الصادر عن البنك الدولي كأداة حيوية لكل من الحكومة والمواطنين، إذ يُسهم في تقييم الجوانب المرتبطة بالإنتاجية، مثل معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة، واستعدادهم المبكر للنجاح، ومستوى تحصيلهم الدراسي، وصحة البالغين.

دور الشراكات الدولية في تعزيز الاستثمار والصناعة والتجارة الخارجية

تلعب اللجان المشتركة دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وغيرها من دول العالم، وتعد فرصة لدراسة المزيد من مجالات التعاون المشترك بين الدول، وتتيح آلية اللجان المشتركة الإطار المناسب لمناقشة ووضع آليات التعاون موضع التنفيذ. كما تُعد من أهم آليات التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم تبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه خلال اجتماعات اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وكل من رومانيا، طاجيكستان، بولندا، أوزبكستان، والمجر، وفيتنام، تم إعداد هذه المصفوفة التي تسلط الضوء على بعض فرص التعاون الاقتصادي مع هذه الدول على سبيل المثال لا الحصر. تغطي المصفوفة خمسة محاور رئيسية هي: **التجارة، الصناعة، الاستثمار، مشاركة القطاع الخاص، وبناء القدرات.** وقد تم استخلاص هذه الفرص استنادًا إلى المزايا التنافسية لكل دولة، والمجالات ذات الأولوية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماعات الثنائية، بهدف تعظيم الاستفادة من هذه الآلية وتعزيز الشراكات الاقتصادية المستدامة.

جدول ١ فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة

الدولة	فرص التجارة	التعاون في الأنشطة المختلفة (صناعة - زراعة - خدمات)	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات / التعاون الفني
رومانيا	تصدير المنتجات الغذائية (خضروات مجمدة وغيرها)، الحاصلات الزراعية	التصنيع الغذائي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة العلاجية	الطاقة المتجددة، الخدمات الرقمية، اللوجستيات عبر البحر الأسود	شركات رومانية في مصر مثل JP وBlaustern Food	الهيدروجين الأخضر، CBAM	التدريب على السياحة العلاجية، تبادل الخبرات التكنولوجية
طاجيكستان	تصدير المنتجات الجلدية، الغذائية، الأدوية	تصنيع الألومنيوم، تحلية المياه، الصناعات الغذائية والدوائية	الطاقة الكهرومائية، تصنيع الأغذية، مشروعات البنية التحتية	دخول شركات الأدوية والطاقة المصرية للسوق الطاجيكي	الطاقة الكهرومائية، تحلية المياه، الطاقة الشمسية والرياح.	تدريب العاملين في الصحة، السياحة، التعاون في التغير المناخي
بولندا	تبادل المنتجات الزراعية، مكونات الأجهزة، المواد الخام	الزراعة الذكية، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي	الطاقة الشمسية والرياح، التعليم العالي والبحث العلمي	المعارض التجارية، الشراكات في الابتكار والتكنولوجيا	مشروعات الطاقة المتجددة، خفض الانبعاثات.	التبادل الأكاديمي، ورش التحول الرقمي، تطوير المناهج الدراسية
أوزبكستان	تصدير الخضروات، الفواكه، المستحضرات الطبية، الزيوت، المنسوجات	المشغولات الذهبية، النسيج، عربات السكك الحديدية، الكيماويات	الاقتصاد الأخضر، الطاقة الشمسية، المجوهرات، الصناعات الدوائية	شركات مصرية بأوزبكستان، منصات تجارة رقمية، مناطق صناعية مشتركة	الطاقة الشمسية، الرياح، التوزيع والتخزين، مشروعات خضراء	التدريب الزراعي، التعاون البيئي، تبادل الخبرات في القطن والدواء
المجر	استيراد المواد الغذائية، الأسماك، معدات النقل، الكيماويات	السكك الحديدية، الإلكترونيات، الصناعات الدفاعية، تحلية المياه	الطاقة المتجددة، الغاز، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	شراكات اتصالات (مثل شركة EIG)، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	تحلية مياه، الطاقة الشمسية، الغاز، الاستخدام السلمي للطاقة النووية.	إدارة المياه، الأمن الغذائي، الطاقة النظيفة، التعليم العالي والفضاء
فيتنام	تصدير: الات وأجهزة كهربائية وقطن ومنسوجات. استيراد: أسماك وقشريات ومطاط	البلاستيك، الكيماويات	اللوجستيات والطاقة والنسيج	الاستثمارات المشتركة في مجال التعدين والمنتجات الغذائية	الطاقة المتجددة	استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التحول نحو الطاقة النظيفة

وعلى صعيد المؤسسات المالية، وفي ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة، تُدرك مصر الحاجة إلى تطوير أدوات فاعلة لتمويل «جودة النمو» وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، من خلال شراكات استراتيجية مع مؤسسات إقليمية ودولية توفر مزيجًا متكاملًا من التمويل، التأمين، والدعم المؤسسي والفني. وفي هذا الإطار، شكّلت الشراكات مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، نموذجًا متقدمًا لتوجيه أدوات التعاون الدولي نحو دعم أولويات الدولة في مجالات الاستثمار والصناعة والتجارة الخارجية، وتمكين القطاع الخاص، لا سيّما في القطاعات ذات البعد الاجتماعي والبيئي.

بلغت القيمة الإجمالية للدعم المقدم من هذه المؤسسات منذ انضمام مصر إلى عضويتها حوالي **٣٧ مليار دولار**، مما يعكس عمق الشراكة وتنوع أدواتها. فالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) أسهمت بأكثر من **٢٠,٥ مليار دولار** لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية من السلع الأساسية، ودعم التحول الرقمي، وتمكين المرأة والمجتمعات المحلية، إلى جانب تعزيز التجارة غير التقليدية. أما المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، فقد وفرت مظلة تأمينية ساعدت على خفض المخاطر الاستثمارية والتجارية، وفتحت المجال أمام توسّع المشروعات المصرية في الأسواق الإفريقية والأوروبية، بما في ذلك مشروعات كبرى مثل بنبان في الطاقة المتجددة.

كما قدّمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) تمويلات مباشرة بلغت **٣٤٦ مليون دولار**، إلى جانب برنامج جديد بقيمة **١٠٠ مليون دولار** لدعم الاستثمار المحلي وخلق فرص عمل، مع استخدام أدوات مبتكرة مثل التمويل المختلط والصكوك. وعلى جانب آخر، ساهمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) في تأمين عمليات تجاوزت **٢,٧ مليار دولار**، شملت تغطية تمويلات سيادية وتجارية، وتحفيز استثمارات في قطاعات الصحة والتعليم، ودعم المصدرين في أسواق عالية المخاطر.

تتسم هذه الشراكات بالتكامل الوظيفي، حيث تدعم جهود الدولة في تنفيذ استراتيجية شاملة قائمة على:

- **تمويل مستدام وتنافسي للسلع الاستراتيجية؛**
- **توسيع أدوات التأمين لتمكين التصدير والنفاذ للأسواق؛**
- **دعم المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وتمكين المرأة والمزارعين؛**
- **تعزيز التحول الرقمي وتحسين البيئة المؤسسية للتجارة.**

وتسعى مصر إلى **توسيع نطاق هذه الشراكات مستقبلًا** عبر تعزيز تغطية التأمين للقطاعات الإنتاجية الكبرى، ودمج التمويل الإسلامي في الاستراتيجيات الصناعية، وتوظيف القدرات الفنية والمالية لهذه المؤسسات في دعم التحول الأخضر، وزيادة التكامل الإقليمي، تحقيقًا لأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

٧. شراكة استراتيجية مع القارة الإفريقية

إيماءً إلى أهمية التعاون جنوب - جنوب كأداة استراتيجية لتعزيز النمو المستدام وخلق شراكات اقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي، تضع الحكومة في إطار نموذجها الاقتصادي الجديد القائم على القطاعات القابلة للتبادل التجاري خارطة طريق لتعميق الشراكات الاقتصادية مع أفريقيا وتعزز الاندماج التجاري والصناعي والاستثماري، مستندة إلى الاستراتيجيات القطاعية سالفة الذكر.

وترتكز هذه الخارطة على تطوير بنية تحتية مادية ورقمية متقدمة، وتوسيع سلاسل التوريد الإقليمية، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق عبر شبكات نقل ولوجستيات متكاملة، وربط مينائي وجوي فعال، مدعوم بآليات تمويل مبتكرة وأنظمة دفع إقليمية ميسّرة. كما تولي

أهمية خاصة لضمان النفاذ إلى الطاقة المستدامة، وبناء القدرات البشرية، وتوسيع قاعدة ريادة الأعمال، بما يعزز من مرونة الاقتصادات الأفريقية أمام الصدمات، ويرسّخ مسار التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي، قادر على خلق فرص عمل نوعية وزيادة القيمة المضافة، وفتح آفاق جديدة للتجارة البينية في القارة كما هو موضح أدناه:

- **البنية التحتية والربط الإقليمي:** الاستثمار في شبكات النقل البرية والبحرية والجوية، والموانئ، والسكك الحديدية، مع التوسع في مشروعات البنية التحتية الرقمية عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الثلاثي.
- **تعزيز التجارة البينية:** فتح خطوط ملاحية وجوية جديدة، وتنظيم معارض دورية للمنتجات الإفريقية، ودعم المصدرين المصريين عبر الوكالة المصرية لضمان الصادرات، وتفعيل نظام الدفع والتسوية الإفريقي **PAPSS** لخفض تكلفة وزمن التحويلات.
- **أمن الطاقة والتحول الأخضر:** تنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة وخاصة الشمسية، وتوفير مصادر كهرباء مستدامة لزيادة الأمن الطاقي ودعم النمو الاقتصادي بالقارة.
- **التنمية البشرية:** تبادل أفضل الممارسات التعليمية، وربط التعليم بسوق العمل، وتنظيم ورش عمل مشتركة لتعزيز المهارات والحد من البطالة.
- **ريادة الأعمال والقطاع الخاص:** دعم الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية، والاستفادة من منصة **حافز** كأداة للتعرف على فرص تمويل واستثمار مشتركة، مع تعزيز التعاون الاقتصادي الجنوب–جنوب لنقل التجارب الناجحة.
- **السلام والأمن:** دعم جهود تسوية النزاعات الداخلية والحدودية كشرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنمية الشاملة.
- **التحول الرقمي والخدمات الذكية:** من خلال إنشاء منصات رقمية موحدة لتعزيز التجارة البينية مع دول القارة الإفريقية، ودعم مشروعات الحوكمة الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية.
- **الصحة العامة والتكنولوجيا الحيوية:** من خلال التوسع في مبادرات مكافحة الأوبئة والأمراض المشتركة، ونقل خبرات مصر في صناعة الدواء واللقاحات، مع إنشاء مراكز إقليمية للبحوث الطبية والصحية.
- **الأمن الغذائي والزراعة الذكية:** من خلال تعزيز الشراكات في مجال الصناعات.

٨. التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية على مستوى المحافظات

وفي سياق تكامل السياسات الاقتصادية الكلية مع البعد المكاني للتنمية، تأتي الجهود الوطنية لتوطين أهداف التنمية المستدامة كامتداد طبيعي للاستراتيجيات المعتمدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية سوق العمل، وتعزيز التجارة والصناعة. فهذه السياسات تتقاطع جميعًا عند هدف مشترك يتمثل في تحقيق نمو شامل وعادل ينعكس على مختلف الأقاليم. ومن هذا المنطلق، تضع الدولة المصرية تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتوطين أهداف التنمية المستدامة في صدارة أولوياتها، انطلاقًا من قناعة بأن العدالة المكانية والاجتماعية هي أساس التنمية الشاملة. ويُرسخ قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ هذا التوجه من خلال توفير إطار تشريعي متكامل للتخطيط على المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، يضمن سد الفجوات التنموية وتوزيع الاستثمارات العامة وفق معايير علمية عادلة، مستندًا إلى المعادلة التمويلية ومبدأي اللامركزية والتنمية المتوازنة العادلة.

تمثل البيانات والأدلة الركيزة الأساسية لصياغة سياسات تنموية أكثر استهدافًا وفعالية، إذ توفر البيانات الدقيقة والتحليلات المنهجة الأساس لفهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات ورصد الفجوات والتفاوتات الإقليمية. وفي هذا الإطار،

يكتسب بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أهمية محورية في تحديث خريطة الفقر وقياس أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فيما تمثل التعدادات المقبلة (الاقتصادي والسكاني) والبحث الجديد لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ فرصة لتدعيم قاعدة البيانات الوطنية وربطها بصياغة سياسات التنمية الاقتصادية، بما يساهم في تحديد أولويات التدخل. كما سيشكّل تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٢٥ أداة تحليلية لتقديم تقييم موضوعي للتقدم في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وهي ركائز مترابطة تعزز الجاهزية لسوق العمل وتزيد الإنتاجية.

تعمل الدولة، ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، على تعزيز تنمية محلية متوازنة من خلال تكامل البرامج المحلية المطورة مع خطط المواطن وآليات المشاركة المجتمعية، لتشكّل معاً منظومة متكاملة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة على المستوى المحلي، تقوم على اللامركزية والمسئولية المشتركة، وتضع احتياجات المواطن في قلب العملية التنموية. فالبرامج المحلية تترجم الأهداف الاستراتيجية إلى تدخلات عملية طويلة المدى وفق أولويات كل محافظة، وخطة المواطن توفر بيانات شفافة عن الاستثمارات والمشروعات وأثرها، فيما تتيح المشاركة المجتمعية قنوات للتشاور واقتراح المشروعات.

وفي إطار منهجية البرامج والأداء، تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أولوية لتحسين كفاءة وفعالية الاستثمار العام، عبر قياس الفجوات التنموية الجغرافية بين المحافظات، وتوجيه الاستثمارات العامة إلى المحافظات ذات الأولوية وفق فجوات التنمية القطاعية. ويستند ذلك إلى تحليل تفصيلي لمؤشرات تنموية متعددة تشمل التعليم والصحة والبنية التحتية والثقافة والبيئة والنقل والخدمات اللوجستية. كما تعمل الوزارة على ربط الإنفاق الاستثماري بنتائج الأداء الفعلي من خلال نظام «حوافز تميز الأداء» الذي يوجّه الموارد إلى الجهات الأكثر كفاءة وفعالية، ويمنح حوافز مالية مشروطة بتحقيق ٢٦ شرطًا ضمن ٨ معايير أساسية تغطي التخطيط التشاركي، إعداد الدراسات، متابعة التنفيذ، الشفافية، بناء القدرات، وتنمية الموارد الذاتية وتخضير الخطة الاستثمارية.

كما يجري تفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة (٢٠٢٢) على المستوى المحلي لتعزيز الإدارة الرشيدة للأصول العامة، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة الاستثمارات المحلية. ويشمل ذلك حصر وتصنيف الأصول، وإعادة تقييم المشروعات، وإعداد خرائط استثمارية محلية، وتبني نماذج مرنة للشراكة مع القطاع الخاص في القطاعات ذات الأولوية، استنادًا إلى ستة معايير رئيسية لتحديد مجالات تخارج الدولة أو استمرارها في النشاط الاقتصادي. وتغطي مجالات الشراكة أو التخارج عدة برامج تنموية، منها:

- **التنمية الاقتصادية المحلية والتنمية الحضرية الريفية:** دعم التكتلات الاقتصادية الزراعية والحرفية، وإنشاء الحاضنات، وتطوير المراكز اللوجستية، وتنظيم المعارض والمهرجانات، ودعم السياحة البيئية والريفية.
- **النقل والمواصلات المحلية:** تطوير النقل الداخلي، والمواقف، ووسائل النقل المستدامة، والنقل النهري، والطرق المحلية.
- **تحسين البيئة:** إدارة المخلفات، إنشاء مصانع الأسمدة العضوية، التشجير الحضري، وإنشاء مشروعات توليد الكهرباء من المخلفات.

وفي الوقت ذاته، تعمل الوزارة على تطوير منظومة التخطيط القومي والمحلي عبر إصلاحات مؤسسية وفنية تربط التمويل بالأداء، وتمكّن الوحدات المحلية من إعداد وتنفيذ خطط تنموية متكاملة، مع دمج البنية المعلوماتية في منظومة التخطيط وتفعيل المتابعة والتقييم لضمان استدامة الأصول العامة ورفع كفاءة الإنفاق. ويهدف هذا النهج الشامل إلى تحقيق التكامل بين التخطيط المالي والتنمية المستدامة، وتوجيه الموارد إلى المحافظات الأكثر احتياجًا، بما يحقق جودة حياة أفضل لجميع المواطنين ويكفل تكافؤ الفرص على نحو مستدام.

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

المحاور الثلاثة

٩. السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

في ضوء ما سبق وفي إطار تحديد المستهدفات الاقتصادية الكلية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال السنوات القادمة، يتناول الجزء التالي الإجراءات والسياسات التي شكلت الأساس في صياغة هذه المستهدفات وتحديد المسار المطلوب لتحقيقها. وفي هذا السياق، تُمثّل الإصلاحات الهيكلية حجر الزاوية في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود، إذ إنها لا تقتصر على دعم النمو، بل تهدف إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز مرونته، وتنويع هيكله الإنتاجي، ورفع كفاءته التنافسية.

وانطلاقًا من هذا التوجه، تواصل الدولة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يُعد الإطار التنفيذي الأهم لتوجيه التدخلات والسياسات القطاعية، استنادًا إلى ثلاثة محاور استراتيجية مترابطة، وهي:

١. **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي**، من خلال إجراءات مثل إدارة الدين العام، والإصلاح المالي وتعزيز الشفافية، وحوكمة الاستثمارات العامة، وتنفيذ إصلاحات ضريبية فعالة لتعبئة الموارد والإيرادات المحلية، فضلًا عن تفعيل برامج الحماية الاجتماعية.

٢. **رفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال**، عبر تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية، وتيسير الإجراءات، وتحفيز الاستثمار والرقمنة، وحماية المنافسة، وتبسيط التجارة.

٣. **دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**، من خلال التوسع في الطاقة النظيفة، وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص في مجالات مثل المياه، وتطوير أسواق الكربون، وخفض الانبعاثات.

ويتم تنفيذ هذه المحاور من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات، بالتنسيق بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وعدد من الوزارات والجهات الوطنية، منها وزارات المالية، الصناعة، الاستثمار والتجارة الخارجية، والعمل، الكهرباء، الزراعة، البيئة، وغيرها، إلى جانب البنك المركزي والجهات المعنية بالحوكمة والمنافسة والتنمية الصناعية.

وتُشكل هذه الإصلاحات الإطار العملي والنواة اللازمة لضمان الاتساق بين السياسات المختلفة وتعزيز من فعالية الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة، من خلال بناء اقتصاد متنوع وتنافسي، وتعزيز الشراكات التنموية، وتفعيل أدوات التمويل المستدام، بما يسهم في خلق فرص عمل لائقة وتحقيق نمو شامل وعادل يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية.

الإصلاحات الهيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي

في إطار سعي الدولة لتحقيق الاستدامة المالية وتحفيز النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص، تبرز سبعة أولويات محورية للسياسات العامة يجب تسليط الضوء عليها، نظراً لتأثيرها المباشر على تعزيز الاستقرار وتحقيق معدلات نمو أكثر شمولًا وعدالة.

أولا، تُعد **إصلاحات السياسة النقدية** من أبرز التحولات التي شهدها الاقتصاد المصري خلال العام الماضي، حيث قام البنك المركزي بتوحيد سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤ والحفاظ على سعر صرف مرن يعكس قوى السوق ضمن خطوات تحول البنك المركزي المصري إلى إطار استهداف التضخم. هذا بالإضافة إلى رفع أسعار العائد الأساسية لمواجهة الضغوط التضخمية وترسيخ توقعات التضخم. ويستمر البنك المركزي في ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار، ضمن السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ثانيًا، تُعد **إصلاحات السياسة الضريبية والجمركية وتعزيز تعبئة الإيرادات العامة** من أبرز أولويات الحكومة، حيث تسعى وزارة المالية إلى بناء نظام حديث وعادل وصديق للاستثمار يُعزز التنافسية

ويُبسّط الامتثال. تشمل هذه الإصلاحات إطلاق استراتيجية ضريبية متوسطة الأجل، وتوسيع نطاق التحول الرقمي، وتبني حزمة من التعديلات التشريعية والإدارية، مع التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص. ومن المتوقع أن تساهم هذه الجهود في زيادة الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط وهو الحد الأدنى للتنمية، بما يعزز من كفاءة التعبئة المالية وعدالة توزيع الأعباء الضريبية.

ثالثًا، تأتي **إعادة هيكلة أولويات السياسة المالية وحوكمة الاستثمارات العامة** كأداة استراتيجية لدعم النمو المستدام. يشمل ذلك ضبط النفقات غير الضرورية، والإبقاء على سقف الاستثمارات العامة حيث يتم مراجعته على أساس سنوي بما يسمح بزيادة استثمارات القطاع الخاص، وتوجيه الموارد نحو مبادرات تحفيزية تموَّل بالكامل تستهدف تنشيط قطاعات حيوية مثل السياحة، التصنيع، الزراعة، التصدير، وريادة الأعمال. تُعزز هذه الإجراءات من قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، غير أن خفض الاستثمارات الحكومية يتطلب من القطاع الخاص أن يلعب دورًا أكبر، مما يستدعي تسريع الإصلاحات المؤسسية وتحسين مناخ الأعمال.

رابعًا، تُنفّذ وزارة المالية اجراءات لخفض **الدين العام** والتي تتمثل في خفض الدين الخارجي بنحو ١ إلى ٢ مليار دولار سنوياً (حيث تم للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ومن المستهدف الاستمرار في تحقيق ذلك). وأولوية وزارة المالية هو خفض أعباء خدمة الدين العام وبالتالي زيادة القدرة على توجيه الموارد إلى الإنفاق التنموي. وتشمل الأهداف خفض الدين العام إلى أقل من ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، وتنويع مصادر التمويل من خلال أدوات ميسرة وصكوك سيادية ومنتجات مالية جديدة بالعملة المحلية. كما تلتزم الدولة بتخصيص ٥٠٪ من عائدات الطروحات لتخفيض الدين. وتمثل هذه الاستراتيجية محورًا جوهريًا في تقوية الثقة بالسوق وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، رغم ما تفرضه من ضرورة ضبط دقيق لأولويات الإنفاق ومرونة في إدارة السيولة.

خامسًا، تُولي الحكومة اهتمامًا خاصًا **بتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة** عبر حزمة حماية اجتماعية شاملة تستهدف التخفيف من آثار بعض الإصلاحات الاقتصادية على محدودي الدخل. تشمل الحزمة زيادات فورية في الدعم النقدي والعيني، وزيادات في المعاشات والأجور، وتعيينات واسعة في قطاعات الصحة والتعليم مما يعزز من الاستقرار المجتمعي والقبول السياسي لبرامج الإصلاح.

وأخيرًا، في إطار التزام الدولة المصرية بالتحول نحو اقتصاد أخضر أكثر استدامة وصلابة في مواجهة التغيرات المناخية، تنفذ الحكومة حزمة شاملة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والتنموية، يأتي في مقدمتها برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة (RST) التابع لصندوق النقد الدولي، والذي يمثل أداة محورية لدعم الجهود الوطنية ضمن المحور الثالث من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية. ويُركّز البرنامج على تسريع وتيرة إزالة الكربون، وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات المناخية، وتطوير أدوات التمويل الأخضر، إلى جانب دعم قدرات القطاع المالي في تقييم وإدارة المخاطر المناخية. وتتكامل هذه الجهود مع مجموعة أوسع من الإصلاحات تشمل تحديث الإطار التشريعي والحوكمة البيئية، وتفعيل أسواق الكربون الطوعية، وتطوير منظومة MRV الوطنية، إلى جانب دمج أولويات المناخ في التخطيط المحلي والاستثمار العام والموازنة متوسطة الأجل. كما تشمل الإصلاحات تعزيز كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وتحقيق الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء، ودعم التحول الصناعي والزراعي الأخضر، وتنظيم استخدام المياه وإدارة الموارد المائية من خلال تفعيل قانون المياه وإنشاء المجلس الوطني للمياه. وتمتد هذه الجهود لتشمل تعزيز مرونة القطاع المالي، وتمكين القطاع الخاص، بما يعكس التزام الدولة بتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ واتفاق باريس، والانتقال الفعلي نحو نموذج تنموي منخفض الانبعاثات وأكثر قدرة على الصمود.

الإصلاحات الهيكلية لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

بالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر داخليًا وخارجيًا، تبنت الدولة حزمة من الأولويات الإصلاحية المتكاملة التي ترتكز على عدد من السياسات الرامية إلى تمكين القطاع الخاص، تعزيز الحوكمة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام. وقد شملت هذه الأولويات: تحسين مناخ الاستثمار، تعزيز المنافسة والحياد التنافسي، تسهيل التجارة والتحول الرقمي، وتطوير إدارة الأصول والشركات المملوكة للدولة. كل محور من هذه المحاور يتضمن إصلاحات تم تنفيذها بالفعل، وأخرى قيد الإعداد لضمان استمرارية الأثر وتعميق النتائج التنموية.

أولًا، تحسين بيئة الاستثمار وتيسير الإجراءات والميكنة الشاملة يمثل حجر الأساس في التوجه الاقتصادي الجديد، حيث أعادت الدولة تفعيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية لتسريع اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتم تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ لتوسيع نطاق الحوافز الاستثمارية للمشروعات في القطاعات ذات الأولوية. كما أُطلقت المنصة الإلكترونية الموحدة لتراخيص الاستثمار والتي توفر أكثر من ٣٨٠ خدمة رقمية، بالإضافة إلى تسريع إصدار التراخيص من خلال منصة الرخصة الذهبية. وتُستكمل هذه الجهود مستقبلًا بتوسيع ميكنة خدمات المستثمرين، ومن ضمنها إتاحة إصدار بطاقات المستوردين والمصدرين إلكترونيًا، وإطلاق منصة «مصر التجارية المتكاملة» لتبسيط سلاسل التوريد. كما يجري العمل على إنشاء منصة الكيانات الاقتصادية والتي تضمن إعادة تصميم بيئة الأعمال بحيث ترتكز على دورة عمل رقمية ومتطورة تغطي احتياجات المستثمرين من خلال منصة واحدة تربط بين مختلف الجهات الحكومية. وتعمل المنصة وفق معايير أداء واضحة، تشمل تقليص الوقت الكلي للحصول على الخدمات، وخفض التكلفة الإجمالية، إضافةً إلى توفير قنوات فعّالة لتقديم الشكاوى والتظلمات ومتابعتها، فضلًا عن إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لبدء الأعمال وإدارتها بكفاءة.

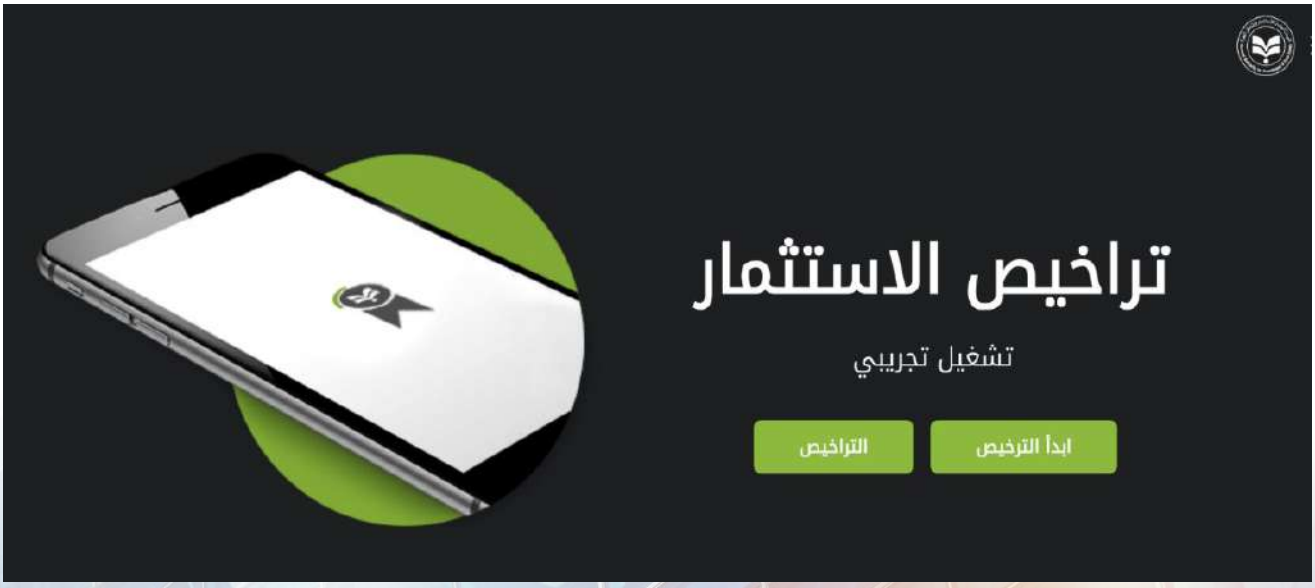

ثانيًا، تعزيز المنافسة والحياد التنافسي وتمكين القطاع الخاص، حيث أُقر قانون جديد لحماية المنافسة ومنع الاحتكار، إلى جانب تحديث اللوائح ذات الصلة لإلغاء الامتيازات غير التنافسية. وتم التوسع في نشر بيانات الشركات المملوكة للدولة وتفعيل سياسة ملكية الدولة التي تهدف إلى تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية القابلة للمنافسة. ومن المقرر مستقبلاً تفعيل لجنة قضائية متخصصة للنظر في المخالفات المحررة طبقاً لقانون المنافسة.

ثالثًا، تبني رؤية جديدة وشاملة لتعزيز أداء التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات

في إطار تبني رؤية شاملة لتحفيز التجارة الخارجية، تعمل الحكومة المصرية على تطوير منهجية متكاملة لتعزيز أداء الصادرات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على الانفتاح والتكامل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مع تركيز خاص على القارة الإفريقية. تشمل هذه الرؤية خمس محاور رئيسية، تستهدف إعادة هيكلة منظومة التجارة الخارجية من خلال أدوات مالية، وإصلاحات تنظيمية.

أحد أبرز هذه المحاور هو **البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات** للفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٦، الذي يهدف إلى تحفيز النمو التصديري من خلال مضاعفة المخصصات المالية لتصل إلى ٤٥ مليار جنيه، مع توزيعها على القطاعات المستهدفة بناءً على القيمة المضافة، الطاقة الإنتاجية، وعدد المشتغلين. يتميز البرنامج بمرونة عالية تتيح تكييف الحوافز حسب طبيعة كل قطاع، إلى جانب آلية واضحة لصرف المستحقات خلال ٩٠ يومًا دون خصم المديونيات، كما يتضمن آليات لتسوية المتأخرات تجمع بين السداد النقدي والمقاصة. وقد صُمم البرنامج من خلال حوار موسع مع ١٣ مجلسًا تصديريًا، ما يعكس التزام الدولة بتمكين القطاع الخاص.

ولا تقتصر السياسة الجديدة على الدعم المالي، بل تعتمد على **رؤية مؤسسية متكاملة لربط السياسات التصديرية بالإنتاجية والاستثمارية**، مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز تنافسية المنتجات، وضمان التكامل بين السياسات النقدية والمالية. وتؤمن الحكومة بأن تحقيق طفرة تصديرية يتطلب بيئة اقتصادية مستقرة، تشمل مرونة في سعر الصرف، تقليل تكلفة التمويل، وتحفيز الاستثمار طويل الأجل في الصناعات التصديرية.

وتُعد الإصلاحات الإجرائية والجمركية لتيسير حركة التجارة عنصرًا محوريًا في هذه المنظومة، وقد شهد هذا المسار تقدمًا ملموسًا من خلال تطبيق نظام «الشباك الواحد»، وتحسين التكامل بين الجهات المعنية، وتفعيل نظام إلكتروني لإدارة المخاطر. وتُستكمل هذه الجهود من خلال هدف طموح لتقليص زمن الإفراج الجمركي إلى يومين بحلول ٢٠٢٥، وتعديل السياسات الخاصة بسحب العينات وتداخل الاختصاصات الرقابية، إلى جانب إصدار تشريعات لتقسيط الضريبة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، مما يسهم في تحسين تدفقات التجارة الخارجية.

في السياق الإقليمي، أعدت الحكومة **خارطة طريق لتنمية الصادرات المصرية إلى الأسواق الإفريقية،** ترتكز على تحليل منهجي لتحديد أولويات الدول المستهدفة وفق ١٤ معيارًا موضوعيًا من ضمنها حجم الصادرات ووجود تمثيل تجاري، مع التركيز على سد الفجوات التصديرية. سيتم اختيار ٧ دول رئيسية كمرحلة أولى تغطي مختلف الأقاليم الإفريقية، ويجري التنسيق مع الوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجالس التصديرية لضمان التنفيذ الفعّال. كما تشمل الخارطة التعاون مع وزارة النقل لحل تحديات اللوجستيات، وتفعيل دور الوكالة المصرية لضمان الصادرات بالتنسيق مع البنك المركزي، وتوسيع التواجد المصرفي في الدول المستهدفة، إضافة إلى دعم الشحن الجوي بالتعاون مع مصر للطيران.

وتتسق هذه الجهود مع خطة التحرك التي وضعتها الدولة خلال رئاستها الحالية للمجلس الوزاري لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، والتي تستهدف تسريع استكمال المفاوضات الفنية، وتوسيع نطاق الاتفاقية، وزيادة حجم التبادل التجاري، واستضافة مصر لمقرات مؤسسية قارية مثل جهاز المنافسة ومحكمة المنافسة، فضلاً عن المعرض الدائم للتجارة البينية الإفريقية.

في مجملها، تسعى هذه الرؤية الطموحة إلى تحويل التجارة الخارجية إلى رافعة استراتيجية للنمو الاقتصادي، من خلال تفعيل أدوات الحوافز، تسهيل الإجراءات، وتعزيز التكامل الإقليمي. وتعكس التوجه الحكومي نحو بناء اقتصاد إنتاجي أكثر قدرة على المنافسة والابتكار، مدعومًا بدور فاعل للقطاع الخاص، ومؤسسات الدولة، والشراكات الإقليمية والدولية.

رابعًا: دعم التحول الرقمي وتعزيز جاهزية الاقتصاد الوطني لاغتنام فرص الاقتصاد الرقمي

تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تُرسّخ حوكمة البيانات وتعزز حماية الخصوصية. شملت هذه الجهود إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية، بهدف تنظيم جمع البيانات ومعالجتها وضمان حقوق الأفراد في الخصوصية. كما تم إصدار قانون خاص بتصنيف وحوكمة تداول البيانات، إلى جانب إعداد لائحته التنفيذية، لتوفير إطار قانوني واضح يُنظّم كيفية تبادل البيانات بين الجهات المختلفة، وفقًا لمستويات السرية والاستخدام المسموح، وبما يحقق التوازن بين الانفتاح المعلوماتي والأمن السيبراني.

الإصلاحات الهيكلية لتنشيط القطاع الصناعي

وعلى صعيد آخر، تبنت الدولة حزمة شاملة من السياسات والإصلاحات التي تستهدف تنشيط القطاع الصناعي وتعزيز جاذبيته للاستثمارات. ترتكز هذه السياسات على عدة محاور رئيسية، أولها **تبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الاستثمار**، من خلال التحول الرقمي عبر منصة «مصر الصناعية الرقمية»، وتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية بشفافية.

ثانيًا، **إعادة تنظيم الأدوار المؤسسية**، عبر حصر إصدار التراخيص الصناعية في جهة واحدة، وتحديد واضح لاختصاصات الجهات الحكومية لتقليل التضارب وتسريع الإجراءات، خاصة فيما يتعلق بالرخصة الذهبية والمناطق الحرة الخاصة، مع توحيد الإجراءات وتفعيل المتابعة المؤسسية الفعالة.

كما ركزت الإصلاحات على **دعم المصانع المتعثرة وغير المقننة** بإجراءات فنية وتمويلية عاجلة لدمجها في الاقتصاد الرسمي، إلى جانب **تطوير سياسات الأراضي الصناعية** وتعزيز دور المطور الصناعي لتوسيع نطاق الاستثمار في المناطق ذات الطلب المرتفع. وفي السياق ذاته، تم **تفعيل منظومة الرقابة والتفتيش الصناعي** لضمان الالتزام بالشروط القانونية والتشغيلية.

وتهدف الدولة أيضًا إلى **تعظيم الاستفادة من الأصول الصناعية** من خلال إعادة توظيف الأراضي والمصانع غير المستغلة عبر شراكات مع القطاع الخاص، ودعم مشروعات صناعية مستدامة قائمة على إعادة التدوير والاستغلال الكامل للموارد المحلية. كما يجري تنسيق ثلاثي بين وزارات الصناعة وقطاع الأعمال والاستثمار لتقييم الطاقات غير المستخدمة وتحديد أنسب سبل إعادة استغلالها، بما يتماشى مع التوجه نحو **نقل ملكية بعض الأصول إلى الصندوق السيادي** لتحقيق كفاءة أعلى في الإدارة.

أما على صعيد السياسة الصناعية طويلة الأجل، فقد تم تبني **نموذج التكتلات الصناعية (clusters)** لتعزيز التكامل في سلاسل القيمة، وتحقيق وفورات الحجم والتخصص، كما في مدن الروبيكي ومرغم ودمياط، مع التوسع في مناطق متخصصة جديدة للملابس الجاهزة والسيارات والطاقة. وتم ربط هذه الجهود بحزم **تمويلية ميسّرة** لدعم رأس المال العامل، وتمويل الآلات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إنشاء **صندوق لإعادة هيكلة المصانع المتعثرة** وزيادة الصادرات.

وأخيرًا، التحول الرقمي كأداة تمكينية لكافة محاور الإصلاح، إذ تم رقمنة عدد كبير من الخدمات الحكومية ذات الصلة بالاستثمار والتجارة والضرائب، وجار العمل على الربط البيني للأنظمة الحكومية لضمان تكامل قواعد البيانات. ويُعد هذا التوجه ضروريًا لخفض التكاليف، تقليل التداخلات البيروقراطية، وتمكين متخذ القرار من الوصول إلى بيانات دقيقة وموحدة تعزز من فعالية التخطيط الاقتصادي.

والجدير بالذكر أنه تم إدراج مصر ضمن الدول المشاركة في الإصدار الثالث من تقرير «جاهزية بيئة الأعمال» (Business-Ready) الصادر عن مجموعة البنك الدولي والمقرر إطلاقه في أكتوبر ٢٠٢٦. والذي يستند إلى استبيانات الشركات ومشاورات الخبراء لتقييم بيئة الأعمال عبر ثلاثة محاور رئيسية: الإطار التشريعي والتنظيمي، وجودة الخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية، من خلال عشرة موضوعات تغطي مختلف مراحل دورة حياة الشركات، منها تأسيس الشركات، الضرائب، العمالة، الخدمات المالية، والتجارة الدولية، وغيرها.

وفي إطار استعداد مصر للانضمام للتقرير، تعمل الحكومة المصرية على تحديد مجموعة إصلاحات جديدة في مختلف موضوعات التقرير تستند إلى نتائج المشاورات مع القطاع الخاص والجهات الوطنية وتحليل البيانات، بما يُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويُسهم في تحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية. ويتكامل هذا الجهد مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطط الإصلاح الهيكلي الجارية، ويُعزز من جذب الاستثمارات ودور القطاع الخاص في التنمية.

الإصلاحات الهيكلية لرفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني

يُعد الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير المهارات المستقبلية بما يتماشى مع احتياجات الأسواق المتغيرة، أداة استراتيجية لتعزيز الاندماج في سوق العمل، لا سيما الشباب والفتيات، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، اقتصاديًا واجتماعيًا، وهو أيضًا أحد المحاور الرئيسة في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية.

وفي إطار جهود الدولة لتعزيز تنمية سوق العمل وتحسين كفاءته وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي المستدام، حددت الحكومة المصرية مجموعة من الأولويات الرئيسية التي توجه من خلالها جهود الإصلاح الهيكلي لرفع كفاءة ومرونة سوق العمل. حيث تهدف هذه السياسات إلى تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني، ودعم الانتقال إلى القطاع الرسمي، وتمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز التحول الرقمي وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل كما هو موضح أدناه. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، الجاري إعدادها، إلى ترجمة هذه الأولويات إلى سياسات وبرامج تنفيذية متكاملة، تسهم في زيادة فرص التشغيل، خفض معدلات البطالة، وتهيئة سوق العمل لاستيعاب وظائف المستقبل، مع التركيز على دمج الاقتصاد غير الرسمي ومواكبة التحول التكنولوجي المتسارع.

أولًا: ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب الفني والمهني، حيث تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات من أجل ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب، على رأسها إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN)، مع وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية Sector Skills Councils.

وتأكيدًا على أهمية الدفع بمهارات وجدارات العاملين في الصناعات المختلفة من أجل زيادة التنافسية الدولية، وتعزيز النمو الاقتصادي الداعم للوظائف، والاستفادة من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مع وضع معايير موحدة لمنظومة التدريب الفني والمهني؛ فقد نصت بعض التشريعات المنظمة لسوق العمل، والمتمثلة في قانون العمل الجديد، و إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني ETQAAN، على أهمية دور مجالس المهارات القطاعية.

لذا، يتم العمل على تفعيل مظلة مجالس أهمية المهارات القطاعية للقضاء علي أهم التحديات الهيكلية الناتجة بشكل رئيسي عن ضعف مهارات وجدارات العمالة الفنية، وعدم موائمتها لمتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية. وسيتم تنفيذ المجالس وفقًا للمعايير الأوروبية، بما يعمل علي زيادة الإنتاجية، وتحسين الدخول وجودة الوظائف، ويساهم من ناحية أخري من الاستفادة من الطلب الخارجي خاصة بالدول الأوروبية علي العمالة الفنية والمهنية.

وفي إطار تعزيز المواءمة بين التعليم وسوق العمل، جاري التوسع في نموذج مدارس We للتكنولوجيا

التطبيقية ليصل عددها إلى ٢٧ مدرسة على مستوى الجمهورية. وتتميز هذه المدارس ببرامج تعليمية حديثة تُطوّر بالشراكة مع القطاع الخاص، وتجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية في تخصصات متقدمة مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة، مما يُسهم في إعداد كوادر فنية مؤهلة وقادرة على المنافسة محليًا ودوليًا، ودعم التحول الرقمي للاقتصاد المصري.

وعلى صعيد تطوير المناهج والتخصصات، تم إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل للطلاب المتفوقين بالتعليم الفني وفتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة مرتبطة بقطاعات الصناعة والإنتاج، وتحديث وتطوير البرامج الدراسية وفقاً للجدارات المهنية تتوافق مع تطور الاعمال والوظائف، نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع.

وإذ تضع الدولة على رأس أولوياتها **زيادة مساهمة المرأة ومشاركتها الفعالة في سوق العمل**، فإنه قد تم إلغاء قرار وزير القوى العاملة رقم ١٥٥ لعام ٢٠٠٣ بشأن الأعمال المحظور عمل النساء فيها وصدور القرار رقم ٣٤ لعام ١٢٠٢ والذي رفع الحظر على عمل المرأة في عدد ٣٣ مهنة المشار لها بالقرار المعدل فضلًا عن تفعيل مرصد المرأة في مجالس الإدارات. كما تم إطلاق برنامج «تسريع سد الفجوة بين الجنسين» بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي والمجلس القومي للمرأة، كمنصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ورفع تمثيلها في المناصب القيادية، وسد فجوات الأجور، وتوسيع مشاركتها في وظائف المستقبل. وقد التزمت أكثر من ١٠٠ شركة بمبادئ تمكين المرأة، كما تم إطلاق وحدات مؤسسية لدعم استدامة المبادرة وتوسيع أثرها.

في إطار جهود **دعم الانتقال إلى القطاع الرسمي**، تم إنشاء وحدة التدريب والتوظيف بوزارة التضامن الاجتماعي لتطوير خدمات الإرشاد المهني وتعزيز مهارات الشباب بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل النظامي، بما يسهم في تسهيل دمجهم في الاقتصاد الرسمي. وفي السياق ذاته، تعمل وزارة العمل على إعداد مسودة قانون لتنظيم أوضاع العمالة المنزلية، بما يضمن حقوقهم ويوفر الحماية الاجتماعية اللازمة لهم، تمهيدًا لدمجهم ضمن منظومة العمل الرسمية.

كما تم إصدار قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥، والذي يمثل خطوة إصلاحية مهمة نحو تحسين بيئة العمل وتعزيز حقوق العمال، ومن المقرر تطبيقه في المرحلة المقبلة. وترافق ذلك مع إطلاق حملة توعوية موسعة تستهدف منشآت القطاع الخاص، لتعريف العاملين وأصحاب الأعمال بأحكام القانون الجديد وحقوقهم وواجباتهم، بما يدعم الالتزام بتطبيقه ويعزز الانتقال المنظم إلى الاقتصاد الرسمي.

في إطار **دعم التحول الرقمي وتعزيز كفاءة سوق العمل**، تم إنشاء المنظومة القومية لمعلومات سوق العمل (LMIS) لتوفير بيانات دقيقة ومحدثة حول هيكل سوق العمل، فرص التوظيف، المهارات المطلوبة، الفجوات الحالية، ومستويات الأجور، بما يُمكّن من صياغة سياسات مبنية على الأدلة لمعالجة التحديات الهيكلية. وقد أُنجزت المرحلة الأولى بالتعاون مع الإسكوا، ويجري حاليًا الإعداد للمرحلة الثانية. كما تم إطلاق مشروع «مهني ٢٠٣٠» لتنمية مهارات الشباب وفقًا للمعايير الدولية على الوظائف التي يحتاجها سوق العمل في الداخل والخارج. ويجري العمل على تطوير منصة شاملة لسوق العمل تتكامل مع «مصر الرقمية»، وتشمل خدمات التوظيف (المحلي والدولي)، التدريب المهني، تصاريح عمل الأجانب، تنظيم العمالة غير المنتظمة، وتراخيص مزاولة المهن، إلى جانب تعزيز التكامل مع منصة «مهني ٢٠٣٠»، بهدف تحسين مواءمة العرض والطلب وتعزيز فاعلية سياسات سوق العمل.

يوضح الجدول التالي مصفوفة الإصلاحات الهيكلية المنفذة والمزمع تنفيذها وفقاً للمحاور الرئيسة، مع توضيح ما تم تنفيذه والجهة المسئولة عن التنفيذ والإطار الزمني للإجراءات المزمع تنفيذها. وقد تم إدراج هذه الإصلاحات أيضًا ضمن فصول السردية المختلفة بحسب صلتها بكل محور.

وفي هذا الإطار، سوف تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بمتابعة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمستهدفات الكمية المتضمنة في السردية، على أن تُدرج نتائج هذه المتابعة ضمن تقرير ربع سنوي يُعد بالتزامن مع صدور نتائج الناتج المحلي الإجمالي، بما يتيح تقييمًا دقيقًا للتقدم المحرز استنادًا إلى البيانات الفعلية.

مصفوفة الإصلاحات الهيكلية - الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها

- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥**، استصدار قرار لجعل تسجيل المستفيدين من برنامج تكافل و كرامة في التأمين الصحي الشامل تلقائياً في المحافظات التي تعمل فيها التأمين الصحي الشامل. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٦** ، إصدار تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢٠١٨/٢ لتحسين فعالية الترتيبات المؤسسية والاستدامة المالية للتأمين الصحي الشامل.	
الإصلاح المالي وتعزيز الشفافية ● استصدار قرار المتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية. ● إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الميزانية من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الميزانية متوسط الأجل. ● إعادة النشر المنتظم للتقارير السنوية المجمعة الخاصة بالبيانات المالية للشركات المملوكة للدولة، والتي تم تأسيسها في البداية بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦، مع استهداف توسيع قاعدة الشركات التي يشملها التقرير لتشمل كافة الشركات التي تغطيها وثيقة سياسة ملكية الدولة. **الهيئات الاقتصادية** ○ **بحلول نوفمبر ٢٠٢٥** استصدار قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء لدمج أو إلغاء أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية، بما في ذلك إعادة هيكلة بعض الهيئات الاقتصادية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل ٥٩ هيئة اقتصادية. **قطاع الموازنة العامة** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** يتم زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة المحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات المالية بين الهيئات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية. ○ **العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦** إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ينشر مع البيان المالي نصف السنوي وتشمل بيانات الحكومة العامة عرض إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة. **الإصلاحات المستهدفة لرفع مؤشرات مشاركة الجمهور** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥**، تطبيق الموازنة التشاركية في ٣ محافظات إضافية بعد نجاحه في الفيوم والإسكندرية كالتالي: (بني سويف – المنيا - دمياط).	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
التدقيق الداخلي ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٧** صياغة وإعداد وتعميم خطة للمراجعة الداخلية لتفعيل العمل بإدارات المراجعة الداخلية بوزارة المالية، تغطي كلا من المحور الإداري والمحور الفني بما يتفق مع المتطلبات التنظيمية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية من الخطة المفصلة لتعزيز إدارة التدقيق الداخلي بوزارة المالية. **الإطار الموازني متوسط المدى** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** يتم نشر استراتيجية مالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تتضمن التوقعات المالية الكلية الرئيسية على المدى المتوسط، بما يدعم التخطيط المالي المستدام ويوفر رؤية واضحة لمسار السياسات المالية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** يتم إعداد تقرير تقييمي عن المرحلة الأولية لتنفيذ إطار الموازنة متوسطة الأجل، ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** تعزيز إدارة المخاطر المالية من خلال إصدار قرار وزاري لتنظيم إدارة المخاطر المالية بما في ذلك تحديد مسؤوليات إدارة المخاطر المالية. ○ **خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٥ إلى يونيو ٢٠٢٦** يتم زيادة التقدم في إطار الموازنة المتوسطة الأجل (MTBF) وتطبيق الإطار الكلي الموحد في تحضير موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، **موازنة البرامج والأداء** ● إعداد مسودة الدليل الإجرائي لموازنة البرامج والأداء. ○ **خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٥ إلى يونيو ٢٠٢٦** يتم تعزيز تنفيذ موازنة البرامج والأداء PPB من خلال التدابير ذات الأولوية التي تم تحديدها في الخطة المفصلة لتنفيذ موازنة البرامج والأداء. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥**، تعزيز تنفيذ الموازنة البرامج والأداء من خلال إعداد خطة مفصلة لتنفيذ خطة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. **إدارة المخاطر المالية** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** تعزيز إدارة المخاطر المالية من خلال إصدار قرار وزاري لتنظيم إدارة المخاطر المالية بما في ذلك تحديد مسؤوليات إدارة المخاطر المالية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** تطوير وإعداد إطار تحليل كمي لتأثير أهم المخاطر الاقتصادية الكلية وتداعياتها على مؤشرات المالية العامة، وإعداد تقرير حول أهم المخاطر على تقديرات الموازنة العامة للدولة. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم تعزيز بيان المخاطر المالية في بيان الموازنة والإفصاح عن المعلومات الكمية حول الالتزامات الطارئة.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم ضمان تحديد كمية الضمانات السيادية وأولوياتها. حيث سيتم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء يُلزم الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة بطلب قيمة الضمانات اللازمة لدعم خططها الاستثمارية في الموازنة قبل إعداد الموازنة العامة للدولة. **الشفافية المالية:** ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم تحسين الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (باللغتين العربية والإنجليزية) للمستثمرين والمواطنين، بما في ذلك توفير معلومات دورية عن الدين العام، وإطلاق منصة إلكترونية لإحصاءات الموازنة. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة بشكل أكبر وإعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ليتم نشره بالتزامن مع المراجعة نصف السنوية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. **إدارة الدين العام** ● تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك الهيئات العامة الاقتصادية الـ ٥٩ من خلال إنشاء وحدة مخصصة في وزارة المالية. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم اتخاذ التدابير اللازمة للسماح بالاستثمار بالتجزئة في أدوات الدين الحكومية. ○ **بحلول نوفمبر ٢٠٢٥** توسيع نطاق التقارير الإحصائية عن ديون الحكومة العامة و/أو التقارير على أساس دوري (ربع سنوي) التي تغطي كافة جوانب الدين والاقتراض، الذي تم نشره عن ديون الحكومة المركزية في أبريل ٢٠٢٤. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم تحديث ونشر استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل، والتي توضح استراتيجية اقتراض متعددة السنوات يتم تحديثها سنويًا وترتكز على إطار عمل لإدارة تكاليف الحفظة والمخاطر. **الإصلاحات الضريبية** ● استصدار القانون رقم ٢٠٢٣/١٥٩ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ٢٠٢٣/١٣٧ ورقم ٢٠٢٣/١٧٥ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة باحتساب ضرائب الأجور والمرتبات. ○ **بحلول نوفمبر ٢٠٢٥** يتم اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لتقديم حزمة من الاصلاحات الضريبية في سياق موازنة السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بحيث يتم تحقيق هدف زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن ٢ ٪ على مدى مدة البرنامج.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي ○ تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة. ○ تعميم منصة الضرائب الإلكترونية. ○ تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني. ○ نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة. ○ تبسيط الإقرارات وتقليل تعقيد النماذج. **الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات** ● تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥. ● تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتوسيع القاعدة الضريبية. ○ سقف الغرامات بنسبة ١٠٠٪ من الضريبة الأصلية. ○ تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام. **الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية** ○ مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي. ○ إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية. ○ إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد. ○ مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة. **تعبئة الإيرادات (إصلاحات ضريبية)** ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** بناءً على نشر استراتيجية الضرائب متوسطة الأجل، سيتم إجراء المشاورة العامة بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل المعدل. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم توسيع نطاق تطبيق المنظومة الإلكترونية للضرائب على المرتبات. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم إصلاح نظام الضرائب العقارية من خلال ضمان موافقة مجلس الوزراء على التشريعات لتسهيل حل النزاعات وإصدار قرار وزاري لتقديم المدفوعات والإقرارات الإلكترونية. **تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إعداد نموذج تحليل البرامج المقدمة من الوزارات من منظور النوع الاجتماعي لتحديد مدى سعي تلك البرامج إلى تحقيق أهداف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث، وتصنيف المستفيدين من البرامج حسب النوع في كافة المراحل العمرية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إعداد بيان ملخص يلخص المعلومات المستخلصة من نموذج التحليل يرفق بالبيان المالي ويعكس مدى تحقيق أهداف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث من البرامج المقدمة من الوزارات.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
التخطيط متوسط الأجل ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٦** إصدار تقرير التخطيط متوسط وطويل الأجل. ○ **خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٥ إلى يونيو ٢٠٢٦** يتم تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية استناداً إلى مراجعة شاملة لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وخارطة الطريق الخاصة بمراجعة الحوكمة العامة (PGR)، وتقييم إدارة الاستثمار العام (PIMA)، وذلك بهدف تحديد وترتيب التدخلات اللاحقة ذات الصلة بإدارة الاستثمار العام والحوكمة حسب الأولوية والأهمية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم نشر الدليل الإجرائي/مجموعة أدوات العمل لإعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل، بما يشمل الإرشادات الموجهة للوزارات والجهات المعنية لتطبيق أحكام قانون التخطيطتعزيز إدارة الاستثمار العام من خلال عقد ورش عمل لبناء القدرات بهدف دعم الوزارات القطاعية والجهات المعنية في إعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل. **حوكمة الاستثمارات العامة** ● إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام. ○ تقرير متابعة - نصف سنوي- للاستثمارات العامة المنفذة خلال **العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦**، وذلك في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء (المزمع صدوره) بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. ○ تقرير متابعة - سنوي- للاستثمارات العامة المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وذلك في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء (المزمع صدوره) بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. **العدالة الاجتماعية والنمو الشامل** ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم إطلاق الأعمال التحضيرية لإجراء المسح القادم لدخل وإنفاق الأسر، بما يشمل التقديرات المحدثة لمعدلات الفقر. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم استكمال تنفيذ مسح دخل وإنفاق الأسر، وإتاحة نتائجه للجهات الحكومية المعنية وعدد من المؤسسات الدولية الشريكة المحددة. **العمالة وسوق العمل** ● إنشاء منظومة قومية لمعلومات سوق العمل LMIS تضم كافة المعلومات عن حجم وتكوين سوق العمل ومشكلاته وفرص التوظيف المتاحة.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
العمالة وسوق العمل • إطلاق المنصة الإلكترونية «مهني ٢٠٣٠» وإعداد استراتيجية تواصل وتوعية للمستخدمين، بهدف تنمية مهارات الشباب وفقا للمعايير الدولية وتسهيل الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. **تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل** • تم إلغاء قرار وزير القوى العاملة رقم ١٥٥ لعام ٢٠٠٣ بشأن الأعمال المحظور عمل النساء فيها وصدور القرار رقم ٤٣ لعام ٢٠٢١ والذي رفع الحظر على عمل المرأة في عدد ٣٣ مهنة المشار لها بالقرار المعدل. **تعزيز التوظيف ودعم الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي** ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم إعداد ونشر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بهدف تطوير السياسات العامة للتوظيف في مصر من خلال زيادة معدلات التوظيف وخفض البطالة، وخاصة بين النساء والشباب؛ وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل؛ وتحسين المهارات لتتماشى مع الوظائف الحالية والمستقبلية المطلوبة، ودمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي وتعزيز خلق الوظائف المستقبلية. ○ **بالمرحلة الثانية بحلول يونيو ٢٠٢٦،** سيتم اتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، مع العمل على ربطها بمنصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني، بما يشمل تقييم الوضع الحالي للخدمات ذات الصلة (مثل: التوظيف بالداخل، التوظيف بالخارج، شركات إلحاق العمالة، التدريب المهني، قياس مستويات المهارات)، وتطوير هذه الخدمات على منصة «مصر الرقمية». ○ **بالمرحلة الثالثة بحلول ديسمبر ٢٠٢٦،** سيتم تعزيز فرص التشغيل من خلال اتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، وبشكل خاص من خلال تطوير وإطلاق الخدمات المتبقية (الخاصة بتصاريح عمل الأجانب، علاقات العمل، السلامة والصحة المهنية، العمالة غير المنتظمة، تراخيص مزاولة المهن)، وربطها بمنصات أخرى مثل منصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني.	وزارة العمل Ministry of Labour
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي ودمج معلومات مفصلة عن العمالة غير الرسمية في مسح القوى العاملة استنادًا إلى تعريف وطني موحد للقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية .	جهاز تنمية المشروعات MSMEDA Micro, Small & Medium Enterprises Development Agency

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز الشفافية والمتابعة الدورية لسوق الصرف ○ **خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٥ الي ديسمبر ٢٠٢٦** الحفاظ على مرونة سعر الصرف والأداء الفعال لسوق الصرف الأجنبي، واستمرار مشاركة المؤشرات الاقتصادية والنقدية الحالية والمستقبلية ذات الصلة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ومع المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشئون الاقتصادية والمالية) على أساس ربع سنوي.	البنك المركزي المصري CENTRAL BANK OF EGYPT
تعزيز الحماية الاجتماعية ● تعزيز التحول المستدام، ومواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من خلال ١) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية بمقدار ١٠٠ ألف أسرة (من ٤,٦ مليون إلى ٤,٧ مليون)، و٢) زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع). ● إطلاق ونشر تقرير مرصد الحماية الاجتماعية. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم إصدار واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون المساعدات الاجتماعية الجديد، والتي تهدف إلى توضيح الأسس والمنهجية الحاكمة لآلية التدرج والخروج من المساعدات الاجتماعية، بما يشمل: معايير الاستحقاق، صرف المساعدات النقدية، صرف المساعدات الاستثنائية، دعم الوصول إلى برامج التمكين الاقتصادي، آلية التظلم، والأسس المنظمة لصندوق المساعدات النقدية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم تحديث آلية المتابعة والتقييم المعتمدة حالياً للمساعدات النقدية بما يتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة ○ **خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٦ إلى ديسمبر ٢٠٢٦** يتم إضافة ١٥٠ ألف أسرة جديدة إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة «تكافل وكرامة»، ○ **خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٦ إلى ديسمبر ٢٠٢٦** يتم تنفيذ ٥٠ ألف مشروع جديد للتمويل متناهي الصغر.	جمهورية مصر العربية وزارة التضامن الاجتماعي Ministry of Social Solidarity
تعزيز الحماية الاجتماعية والمساواة بين الذكور والإناث ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (UHIS)، وذلك من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة. كما تشمل الاستراتيجية إعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.	الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل UHIA
سياسات التأمين والمعاشات ● استصدار قانون للتأمين بما يسمح بتطوير صندوق طوعي للمعاشات الخاصة. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٦**، إصدار قانون التأمين الذي يتيح تطوير ركيزة صندوق التقاعد الخاص الطوعي، وإصدار قرار بإنشاء البيئة المواتية لتنمية صناديق الدخل الثابت.	ARAB REPUBLIC OF EGYPT الهيئة العامة للرقابة المالية FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
هيكل المشتريات الإلكترونية العامة ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** يتم النشر شهريًا على مواقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية ووزارة المالية لجميع المشتريات التي تمت من قبل أكبر ٥٠ شركة مملوكة للدولة. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** يتم نشر شهريًا لجميع عقود المشتريات العامة التي تتجاوز ٢٠ مليون جنيه مصري على موقع بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية والتأكد من أن الجميع يمكنهم الوصول إلى هذه المعلومات دون الحاجة إلى إنشاء حساب إلكتروني. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم إصدار قرار مجلس وزراء أو رئاسي بإنشاء هيكل تنظيمي مُعدّل وصلاحيات مُحدّثة للهيئة العامة للخدمات الحكومية (GAGS)، بما يتماشى مع دورها المُوسّع في دعم إطلاق بوابة المشتريات الإلكترونية، من ضمن مسئوليات أخري. بالإضافة إلى ضمان التبني المؤسسي للهيكل الجديد داخل الهيئة لتمكين التنسيق والإشراف والدعم الفني الفعال بين الجهات الحكومية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** ستقوم الهيئة العامة للخدمات الحكومية (GAGS) بإشراك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للعمل في مشاورة تشاركية لإجراء ثلاث وحدات لتقييمMAPS المشتريات الإلكترونية + إضفاء الطابع المهني على القوى العاملة في مجال المشتريات + المشتريات العامة المستدامة. ستطلق GAGS عمليات المشاركة الإدارية والاتفاق على الجدول الزمني للتنفيذ مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم بعد دراسة نتائج التجربة الأولى، سيتم توسيع نطاق التجربة لتشمل جهات أخرى في الموازنة لتعزيز اعتماد نظام المشتريات الإلكترونية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** ستطلق الهيئة العامة للخدمات الحكومية آلية مشتريات مشتركة تجريبية تستهدف سلعًا مختارة شائعة الاستخدام في مختلف الجهات الحكومية، وذلك لبناء نظام مشتريات أكثر كفاءة وشفافية وتعاونًا، يهدف إلى تعزيز الاستدامة طويلة الأمد وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال. ستستهدف الهيئة ما لا يقل عن ٥ إلى ١٠ سلع لتلبية احتياجات الوزارات المعنية. **حوكمة المشتريات الإلكترونية وتقييم الوضع التكنولوجي** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم اعتماد قرار من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية بشأن إنشاء هيكل تنظيمي مُحدّث وتفويض محدث للهيئة العامة للخدمات الحكومية GAGS، بما يتماشى مع دورها الموسّع في دعم تنفيذ بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية، وغيرها من المهام. كما يُطلب التأكد من اعتماد هذا الهيكل الجديد داخل الهيئة لضمان التنسيق الفعّال، والإشراف، والدعم الفني عبر الجهات الحكومية المختلفة. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم في ضوء تقييم حالة حوكمة المشتريات الإلكترونية والاستعداد التكنولوجي ونتائجها، سيتم استكمال العمل مع ٥ كيانات حكومية مختارة بشأن تجربة وظائف المشتريات الإلكترونية التي طورتها وقدمتها شركة الاستشارات الكورية وذلك لاختبار وظائف النظام.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
الشراكة مع القطاع الخاص ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** إعداد قائمة مشروعات استثمارية مستهدفة للقطاع الخاص ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** وضع خطة واضحة لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص تشمل القطاعات ذات الأولوية، بما يعزز جذب الاستثمارات الخاصة ويسهم في تحقيق أهداف التنمية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** استكمال الإجراءات المطلوبة لإنشاء حساب مخصص لتمويل الدراسات والمستشارين لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر.	
الرقمنة وتسهيل التجارة ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم بهدف تحسين الشفافية والتنبؤ بالإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والعبور، ستقوم مصر بإطلاق بوابة إلكترونية جديدة للمعلومات التجارية (تم تطويرها بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد)، في البداية لأربع فئات من المنتجات، والتي ستوضح الإجراءات المطلوبة لتصدير واستيراد هذه الفئات المختلفة، بما في ذلك شروط تراخيص الاستيراد والمعايير واللوائح الفنية المطبقة على الواردات، من خلال روابط لمواقع الجهات المعنية، بالإضافة إلى منصة منظمة التجارة العالمية (WTO e-Ping) الخاصة بالتدابير الصحية والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، والتي تحتوي على الإخطارات المصرية ذات الصلة. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم بهدف تعزيز الشفافية والتنبؤ في الإجراءات المرتبطة بالتصدير والاستيراد والعبور، يتم إعداد خطة لتطوير بوابة المعلومات التجارية الجديدة (التي تم تطويرها بالتعاون مع الأونكتاد)، من خلال توسيع نطاق المنتجات المشمولة وإضافة قسم أخبار مخصص يحتوي على تنبيهات بالتشريعات الفنية الجديدة، أو بالتغييرات في التدابير الصحية والصحة النباتية أو غيرها. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم التنسيق مع البنك المركزي للتوجيه للبنوك العاملة في مصر بتوفير العملة الأجنبية اللازمة لسداد غرامات التأخير للتوكيلات الملاحية، على ان يتم سداد قيمتها للبنك بالجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف الرسمية المعتمدة. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦**، في إطار جهود تمكين المصدرين من خلال إتاحة المعلومات والخدمات ذات الصلة بالتجارة الخارجية، دراسة وتطوير مشروع بوابة مصر للتجارة Egypt Trade Portal كمنصة رقمية موحدة تهدف إلى تقديم خدمات متكاملة لدعم الصادرات حيث أن هذا المشروع يعد أحد المبادرات لتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين، من خلال توفير أدوات تحليل سوقي، وبرامج تدريبية، وآليات للربط مع المشترين الدوليين، بالإضافة إلى نظم متابعة لمؤشرات الأداء والسياسات التصديرية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الدولة التصديرية.	

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة

تطوير منظومة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات لتعزيز التجارة الخارجية
• إطلاق البوابة الالكترونية الجديدة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اعتباراً من يناير ٢٠٢٤ بعدد (٣) لغات وهي (العربية – الإنجليزية – الفرنسية) لتكون واجهة إعلامية وخدمية للهيئة لتوفير معلومات تفصيلية عن أبرز ما تقدمه الهيئة من خدمات في جميع مجالات عملها:
  • الخدمات المقدمة من قبل الهيئة – خدمات متكاملة – مدفوعات عبر الانترنت
  • خدمات الادراج – الشكاوى والمقترحات خدامات الاستعلام
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تفعيل نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ لدول التجارة الحرة والمصدر المعتمد.
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم حوكمة إجراءات التسجيل التجاري ومنح التراخيص.
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تطوير وحدات الهيئة وفقًا لنظام ISO ١٧٠٦٥ لتعزيز قدرة إصدار شهادات المطابقة.
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تفعيل نظام إدارة المخاطر الحدودية الرقميةe-RBI لتحسين حركة التجارة، يتطلب التطبيق الكامل للنظام تطوير إجراءات تقييم المخاطر لأكثر من ٨٠٠٠ سلعة صناعية غير غذائية وفقًا للمعايير الأوروبية (اللائحة ٢٠٠٨/٧٦٥)، بهدف تحسين كفاءة الإفراج الجمركي، وخفض التكاليف، وتعزيز الاعتراف المتبادل مع الأسواق الدولية.
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تطوير منظومة رقابة التجارة الاستراتيجية للسلع ذات الاستخدام المزدوج.
الإصلاحات التنظيمية
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم تفعيل لجان الفحص المشترك وتفعيل احكام المادة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٣ لعام ٢٠١٩ بما يضمن تفويض ممثل جهة أخرى في إتمام إجراءات المعاينة والفحص والرقابة على البضائع المستوردة والمصدرة.
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم دراسة السماح بالإفراج تحت التحفظ مع المتابعة بعد سحب العينات لرسائل الكيماويات المدرجة بالمنشور ٢٦ لسنة ٢٠١٥.
تقليل جهات العرض للبنود المشتركة بين الجهات المختلفة
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم تعدد الجهات الرقابية المعنية بالفحص عن السلع والبضائع المستوردة، حيث يبلغ عددها ٢٧ جهة رقابية، مما يتطلب دراسة إلحاق مندوبي كل من (هيئة الطاقة الذرية، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، الرقابة على المصنفات الفنية، إدارة الرقابة على المطبوعات) بفروع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقاً للقرار الجمهوري السابق رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠، حيث تم عرض عدد ٣٩٥٧٥ رسالة خلال عام ٢٠٢٤.
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** توقيع بروتوكول بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة دمغ المصوغات والموازين في عام ٢٠٢٣ والذي بموجبه تم اسناد بعض المهام بأكملها من مصلحة دمغ المصوغات إلى الهيئة.
	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
	Ministry of Investment and Foreign Trade

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم الاتفاق على البنود المشتركة بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة الوطنية للإعلام تمهيداً لتوقيع بروتوكول والذي بموجبه يتم اسناد بعض المهام بأكملها من الهيئة الوطنية للإعلام إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم استصدار قرار المتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية. ○ استخراج بطاقات المستوردين والمصدرين من خلال منصة مصر الرقمية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إنشاء الشركات لمراكز خدمات لوجستية وتعزيز تجارة الترانزيت لتداول وتوزيع البضائع. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم التنسيق بين وزارتي الاستثمار والتجارة الخارجية ووزارة البيئة لتعديل القرارات الوزارية الخاصة باستيراد الخردة والمخلفات من البلاستيك والمطاط والزجاج حيث انها مستلزم انتاج لعدد كبير من الشركات، وذلك لإلغاء شرط تقديم شهادة فحص مسبق صادرة من معمل معتمد دولياً. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم تسهيل اشتراطات النقل والتخزين تحت التحفظ للمصانع بحيث يتم منح رسائل مستلزمات الإنتاج نقل وتخزين تحت التحفظ بعد المطابقة الظاهرية تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩. **تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز** ● تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية. ● العمل على مركزية المعلومات بتنسيق يسهل الوصول إليه (عبر الإنترنت وباللغة الإنجليزية ومجانًا) لكل من المستثمرين الوطنيين والأجانب على موقع استثماري واحد www.investinegypt.gov.eg . ● إطلاق منصة إلكترونية لتراخيص الاستثمار www.tracklicence.gafi.gov.eg ووضع خطة للتوسع التدريجي لهذه المنصة لتشمل الحصول على ودفع كافة التراخيص والتصاريح والخدمات ذات الصلة، وكذلك لتقديم طلبات الحصول على الرخصة الذهبية باللغتين الإنجليزية والعربية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تسهل على المستثمرين استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة - إنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية. - ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية. - ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية. - ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب - ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير **تعزيز التنافسية وضمان تكافؤ الفرص** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على المستثمرين والبدء بأبرز الاستقطاعات والالتزامات المالية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بإنشاء وحدة حوكمة الشركات المملوكة للدولة.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** لتعزيز مبدأ الحياد التنافسي، استكمال مراجعة أوضاع الشركات المملوكة للدولة من خلال تحديد وإعلان المسار الأنسب لكل منها، سواء بالنقل إلى صندوق مصر السيادي، أو الطرح في البورصة، أو البدء في الإنهاء تدريجية منظمة، وذلك لـ ٦٠ شركة رئيسية. **الإصلاحات التنظيمية لتعزيز الاستثمار** ● إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢/٢٠١٧ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية. **تحسين سهولة الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم القطاعات الواعدة ذات الأولوية ولتحسين وتطوير سلاسل القسمة المحلية والدولية. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم نشر تراجم رسمية باللغة الإنجليزية للتشريعات السارية المتعلقة بالقائمة السلبية الموحدة والمحدثة باستمرار لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النصوص الأصلية المتاحة حالياً باللغة العربية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث المستمر للقائمة السلبية الموحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة.	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade
الإصلاحات الجمركية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم مضاعفة ساعات عمل جميع الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي من خلال العمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية والإجازات الرسمية حتى الساعة ٦ مساءً. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إقرار هامش سماح للفروق في الكميات ضمن مشروعات الإنتاج بالمناطق الحرة: يتم ذلك من خلال تعديل تشريعي للمادة ٧٧ من قانون الجمارك، بهدف معالجة الفروقات الطفيفة في المدخلات الإنتاجية المسموح بها وتحسين بيئة الاستثمار في المناطق الحرة. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم توحيد إجراءات الإفراج الجمركي عبر جميع الموانئ والمناطق الجمركية: من خلال إلزام استخدام قاعدة بيانات الأسعار المرجعية (Reference Price Database) عبر نظام التقييم الآلي (Automated Valuation)، لضمان الشفافية وتقليص التقديرات غير الموحدة وتقليل التهرب الجمركي. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم منح ميزة تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تسهيل نظام التخليص المسبق على أن تبدأ بالسلع الواردة بقصد الاتجار. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم قصر مسئولية ممثلي الأشخاص الاعتبارية عن الجرائم المترتبة عن ادارتهم الفعلية من اجل طمأنة المستثمرين الأجانب. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تفعيل خدمة الاستعلام المسبق لبعض عناصر العمليات الجمركية على أن يكون هذا القرار ملزم لمصلحة الجمارك حتى تنتهي مدة صلاحيته.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
توسيع تطبيق نظام إدارة المخاطر الموحد بما يعزز من كفاءة الفحص الجمركي ويسهم في تسريع الإفراج عن البضائع مع الحفاظ على الرقابة الفعالة ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بهدف مضاعفة عدد الشركات المنضمة للبرنامج إلى ٥٠٠ شركة ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم لتيسير التجارة وتقليل أوقات التخليص الجمركي، يتم توسيع تنفيذ نظام إدارة المخاطر الموحّد (URM)، من خلال: - اللجنة العليا المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ٢٠٢٥، والمكلّفة بالإشراف على تنفيذ النظام وتوجيهه. وتقوم اللجنة بإصدار تقرير تقدم حول مدى التزام الجهات المعنية باستخدام النظام بشكل إلزامي في إجراءات التخليص الجمركي. - تسهيل إجراءات التسجيل بالقائمة البيضاء وفقاً للمادة رقم ٩٤ من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بحيث يسمح بتسجيل الشركات المنتجة المصدرة إلى مصر، والتي لم يتم رفض أي من رسائلها بالفحص المعملي خلال سنة واحدة، بحد أدنى خمس رسائل متتالية. - **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم توسيع قائمة المشغّلين الاقتصاديين الموثوقين (القائمة البيضاء) الذين لا تخضع بضائعهم للتفتيش الفعلي (المسار الأخضر)، بنسبة ٢٠٪ من العدد الحالي البالغ ٦٥٠ مشغّلاً - **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم إدخال واستخدام مسارين جديدين: المسار البرتقالي (فحص المستندات فقط)، والمسار الأزرق (التحقق بعد الإفراج فقط). ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم نشر دليل بالإجراءات الجمركية للواردات والصادرات للمتعاملين بالتنسيق مع الجهات المعنية وتجميع المنشورات الجمركية وتقسيمها حسب رؤوس الموضوعات. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تفعيل التواصل مع المتعاملين مع الجمارك عن طريق تفعيل وتحديث خدمة الخط الساخن وتحديد نقاط اتصال مع الجهات المعنية لتسهيل حصول المتعاملين على الخدمات المطلوبة. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم السماح بقبول المدفوعات إلكترونياً والذي يترتب عليه تقليل المجهود والوقت والإجراءات لأصحاب الشأن. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** التوسع في الترخيص بإنشاء مستودعات جمركية عامة داخل الموانئ الجافة لاستقبال كافة البضائع مع تخصيص مستودعات للمهمل. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم مراجعة الفئات الواردة بالتعريفة الجمركية وخاصة للسلع والقطاعات الصناعية المستهدفة. ○ تشكيل لجان إنهاء المنازعات الجمركية، على أن تشمل كافة النزاعات الجمركية وعدم قصرها على مخالفات السماح المؤقت فقط. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم دراسة تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب العينات للجهات الرقابية المعنية بمنظومة الإفراج الجمركي. **بناء القدرات وتعزيز الكفاءة المؤسسية** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تدريب العاملين بمصلحة الجمارك ورفع قدراتهم الفنية، وإعادة تدوير العاملين داخل المنافذ الجمركية.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية Ministry of Investment and Foreign Trade

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
التمويل للقطاع الخاص ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تسهيل الحصول على تمويل لتمكن نمو الصناعات التحويلية والصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة عر رفع الوعي بخصوص منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص لأكر من ٥٠٠٠ شركة في قطاعات مختلفة. **تعزيز الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** بهدف تحسين سهولة الاستثمار في مصر وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً ينص على وجوب نشر مقترحات القوانين واللوائح ذات التطبيق العام المتعلقة بالاستثمار، إلى جانب الوثائق التي توضح السياق والمبررات، على منصة «حوار» لإجراء مشاورات عامة، وذلك بصيغة يسهل الوصول إليها قبل اعتمادها من قبل الجهة المختصة بما لا يقل عن ٣٠ يوماً؛ أو على الأقل ١٥ يوماً في الحالات المبررة التي تتطلب اعتماد إجراءات مُعجلة. وفي الحالات التي تتضمن المقترحات معلومات حساسة أو سرية، يُكتفى بحجب الأجزاء ذات الصلة فقط. **ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب الفني والمهني** ● وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خال إنشاء مجالس مهارات قطاعية sector skills council .	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
تعزيز بيئة الأعمال والحياد التنافسي ● إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية ● إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تعزيز العمل المحلي من خلال تطبيق مؤشر التنافسية، بهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية. من المخطط أن تعتمده محافظات هذا المؤشر في خططها الاستثمارية مع زيادة نسبة الاستثمارات في هذه القطاعات إلى ٢١.	جمهورية مصر العربية رئاسة مجلس الوزراء
تعزيز التنافسية لقطاع الصناعة ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي لتوحيد اللوائح المنظمة للأنشطة الصناعية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إصدار استراتيجية/ حوافز/ اقتراح تشريعات وسياسات لدعم الصادرات وتعميق المكون المحلى في قطاع الصناعات.٢٠٢٥/٢٠٢٦. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إنشاء صندوق لدعم الصناعة وتمويل المصانع المتعثرة ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم استكمال الخدمات الصناعية على منصة مصر الرقمية الصناعية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تطوير نظام لطرح المصانع المغلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة	وزارة الصناعة Ministry of Industry

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم وضع وتنفيذ خطة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إنشاء سجل طاقة يحتوي على بيانات تفصيلية عن استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم أتمتة إجراءات الربط والتكامل بين حاضنات التكنولوجيا في جميع أنحاء مصر. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** سيتم مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية.	وزارة الصناعة Ministry of Industry
حوكمة وتطوير المناطق الصناعية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم صياغة قانون لتنظيم إدارة المناطق الصناعية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إنشاء خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم تخطيط وتنظيم المناطق الصناعية العشوائية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم مراجعة وتوحيد اللوائح الخاصة بإنشاء المناطق الصناعية. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إنشاء مناطق صناعية في المدن الجديدة بهدف تعزيز الاستثمار الصناعي. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية تمهيدًا لإنشاء المنطقة الصناعية شمال الفيوم على مساحة ٣٣ مليون متر مربع. **تسهيل الوصول إلى الأراضي** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تقليل فرص حدوث مخالفات وزيادة الإيرادات العامة من بيع الأراضي، وذلك من خلال تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** تسهيل الحصول على الأراضي وتعزيز التنمية الصناعية، واستكمال رقمنة خدمات القطاع الصناعي على المنصة الصناعية الرقمية المصرية (www.madein.eg)، من خلال إدراج خدمات تخصيص وتملك الأراضي الصناعية، وإصدار التراخيص الصناعية من خلال نظامي الإخطار المسبق والإخطار الفوري، إلى جانب الخدمات الفرعية الأخرى. **دمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الصناعي** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة.	IDA Industrial Development Authority الهيئة العامة للتنمية الصناعية
الإصلاحات التنظيمية وتعزيز المنافسة ● إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ١٧٥ /٢٠٢٢. ● تحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية).	جهاز حماية المنافسة EGYPTIAN COMPETITION AUTHORITY

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول ٢٠٢٥**، إطلاق «نظام الإبلاغ عن المخالفات»، الذي يُمكّن الأفراد من الإبلاغ عن الممارسات التي قد تُشكل انتهاكًا لقانون المنافسة المصري دون الكشف عن هوياتهم، مما يُعزز حرية الإبلاغ ويضمن سرية البيانات الشخصية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** إصدار اللائحة التنفيذية لتعديلات قانون حماية المنافسة لتعزيز كفاءة جهاز حماية المنافسة، ودعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام حيث تهدف اللائحة التنفيذية إلى توفير إطار شامل لتنفيذ تعديلات قانون حماية المنافسة. وتوضح هذه اللائحة القواعد الإجرائية والموضوعية لتعزيز الإنفاذ والتوافق مع أحكام القانون. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم العمل علي تعزيز الاستقلال القانوني لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وفقًا للمادتين (٢١٥) و(٢١٦) من الدستور المصري، ومنح الجهاز صلاحيات فرض الجزاءات الإدارية، وذلك من خلال اعتماد التعديلات ذات الصلة على قانون حماية المنافسة من قبل مجلس النواب. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم العمل علي تعزيز اليقين القانوني وتشجيع السياسات المؤيدة للمنافسة، من خلال ضمان قيام جهاز حماية المنافسة بإصدار الإرشادات اللازمة المتعلقة بالاتحادات التجارية، والأسواق الرقمية (بما في ذلك تعريف السوق المعني وتحديد القوة السوقية)، والقيود المصاحبة، وكذلك الإرشادات المتعلقة بالاختصاص في نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ والممارسات السابقة على الحصول على الموافقات . ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إصدار إرشادات حول استخدام معلومات خاصة أو سرية لم يتم الإفصاح عنها للحصول على مميزات تجارية عادلة لتمكين القطاع الخاص من خلال تعزيز السياسات الداعمة للمنافسة واليقين القانوني حيث تهدف إرشادات جهاز حماية المنافسة بشأن عدم الالتزام بواجب إخطار الجهاز بالتركزات الاقتصادية، إلى توضيح أهمية الالتزام بواجب إخطار الجهاز بتلك التركزات قبل تنفيذها؛ كونه إجراء مهما الضمان المنافسة في الأسواق المختلفة. وتتناول الإرشادات تحليلا لأبرز اشكال مخالفة هذا الالتزام، مثل ممارسة التحكم أو التأثير المادي على الشركة المستهدفة قبل الحصول على موافقة الجهاز، وتبادل المعلومات التجارية الحساسة بين الأشخاص المعنية بالتركز الاقتصادي. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إصدار إرشادات القيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية لتمكين القطاع الخاص من خلال تعزيز السياسات الداعمة للمنافسة واليقين القانوني حيث تهدف إرشادات جهاز حماية المنافسة بشأن القيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية إلى بيان القواعد العامة للقيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية وبيان سياسة الجهاز المتبعة عند تقييم تلك القيود، وذلك وفقا لأحكام قانون حماية المنافسة ولائحته التنفيذية، وذلك بهدف إيضاح قواعد وأسس تحليل هذا المفهوم للأشخاص المخاطبة بقانون حماية المنافسة.	جهاز حماية المنافسة EGYPTIAN COMPETITION AUTHORITY

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** سيتم إصدار إرشادات بشأن اختصاص الجهاز في الرقابة على التركزات الاقتصادية إلى بيان اختصاص الجهاز بفحص التركزات الاقتصادية بموجب المادة (١٩) مكررا (أ) والمادة (١٩) مكررا (هـ) من قانون حماية المنافسة بالإضافة إلى اختصاص الجهاز بفحص بعض التركزات الاقتصادية غير واجبة الإخطار وفق الفقرة الرابعة من المادة من قانون حماية المنافسة (١٩) مكررا وذلك لتمكين ميع الأشخاص العاملة في مختلف الأسواق من تقييم ما إذا كانت التركزات الاقتصادية المزمع تنفيذها تخضع لاختصاص الجهاز من عدمه.	جهاز حماية المنافسة EGYPTIAN COMPETITION AUTHORITY
تعزيز المنافسة والحياد التنافسي وتطوير إدارة ومتابعة الشركات المملوكة للدولة ● زيادة الشفافية بشأن التقدم المحرز في سياسة ملكية الدولة من خلال المنشورات، حول: أ) التقدم المحرز خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ فيما يتعلق باعتماد الإصلاحات والتدابير المتعلقة بسياسة ملكية الدولة. ب) توضيح جميع صفقات التخارج التي نفذت خلال نفس السنة المالية، بما في ذلك معلومات عن حجم كل معاملة وتفاصيلها، والأطراف المعنية والإجراءات والخطوات المتخذة بما في ذلك الإجراءات والإطار القانوني. ● إحالة مسودة قانون سياسة ملكية الدولة على البرلمان رقم ٢٠٢٤/١٧٩. ● لتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، تم إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، وذلك من خلال اعتماد القانون الخاص بإنشاء هذه الوحدة من قبل مجلس النواب. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٦** ستقوم وحدة الشركات المملوكة للدولة باستصدار قواعد حوكمة الشركات المملوكة للدولة. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** بهدف تعزيز الشفافية بشأن محفظة الدولة من الشركات المملوكة للدولة، وبعد الانتهاء من إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة، يتعين على الوحدة استكمال قاعدة البيانات لتشمل معظم الشركات المملوكة للدولة، وإتمام إعداد مجموعة المؤشرات المالية الخاصة بها.	The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center IDSC
العمالة وسوق العمل ● تم إصدار قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إعداد مسودة قانون العمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتقنين أوضاعها، ودمجها في سوق العمل الرسمي. ○ **بحلول ٢٠٢٥** العمل على إصدار القرارات الوزارية وتدشين حملة توعوية تستهدف منشآت القطاع الخاص لتعريف العمال وأصحاب الاعمال بأحكام القانون وحقوقهم وواجباتهم.	وزارة العمل Ministry of Labour
الإطار التشريعي للبيانات والاقتصاد الرقمي ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إصدار قانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات **التعليم الفني والتدريب المهني** ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم زيادة عدد مدارس We للتكنولوجيا التطبيقية ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٧ مدرسة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب • إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN) • إنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية التي يتم تنفيذها حالياً.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني MINISTRY OF EDUCATION AND TECHNICAL EDUCATION
دعم التعليم التكنولوجي لتعزيز مهارات الصناعة والإنتاج وربطه بسوق العمل • إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل للطلاب المتفوقين بالتعليم الفني وفتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة مرتبطة بقطاعات الصناعة والإنتاج.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
تمكين القوى العاملة وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إنشاء «وحدة التدريب والتوظيف» ويشمل مشروع العديد من الخطوات التي تطور من منهجية الإرشاد الوظيفي. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم توفير خدمات رعاية الأطفال في مناطق العمل (خاصة زيادة عدد الحضانات.	جمهورية مصر العربية وزارة التضامن الاجتماعي Ministry of Social Solidarity
تعزيز تنافسية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إصدار الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إصدار استراتيجية للتحول المشروعات للقطاع الرسمي وتفعيل قانون المشروعات الصغيرة والحوافز والمزايا الخاصة بها. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم دعم الصناعات الحرفية التقليدية وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للصناعات مع الجهات ذات الصلة، وذلك من خلال إصدار استراتيجية وطنية للصناعات اليدوية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** التحول الرقمي لخدمات الجهاز وإنشاء منصة قومية للمشروعات والربط الشبكي مع الجهاز والهيئات ذات الصلة لإتاحة الفرص والمعلومات وتحسين ودعم بيئة الأعمال.	جهاز تنمية المشروعات MSMEDA
المساواة بين الذكور والإناث في مجالس إدارة الشركات والبنوك • مرصد المرأة في مجالس الإدارات بهدف دعم زيادة نسبة المرأة في مجالس الإدارة بالشركات والبنوك من خلال قاعدة بيانات توضح نسب تمثيل المرأة في الشركات العامة والقطاع المصرفي.	المجلس القومي للمرأة THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
التشريعات البيئية والحوكمة • الموافقة على إطار عام تنظيمي لتنفيذ وميكنة نظام MRV، وكذا استصدار القواعد لتنفيذ النظام وفقاً للإطار العام للشفافية باتفاقية باريس لثلاثة قطاعات على الأقل: النقل ، الكهرباء، الغاز والبترول • إستصدار قرار رقم ٤١٥ لعام ٢٠٢٣ بشأن نظام الرصد والإبلاغ والتحقق الوطني (MRV) وذلك بما يسمح بوجود قاعدة بيانات حول انبعاثات الغازات الضارة، ومتابعة التقدم بشأن سوق الكربون. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٦** يتم عرض مشروع قانون البيئة المعدل إلى البرلمان للتصديق عليه **السياسات المناخية والتكيف مع تغيّر المناخ** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم وضع تقييمات محلية لمخاطر المناخ وإدخال الأولويات المتعلقة بالتكيف في نظم التخطيط المحلية وخطط التنمية، وتعزيز بناء القدرات لزيادة القدرة على التنفيذ على المستوى دون الوطني وتعزيز الملكية المحلية. **حماية البيئة والتنوع البيولوجي** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** الموافقة مجلس الوزراء على إعلان النظام البيئي البحري بالكامل في البحر الأحمر منطقة محمية، نظراً لأهميته في ضمان استدامة صناعة السياحة. **دراسة القدرة التنافسية للتجارة المتوافقة مع المناخ** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** بهدف دعم تطوير استراتيجية وطنية محتملة لتعزيز التجارة المتوافقة مع المناخ في مصر، يتم استكمال دراسة تحليلية شاملة تركّز على تقييم تداعيات آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) على الاقتصاد المصري وآليات التوافق معها. تشمل الدراسة تحليل الوضع الحالي والمستقبلي لتنافسية التجارة المصرية في هذا المجال. يجب أن تتناول الدراسة كثافة انبعاثات الكربون، وحساسية التصدير، والتأثيرات على القطاعات الرئيسية (الأسمنت، الصلب، الألمنيوم، الأسمدة، الكهرباء، الهيدروجين) في ظل سيناريوهات مختلفة من السياسات الداخلية والخارجية. كما ينبغي أن تستعرض الدراسة وتُقيِّم وتقارن بين سيناريوهات مختلفة لخيارات السياسات، مثل اللوائح التنظيمية والحوافز المالية، أدوات تسعير الكربون، وغيرها من التدابير قصيرة وطويلة المدى، وذلك للحد من تأثيراتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً القطاعات المذكورة أعلاه، وضمان الحفاظ على فرص النفاذ إلى أسواق التصدير وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق منخفضة الانبعاثات الكربونية. كما ينبغي أن تُقيِّم الدراسة الآثار الاقتصادية الأوسع نطاقاً لهذه السياسات، بما في ذلك تأثيرها على القطاعات المعنية. وبناءً على نتائج الدراسة، ينبغي أن تتضمن توصيات استراتيجية توضح العناصر الأساسية التي يمكن أن تُسهم في بلورة استراتيجية وطنية مستقبلية. **تعريفة التغذية لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يتضمن تعريفة تغذية مُعدّلة لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة، مع إمكانية تضمين آلية تعديل في القرار تتيح تعديل التعريفة في المستقبل، وتعزيز ممارسات إدارة النفايات.	جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة Arab Republic of Egypt-Ministry of Environment

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تنظيم أسواق الكربون الطوعية تم إصدار ثلاثة قرارات بشأن أسواق الكربون المحلية: ● (١) متطلبات هيئات التحقق والمصادقة المعتمدة من قبل هيئة الرقابة المالية لكل من الهيئات الدولية والمحلية، (٢) متطلبات سجلات ائتمان الكربون الطوعية المحلية المعتمدة من قبل هيئة تنظيم الكربون، (٣) قواعد الإدراج والإلغاء الائتمانات الكربون الطوعية. **دمج أدوات الكربون والطاقة المتجددة ضمن النظام المالي** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٩٩٢/٩٥ بشأن تصنيف ضمان المنشأ وشهادات الطاقة المتجددة كأدوات مالية بهدف توسيع نطاق شهادة MCV المنظمة التي قدمتها هيئة تنظيم الطاقة الفيدرالية لتشمل أنواعًا أخرى من الشهادات ذات الصلة، وهو ما من شأنه أن يعزز شفافية السوق من ناحية، ويمكّن الكيانات المختلفة من تعويض الانبعاثات من النطاق ١ والنطاق ٢، مع زيادة الجدوى المالية للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة. **حوكمة سوق الكربون وحماية المستثمرين** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإضافة ترخيص محدد ووظيفة محددة لشركات تصنيف الائتمان الكربوني وإصدار القرارات التنظيمية ذات الصلة بإنشاء وتشغيل هذه الشركات بهدف الوصول إلى: - جودة أرصدة الكربون - طبقة أخرى من الحماية للمستثمرين - تعزيز نزاهة السوق وخاصة على الصعيد البيئي	الهيئة العامة للرقابة المالية
الحد من غازات الكربون ● استصدار قرارين خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون، لتحديد القطاعات ذات الأولوية وفقاً للمادة ٦، تحديد القطاعات التي من الممكن ان يقوم القطاع الخاص من خلالها بتوليد ارصدة الكربون الطوعية و كذا وضع إطار عام للمعايير المحلية في سوق أرصدة الكربون الطوعي. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٦** يتم استصدار قرارات من خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون وذلك وفقاً لمبادئ IOSCO وUNFCCC حول تكامل أسواق الكربون المالية.	جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة الهيئة العامة للرقابة المالية

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
الإصلاح المؤسسي والرقمنة في الإدارة المحلية ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم الإصلاح التنظيمي للمحليات وتطوير البنية التكنولوجية المحلية من خلال الربط التكنولوجي بين الوحدات والمستويات المحلية المختلفة وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة لها. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم التوسع في تقديم الخدمات بالوسائل الإلكترونية من خلال بوابة الالكترونية الخدمات المحليات وربط بوابة تقديم الخدمات المحلية ببوابة مصر الرقمية لتقديم الخدمات بصورة جيدة لصالح أصحاب الأعمال. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم تفعيل مرصد التنمية المحلية لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في المشروعات التنموية المحلية من خلال نظام الكتروني قادر على جمع البيانات وتحليلها، وكذا نشر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشروعات التنموية المحلية على المواقع الإلكترونية للمحافظات بعدد (١٧) محافظة. **تمكين القطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد الأخضر (تحفيز الاستثمارات الخضراء)** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم استمرار دعم تطبيق سياسات تحفيز مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد الأخضر في المحافظات واستهداف مكافحة التلوث من المخلفات الصلبة والزراعية - وكذلك النظر في إصلاح ومراجعة السياسات والاجراءات والقواعد المنظمة لهذه الانشطة بهدف تحقيق اقتصاديات جاذبة للاستثمار.	جمهورية مصر العربية وزارة التنمية المحلية
الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع المياه ● إحالة مسودة قانون تنظيم مرفق مياه الشرب والصرف الصحي على مجلس النواب. ○ **بحلول يناير ٢٠٢٦** استصدار قرار من السيد وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بتعديل الكود المصري لاستهلاك مياه الشرب والصرف الصحي. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم مراجعة المعايير/القواعد المتعلقة بتخصيص المياه لاستخدامات مختلفة. **الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع المرافق** ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم تيسير مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، يتم إنشاء وحدة فرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، على أن يتم تعيين عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين بها.	وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم تطوير على الأقل أربع مشروعات استثمارية مناسب للقطاع الخاص في مجال البنية التحتية المرتبطة بالمياه وضمان توافقه مع سياسة ملكية الدولة. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم إطلاق مناقصتين تنافسيتين على الأقل بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروعات البنية التحتية في مجال المياة لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. **تعزيز الإطار الموازني المتوسط الأجل (MTBF):** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم إعداد مسودة دليل الموازنة الخضراء، مع تناول مبادئ الموازنة المستجيبة للمناخ من أجل إنشاء أساس للموازنة الخضراء **تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود** ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم نشر تحليلًا كميًا للمخاطر المالية طويلة الأجل المتعلقة بالمناخ والالتزامات الطارئة المتعلقة بالمناخ ووصف كيف ستتولى الحكومة إدارة هذه المخاطر في البيان المالي (قسم المخاطر المالية) بدءًا من موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧. ○ **بحلول أغسطس ٢٠٢٦** تعزيز قدرة إدارة مخاطر الكوارث من خلال اعتماد استراتيجية وطنية لتمويل مخاطر الكوارث مع دمج تدابير المساعدة الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي.	وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE
سياسات دعم التحول الصناعي الأخضر ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم تطوير نظام للحوافز لدعم وتشجيع التصنيع الأخضر. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إنشاء وحدة MRV المختصة بالقياس والإبلاغ والتحقق من التزامات المناخ.	وزارة الصناعة Ministry of Industry
سياسات التكيف مع تغيّر المناخ في القطاع السكني ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم التوسع في إنشاء وحدات إسكان أخضر ضمن برنامج الإسكان الاجتماعي.	صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري Social Housing and Mortgage Finance Fund

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
الحوكمة والإطار التشريعي لقطاع المياه ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم تنفيذ قانون الموارد المائية (القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١) بهدف تيسير إنشاء وتفعيل الإطار المؤسسي والتنفيذي لقانون الموارد المائية (قانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١)، بما يشمل إعداد اللوائح الداعمة، وإنشاء آليات الرقابة، وبناء القدرات، وإعداد وضمان اعتماد اللوائح التفصيلية المنصوص عليها في المواد (٤٣، ٤٤، ٥١، و٧٢) من القانون. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم إصدار «إرشادات التنفيذ الرسمية» وإجراءات التشغيل القياسية لمكاتب التنفيذ الميدانية (بما يشمل التفتيش، والإبلاغ عن المخالفات، وإجراءات العقوبات وفقاً لأحكام القانون، مثل المواد من٥٩ إلى ٨٥ الخاصة بالمخالفات والعقوبات) في الجريدة الرسمية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** وفقاً للمادة (٥١) من القانون، يتم إنشاء جميع المجالس الإقليمية للمياه بقرار من رئيس مجلس الوزراء. **التمكين المجتمعي والإدارة التشاركية للمياه** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم التوسع في تشكيل روابط مستخدمي المياه ونشر الممارسات الناجحة والمميزة لتشجيع المزيد من المزارعين على تكرار هذه النماذج الناجحة. **تنظيم استخدام المياه الجوفية** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إصدار المنظومة المتكاملة لتراخيص حفر وتشغيل الآبار الجوفية وتقنين السحب منها. **الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية** ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إصدار الخطة المتكاملة للمناطق الساحلي (ICZEM) **إصلاح منظومة حوكمة المياه** لتعزيز كفاءة وشفافية إدارة الموارد المائية، سيتم تنفيذ ما يلي: ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** سيتم تعزيز هياكل الحوكمة المائية لتحسين الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد المائية من خلال ضمان اعتماد «استراتيجية المياه الوطنية ٢٠٥٠» من قبل «المجلس القومي للمياه». ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم اعتماد اللائحة الداخلية للمجلس القومي للمياه وبروتوكولات الحوكمة الخاصة بالتنسيق بين الجهات المعنية بالمياه، بما يشمل ما يلزم من موافقات تشريعية. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم اعتماد أول تقرير عن «حالة الموارد المائية» من قبل المجلس ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** سيتم إعداد وتعميم إرشادات تهدف إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال. **إدارة الموارد المائية** ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** سيتم إنشاء وتفعيل سجل مركزي لترخيص استخدام المياه الجوفية، يضمن التوثيق، والمعالجة الشفافة، والتحديث المنتظم لأنشطة الترخيص.	وزارة الموارد المائية والري Ministry of Water Resources and Irrigation

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يحدد رسماً مقابل كل متر مكعب من المياه المستخرجة من الآبار لأغراض غير زراعية، بما يتماشى مع المادة (٧٢) من قانون الموارد المائية والري رقم ١٤٧ لسنة٢٠٢١. ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** سيتم اعتماد إرشادات وإجراءات واضحة على المستوى الوزاري لترخيص حفر وتشغيل آبار المياه الجوفية، بما يشمل المعايير الفنية، والكميات المسموح باستخراجها، ومتطلبات المتابعة والرقابة، وذلك بما يتسق مع الفصل السابع من القانون رقم ١٤٧ لسنة٢٠٢١. **تعزيز إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود** ○ سيتم إنشاء المجلس الوطني للمياه من خلال قرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء، وأن يتولى السيد رئيس الوزراء رئاسة المجلس، ويضم الوزراء المعنيون والأطراف ذات الصلة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الموارد المائية والري ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة البيئة ووزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي والتعاون الدولي، والذي سيتولى: (١) **بحلول يونيو ٢٠٢٦**، الإشراف على جمع البيانات وتبادلها ونشرها بشأن الطلب على المياه والعرض حسب القطاع/القطاع الفرعي/المنطقة والتحليل لدعم القرارات بشأن تخصيص المياه. (٢) **بحلول أغسطس ٢٠٢٦**، ادخال منهجية رسمية يتم تحديدها في المراجعة الأولى للبرنامج لتخصيص المياه بين القطاعات/المناطق لإدارة المطالب المتضاربة على موارد المياه في مرحلة التخطيط للسياسات والمشروعات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية	وزارة الموارد المائية والري Ministry of Water Resources and Irrigation
الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة ● اعتماد الاستراتيجية المعدلة للطاقة المستدامة. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** لضمان تنفيذ أكثر فعالية لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة، ستعمل الحكومة المصرية على تعزيز دور وحدة تخطيط الطاقة التابعة لمجلس الوزراء، من خلال توسيع نطاق اختصاصها رسمياً ليشمل التخطيط الاستراتيجي لكفاءة الطاقة. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** من أجل توجيه جهود الدولة في مجال كفاءة استخدام الطاقة، يتم اعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة لكفاءة استخدام الطاقة بشكل رسمي من قبل المجلس الأعلى للطاقة، إلى جانب إعداد خطة للتنفيذ وضمان اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للطاقة. **دعم الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء** ● الموافقة على خطة الحد من الخسائر متضمنة الأهداف السنوية للحد من خسائر التوزيع لشركات التوزيع المملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر، وكذا قيام شركات التوزيع بتحقيق هذه الأهداف. ● إصدار تقرير المراجعة للسنة الأولى حول حالة تحقيق أهداف الحد من الخسائر من قبل شركات التوزيع ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** الموافقة على خطة الجدوى المالية لقطاع الكهرباء بما في ذلك تعديل التعرفة وتحسين تكاليف التشغيل. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بالاستدامة المالية بما يساهم في استعادة تكاليف قطاع الكهرباء.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة Ministry of Electricity and Renewable

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
تمكين القطاع الخاص وسوق الكهرباء التنافسي • إصدار اللوائح الخاصة بإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار العمل الخاص بالقطاع الخاص. • إصدار منشور ينظم التوريد المباشر لمصادر الكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص) (private-to-private). • إصدار لوائح بشأن إصدار شهادات منشأ الطاقة للمساهمة في إطار الطاقة النظيفة الخاصة القائمة على الطلب. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم بهدف تسهيل التقدم نحو فصل أنشطة سوق الكهرباء، استناداً إلى استكمال دراسة شاملة، يتم تقديم خطة للفتح التدريجي لسوق الكهرباء، وضمان اعتمادها رسمياً من قبل المجلس الأعلى للطاقة. ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم نقل اختصاصات شراء الطاقة الجديدة والمتجددة لشركات التوليد ونقل التعاقدات طبقاً لذلك ○ **بحلول يوليو ٢٠٢٧** يتم الوصول إلي اتفاق فيما بين الدولة ومرافق الكهرباء العامة لدعم الأداء التشغيلي والتجاري للمرافق. **تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة** • تخصيص ٢٦ ألف كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة **تكثيف جهود التخفيف من تغير المناخ تحت برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة** • تماشياً مع هدف ٣٠٪ لطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية بحلول عام ٢٠٣٠، على مجلس الوزراء أن يتبنى وينشر جدولًا لتنفيذ مستهدفات الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠.	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة Ministry of Electricity and Renewable
تكثيف جهود التخفيف من تغير المناخ تحت برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة ○ لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من إنتاج الهيدروكربونات، ستنفذ وزارة البترول (أ) **بحلول أغسطس ٢٠٢٦** يتم تطبيق نظام القياس والإبلاغ والتحقق MRV لتتبع حرق الغاز والميثان وانبعاثات الميثان المنبعثة على مستوى المشغل أو المشروع على أساس ربع سنوي أو سنوي، و (ب) **بحلول أغسطس ٢٠٢٦** سيتم إصدار قرار يلزم شركات التشغيل بتقديم واعتماد أهداف خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز بما يتماشى مع مساهمات مصر المحددة وطنياً Egypt's NDCs وفرض غرامات على عدم الامتثال بعد فترة سماح مدتها سنتان.	وزارة البترول والثروة المعدنية Ministry of Petroleum & Mineral Resources

الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة
موازنة البرامج والأداء ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٦** يتم دفع تنفيذ موازنة البرامج والأداء (PPB) من خلال اعتماد ونشر مؤشرات الأداء على مستوى البرامج الفرعية لثلاث جهات إدارية، تركز على العدالة الاجتماعية، وتغير المناخ، وتحسين البيئة. **زيادة قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية** ○ وفقًا لمنصة مصر الوطنية نوفي (NWFE)، والتي تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، تضيف الجهات المصرية مشروعين فرعيين جديدين، أحدهما للتكيف والآخر للتخفيف. لكل من المشروعات، سيتم اعداد دراسات الجدوى الأولية لجذب تمويل القطاع الخاص؛ كما ستبني الجهات المصرية على الخبرة المكتسبة حتى الآن تحديد تدابير واصلاحات أخرى **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** وتبنيها **بحلول يونيو ٢٠٢٦** لتسهيل وجذب الاستثمارات الخاصة لمشروعات التخفيف والتكيف. **تعزيز إدارة الاستثمارات العامة بما يتماشى أهداف تغير المناخ الوطنية** ○ **بحلول ديسمبر ٢٠٢٥** يتم نشر المعايير والاجراءات المتعلقة بتغير المناخ لاختيار المشروعات وتحديث ونشر إجراءات تقييم المشروعات مع افتراضات موحدة للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، وإثبات أن هذه المعايير والاجراءات قد تم تطبيقها على كافة المشروعات الجديدة التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يتم توسيع نطاق سجل الأصول التجريبي الحالي ليشمل وزارات النقل والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مع التركيز على الأصول الحكومية الكبيرة الثابتة؛ إجراء تحليلات داخلية للمخاطر المناخية الخاصة بموقع تلك الأصول داخل السجل؛ وإعداد ونشر نظرة عامة موحدة للمخاطر المناخية لمحفظة الأصول، بما في ذلك ملخص لتدابير التخفيف التي تتخذها الحكومة.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
زيادة قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية ● أصدر البنك المركزي المصري توجيهًا للبنوك بالالتزام بفحص محافظها الائتمانية لتحديد الشركات المصدرة بالقطاعات المشمولة بآلية CBAM وجمع المعلومات المتعلقة بأنشطتها التصديرية لقياس المخاطر المرتبطة بتطبيق الآلية بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما اشتمل التوجيه على إقرار جميع البنوك بتلك البيانات للبنك المركزي بشكل نصف سنوي. ○ **بحلول يونيو ٢٠٢٦** يصدر البنك المركزي المصري إطارًا تنظيميًا ملزمًا لإلزام البنوك بتبني نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS) والذي يتضمن ركيزة المناخ جنبًا إلى جنب مع الجدول الزمني للتنفيذ. ستتضمن اللوائح الملزمة إرشادات للبنوك بشأن تنفيذ نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.	البنك المركزي المصري CENTRAL BANK OF EGYPT
سياسات دعم القطاع الزراعي ● توسيع المساحات المخصصة لزراعة بذور القطن ذات الجودة العالية	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي MALR Arab Republic of Egypt Ministry of Agriculture and Land Reclamation

المستهدفات الكمية للسـردية الوطنيـة للتنميـة الاقتصاديـة

١٠. المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

في سياق عمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على إعداد إطار شامل يجسد رؤية الدولة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يُعزز القدرة التنافسية، يأتي هذا الجزء الختامي ليُترجم أولويات الإصلاح الهيكلي والحلول المقترحة التي تم استعراضها إلى مجموعة متسقة من **المستهدفات الكمية** ، ضمن **إطار اقتصاد كلي مبسط** يتضمن مجموعة من **الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مأمول بحلول ٢٠٥٠**. ويعتمد هذا الإطار على ثلاثة سيناريوهات:

- **السيناريو الأساسي:** يعكس المسار المتوقع في ظل استمرار جهود الإصلاح الحالية،
- **سيناريو الإصلاح المتسارع:** يقوم على تسريع وتيرة الإصلاحات، و
- **السيناريو المتحفظ:** سيناريو أكثر تحفظًا يأخذ في الاعتبار المخاطر النزولية المتمثلة في تصاعد حالة عدم اليقين العالمي والتوترات الجيوسياسية وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الوطني.

تم تقدير مجموعة من المستهدفات الاقتصادية استناداً إلى سلاسل زمنية تعكس الاتجاهات السابقة، وأحدث مؤشرات الأنشطة الاقتصادية، وأخذًا في الاعتبار مسار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب ما تضمنته رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، فضلًا عن الاستراتيجيات القطاعية المشار إليها في السردية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تعكس الاتجاهات العامة المستهدفة في تلك المرجعيات، مع مراعاة تحقيق قدر من الاتساق والترابط بين السياسات الكلية والقطاعية، بما يدعم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

يستعرض الجدول التالي أهم المستهدفات والافتراضات الأساسية لسيناريو الإصلاحات المتسارع، والتي تم تحديدها على مدى السنوات القادمة حتى عام ٢٠٣٠، وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ كما يتضمن مقارنة بين السيناريوهات الثلاثة (الإصلاحات، الأساسي، المتحفظ) فيما يخص مؤشرات عام ٢٠٣٠ فقط. ويمكن الإطلاع على الافتراضات المرتبطة بالسيناريوهات المختلفة والفرص والمخاطر في الجزء الأخير من السردية الوطنية بعنوان «المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية».

المُستهدفات الكميّة للسردية الوطنية للتنمية الاقتصاديّة

المُؤشّر[3]	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤ [4]	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[2]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢,٤	٤,٢	٤,٥	٤,٨	٥,٥	٦,٠	٦	٧	٤	٨	يُعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة إلى عِدّة عوامل رئيسة، من أبرزها: • تنامي دور القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجيّة، • تحسّن أداء الصناعات التحويليّة وزيادة مُساهمتها في الناتج، • الأثر الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تُسهِم في تحسين بيئة الأعمال، وتحفيز الاستثمارات، ورفع كفاءة تخصيص الموارد. المُعدّل المُستهدف للنمو البالغ ٧٪ أكثر طموحًا من برنامج عمل الحكومة الذي حدّد مُعدّل نمو ٦,٥٪ بحلول ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٢ تم الاسترشاد بنتائج نموذج التنبؤ بأوضاع الاقتصاد الكلي MFMOD-GJ المستخدم من قبل البنك الدولي عند تحديد مستهدفات عام ٢٠٥٠
٣ تعتمد التقديرات على البيانات الفعلية المتاحة حتى ١٥ أغسطس ٢٠٢٥
٤ تقدير مبدئي

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٠,٩	٢,٧	٣	٣,٣	٤,٠	٤,٥	٤,٥	٥,٠	٢,٥	٦,٥	يعكِس تطور مُعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسّنًا تدريجيًا في مُستوى معيشة المُواطن، استنادًا إلى الفرضيّات الآتية: • تزامُنًا مع الزيادة في مُعدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، يُفترض حدوث انخفاض تدريجي في مُعدّلات النمو السكاني لتتراوح بين ١,٤٪ و١,٥٪، وهو ما يُعزّز من الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على نصيب الفرد من الناتج. المُعدّل المُستهدف للنمو البالغ ٥,٥٪ يُعد أكثر طموحًا من مُعدّل ٥٪ المُدرج في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة الصناعة التحويليّة في الناتج المحلي الإجمالي (٪) (البترولية وغير البترولية)	١٤,٦	١٥,٩	١٦,٩	١٧,٧	١٨,٣	١٨,٧	١٦	٢٠	١٥	٣٠	• تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة، • تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المُضافة المُرتفعة، • التوسّع في الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة تماشيًا مع أهداف التنمية المُستدامة، النسبة المُستهدفة تُعد أقل من نسبة ٢٨٪ المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
مُساهمة الصناعة التحويليّة غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٩	١٣,٤	١٤,٤	١٥,٤	١٦	١٦,٥	١٤	١٨	١٢,٥	٢٥	• تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة، • تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المُضافة المُرتفعة، • التوسّع في الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة تماشيًا مع أهداف التنمية المُستدامة. النسبة المستهدفة تعد أقل من نسبة ٢٠٪ المدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٤	٣,٨	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٥	٤,٠	٤,٧	٣,٥	١٠	• تصميم وتنفيذ استراتيجية تسويق شاملة للترويج لوجهات ومنتجعات مصر السياحية • نسب النمو ترتبط بنمو الطاقة الفندقية المتاحة في مصر. • تحقيق النمو مرتبط بتحسن المناخ الاستثماري وتوافر الأراضي اللازمة للاستثمار السياحي. • النمو مرتبط بمضاعفة سعة المطارات المصرية، وزيادة مقاعد الطيران المخصصة لمصر. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
عدد السائحين بالمليون[٥]	١٥,٨	١٧,٥	١٨,٩	٢٠,٤	٢٢,٥	٢٤,٧	٢٠	٢٨	١١,٧	٥٠	• تصميم وتنفيذ استراتيجية تسويق شاملة للترويج لوجهات ومنتجعات مصر السياحية • نسب النمو ترتبط بنمو الطاقة الفندقية المتاحة في مصر. • تحقيق النمو مرتبط بتحسن المناخ الاستثماري وتوافر الأراضي اللازمة للاستثمار السياحي. • النمو مرتبط بمضاعفة سعة المطارات المصرية، وزيادة مقاعد الطيران المخصصة لمصر. مصدر البيانات: وزارة السياحة والآثار

٥ يشير عدد السائحين إلى السنوات الميلادية وليس إلى السنوات المالية

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مساهمة قطاعات الطاقة (الكهرباء واستخراجات البترول والغاز وتكرير البترول) في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٨	١٠,٥	١٠,٩	١٠,٤	١٥	• فرضية معدل نمو سنوي ٦٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
نسبة مشاركة الطاقة المتجددة بمزيج الطاقة الشاملة (رياح-شمسي-مائي-نووي ٪)	١١,٥	١٣,٨	١٥,٥	١٨,٦	٢٥	٣٠	٢٥	٤٢	٢٠	٥٥	• التوسع في أنظمة تخزين الطاقة. • تحسين وتطوير البنية التحتية اللازمة لربط مشروعات الطاقة المتجددة بالشبكة القومية مصدر البيانات: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)[٦]	٢,٥	٢,٩	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٤,١	٢,٨	٤,٥	٢,٥	٨	• فرضية معدل نمو سنوي ١٥٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
مُساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٤,٤	١٤,٥	١٤,٦	١٤,٧	١٤,٨	١٤,٩	١٤,٧	١٥,٠	١٤,٥	٢٠	• فرضية معدل نمو سنوي ٥٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
الاستثمارات الكليّة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٧[٧]	١٣,٣	١٥,٢	١٥,٧	١٦,٥	١٧,٢	١٧	١٨,٠	١٤	٣٠	• زيادة الاستثمارات الخاصة، نتيجة تخارُج الدولة التدريجي من عدد من الصناعات وفتح المجال أمام القطاع الخاص، • تحسّن بيئة الأعمال وتوافُر الحوافز الاستثمارية، • توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجيّة ذات الأولويّة. • الاستجابة السريعة للتطوّرات العالميّة المُتسارعة، والاستفادة من الفرص الاستثماريّة التي تُتيحها هذه التحوّلات. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٦ سيُعاد النظر في هذه المستهدفات مع صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي طبقاً للقطاعات للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وذلك في إطار مراجعة المنهجية وتقييم الأداء للعام المالي بأكمله.

٧ بعد استبعاد تدفقات مشروع رأس الحكمة

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات الكليّة (٪)	٤٣,١	٥٦,٤	٦٠	٦٢	٦٤	٦٥	٤٩	٦٦	٤١	٧٥	• سياسات تمكين القطاع الخاص، وتفعيل وثيقة سياسة ملكيّة الدولة، • تخارُج الدولة من بعض الأنشطة الاقتصاديّة وفتح مجالات أوسع أمام المُستثمرين، • توفير حوافز استثماريّة وتشريعيّة داعمة لجذب وتمكين الاستثمارات الخاصة. النسبة المُستهدفة ٦٦٪ تُعد مُتقاربة مع النسبة المُحدّدة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٦٥٪، ولكنها أقل من النسبة التي حدّدها برنامج عمل الحكومة، والبالغة ٧٠٪ بحلول ٢٠٣٠ مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٥	٧,٥	٩,١	٩,٧	١٠,٥	١١,٢	٧,٤	١١,٩	٦,٨	١٥	• نجاح السياسات الهادفة إلى تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تحسين مُناخ الأعمال وتوفير بيئة قانونيّة ومُؤسّسيّة داعمة، • استفادة القطاع الخاص من التخارُج التدريجي للدولة من بعض الأنشطة الاقتصاديّة. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧٧,١	٧٨,٢	٧٨,٥	٧٩	٧٩,٥	٨٠,٨	٨١,٢	٨٢	٧٥	٨٥	• الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع النشاط الاقتصادي والإنتاجي، • نتائج السياسات الحكوميّة الهادفة إلى تمكين القطاع الخاص وزيادة مُشاركته في التنمية، • تطور مُساهمته في مُختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعة، الخدمات، والتجارة. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢,٨[٨]	٣,١	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٥	٣,٧	٤,٤	٣,١	٥	• في إطار سيناريو الإصلاح، يُفترض استمرار تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة بوتيرة مُعتدلة تُقدّر بنحو ١٥٪ سنويًا، لتصِل إلى نحو ١١٢ مليار دولار بشكل تراكُمي بحلول عام ٢٠٣٠. • تم إعداد هذه التقديرات استنادًا إلى سلسلة بيانات تاريخيّة مُنقّحة واستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، مع استبعاد التدفّقات الاستثماريّة ذات الطابع الاستثنائي، مثل مشروع رأس الحكمة. النسبة المُستهدفة ٤,٤٪ تُعد أكثر طموحًا من النسبة المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٣٪ مصدر البيانات: البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٨ بعد استبعاد تدفقات مشروع رأس الحكمة

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
صافي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)	١١,١	١٠,٧	١٦,١	١٧,٨	٢٠	٢٢,٨	٢٠,٥	٢٤,٦	١٧,٦	١٠٠	• تحسّن نسبي في جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمارات الأجنبيّة، • تعظيم الاستفادة من المناطق ذات الميزات النسبيّة، وعلى رأسها المنطقة الاقتصاديّة لقناة السويس، كمركز جاذب للاستثمارات في سلاسل التوريد والتصنيع والخدمات اللوجستيّة. • استقرار السياسات الكليّة، وتوافُر فرص استثماريّة في قطاعات استراتيجيّة كالتصنيع والطاقة المُتجدّدة والسياحة والاتصالات. • تم إعداد هذه التقديرات استنادًا إلى استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة (٪)	٤٠	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	٦٥	٨٥	• التزام الدولة بأجندة التنمية المُستدامة وأهداف المُناخ، • التوسّع في المشروعات مُنخفضة الانبعاثات الكربونيّة، مثل الطاقة المُتجدّدة، النقل النظيف، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، • تعزيز التمويل المُوجّه للمشروعات صديقة البيئة بدعم من الشراكات الدوليّة والمُؤسّسات التنمويّة. • يُمثّل هذا التوجّه خطوة استراتيجيّة نحو التحوّل إلى اقتصاد أخضر أكثر قُدرة على التكيّف مع التحديّات المُناخيّة وتعزيز النمو المُستدام. النسبة المُستهدفة في ٢٠٣٠ البالغة ٧٥٪ تتوافق مع ما حدّده برنامج عمل الحكومة للعام ذاته مصدر البيانات: البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

المؤشّر	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤	٢٠٢٦/٢٥	٢٠٢٧/٢٦	٢٠٢٨/٢٧	٢٠٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠*	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	التحفظ	الإصلاحات	
الصادرات السلعيّة والخدميّة (بالمليار دولار)	٦٢٫٨	٧٢٫٣	٧٥٫٥	٩٢٫٩	١١٠٫٣	١٢٧٫٦	١٠٠	١٤٥	٩٠	٢٥٠	• فرضيّة مُعدّل نمو سنوي ١٥٪ في التوسط لسيناريو الإصلاحات قيمة الصادرات المُستهدفة بحلول ٢٠٣٠ تتوافق مع برنامج عمل الحكومة، وتُعد أكثر طموحًا من القيمة المُقدّرة بـ ١٠٤ مليار دولار في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.
الصادرات السلعيّة (بالمليار دولار)	٣٢٫٥	٤٠٫١	٤٢٫٢	٦٥٫٧	٧١٫١	٨٥٫٦	٨٠	١٠٠	٧٠	١٧٥	• فرضيّة مُعدّل نمو سنوي ١٥-٢٠٪ في التوسط لسيناريو الإصلاحات. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
صافي الصادرات السلعيّة والخدميّة (بالمليار دولار)	-٢٥,٢	-٣٥,٣	-٣٤,٩	-٢٩,٧	-٢٤,٨	-١٩,٩	-٥٠	-١٤,٩	-٦٠	١٥	• هناك توجّه نحو تقليص العجز تدريجيًا، ويعتمد تحسين صافي الصادرات على مجموعة من السياسات والإجراءات، من أبرزها: • تسريع وتيرة التصدير، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المُضافة العالية، • زيادة مُعدّلات الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسيّة لتقليص فاتورة الواردات، • توسيع نطاق التصنيع المحلي وتعميق سلاسل القيمة، • تشجيع سياسات الإحلال محل الواردات عبر دعم المُنتجات الوطنيّة وتحفيز الصناعات البديلة، • الاستفادة من الموقّع الاستراتيجي لقناة السويس كممر تجاري عالمي لزيادة الصادرات الخدميّة (وبخاصة النقل واللوجستيات) • تعزيز مُساهمة قطاع السياحة من خلال برامج تمويل جديدة، والتوسّع في الطاقة الفندقيّة، وتنظيم تأجير الوحدات السكنيّة، ودعم السياحة المُتخصّصة بما يُسهِم في زيادة الإيرادات. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
عدد الوظائف المُضافة سنويًا (بالمليون)	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩٥	٠,٩٥	١,١	١,٥	٠,٩	٢,٥	يعكس هذا المسار التقديري عدد الوظائف الجديدة التي يُتوقّع توليدها سنويًا، وفق سيناريو الإصلاحات الذي يرتكز على الآتي: • تكثيف جهود دعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر باعتبارها أكبر مُولّد للوظائف، • تعزيز الروابط التشابكيّة بين المشروعات الصغيرة والمُنشآت الكبيرة بهدف تكامُل سلاسل الإنتاج وزيادة فرص التشغيل، • تسريع وتيرة دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، بما يُتيح توسيع القاعدة الضريبيّة وتحسين جودة الوظائف، وتحفيز ريادة الأعمال وتطوير المهارات الإنتاجيّة لدى الشباب. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل المُشاركة في القوى العاملة كنسبة من السكان في سن العمل (٪)	٤٤,٢	٤٥,٧	٤٦,٨	٤٨	٤٩,٢	٥٠,٤	٥١,٧	٥٣	٤٥	٧٥	• تحسّن مُعدّل المُشاركة في سوق العمل نتيجة لتوسّع النشاط الاقتصادي وتزايُد فرص التشغيل، • نجاح البرامج الداعمة لتمكين الفئات الأقل مُشاركة مثل النساء. • فاعليّة جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي، التي أسهمت في تحويل عدد أكبر من الأفراد إلى قوّة عمل رسميّة. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
مُعدّل مُشاركة الإناث في القوى العاملة (النسبة المئويّة للإناث في سن العمل) (٪)	١٦,٥	١٦,٩	١٧,٣	١٧,٧	١٨,٢	١٨,٦	١٩,١	١٩,٦	١٧	٦٠	• التوسّع في برامج تنمية المرأة وتعزيز قُدراتها الإنتاجيّة، • توسيع فُرص العمل أمام النساء من خلال مُبادرات التشغيل وريادة الأعمال، • تحسين بيئة العمل وتطوير السياسات المُؤسّسيّة الداعمة لمُشاركة المرأة، • زيادة الوعي بأهميّة دمج المرأة في مُختلف الأنشطة الاقتصاديّة الرسميّة. نسبة المُشاركة المُستهدفة أقل طموحًا من تلك المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٢٤٪. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة العمالة غير الرسميّة بأجر من إجمالي القوى العاملة (نسبة التشغيل غير الرسمي) (٪)	٦٥-٦٠	٦٣	٦٠	٥٨	٥٥	٥٣	٥٠	٤٥	٦٠	٢٥	• تُقدَّر العمالة المُنتسِبة إلى القطاع غير الرسمي بما يتراوح بين ٦٠٪ و٦٥٪ من إجمالي القوى العاملة. • لا يزال هناك غياب لحصر شامل ودقيق لحجم هذا القطاع، إلا أن الجهود المبذولة من قِبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال تطوير التعداد الاقتصادي - خاصة عبر إدراج المُنشآت مُتناهية الصِغَر سواء المُسجّلة أو الغير مُسجّلة فمن المُتوقّع أن تُساهِم هذه الإجراءات في تحسين دِقّة البيانات المُتعلّقة بالقطاع غير المُنتظِم. • من المُتوقّع أن تُظهر نتائج التعداد الاقتصادي القادم صورة أوضح لحجم هذا القطاع، بما يُسهِم في صياغة سياسات أكثر فعاليّة نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي وتحسين جودة التوظيف. النسبة المُستهدفة تعد مُتقاربة إلى حد ما من النسبة المُحدّدة في رؤية مصر ٢٠٣٠، والبالغة ٤٤٪. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الإيرادات الضريبيّة للناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٦	١٣	١٤	١٤,٨	١٥,٦	١٦,٤	١٦	١٧,٢	١٤	٢٥	• يُفترض إحراز تقدّم في إصلاحات السياسة الضريبيّة والجمركيّة، بما يشمل تنفيذ الاستراتيجيّة الضريبيّة مُتوسّطة الأجل، وتوسيع نطاق التحوّل الرقمي، وتحديث الإطارين التشريعي والإداري، بهدف تعزيز كفاءة تعبئة الإيرادات العامة، وتوسيع القاعدة الضريبيّة، بما يُسهِم في زيادة الحصيلة الضريبيّة بنحو لا يقِل عن ٨,٠٪ - ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا النسبة المُستهدفة البالغة ١٨٪ أقل من النسبة المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٢١٪. مصدر البيانات: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
نسبة الإنفاق العام على الخدمات الصحيّة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٤	١,٢	١,٢	١,٤	١,٦	١,٨	١,٤	٢	١,٢	٥	• وفقًا لبيانات وزارة الماليّة الإنفاق العام يتضمّن أوجه إنفاق كافة جهات الاختصاص (الجاري والاستثماري) مع إدراج مدفوعات الفوائد على القروض الممنوحة للخدمات الصحيّة. مصدر البيانات: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الإنفاق العام على خدمات التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٩	١,٧	١,٥	٢	٢,٥	٣	١,٩	٣,٥	١,٥	٨	• وفقًا لبيانات وزارة الماليّة الإنفاق العام يتضمّن أوجه إنفاق كافة جهات الاختصاص (الجاري والاستثماري) مع إدراج مدفوعات الفوائد. مصدر البيانات: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
العجز المالي الكلي (٪)	٧,٣	٧,٦	٧,٣	٥,٥	٤,٩	٤,٢	٤,٢	٣,٥	٧	٠	• تم الاعتماد على المُستهدفات المُدرجة في البيان المالي لموازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦. مصدر البيانات: وزارة المالية.
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨٩,٤	٨٥	٨١,١	٧٩,٨	٧٧,٥	٧٥	٨٠	٧٠	٨٥	٥٥	• يُفترض تحقيق ضبط مالي تدريجي وتنفيذ استراتيجيّة الدين مُتوسّطة الأجل (MTDS)، بما يُسهِم في خفض نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي على نحو مُستدام، مع الحفاظ على مُستويات مقبولة من المخاطر وتخفيف أعباء خدمة الدين على المدى المُتوسّط. المُستهدفات خلال الأعوام الماليّة تتوافق مع نسبة ٨١٪ المُدرجة في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤ -٢٠٢٧/٢٦). مصدر البيانات: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.